شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2757-9700
9 772757 197000 4

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 1 العدد: 1
تموز - آب 2021

الانتخابات العراقية المقبلة: بين حسابات القوى السياسية ومطالب الجماهير

د. واثق السعدون

التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة

د. رجب يورلماز

حصاد عشر سنوات من الثورة السورية: أزمة إنسانية وغياب الحل

د. سمير العبدالله

التحولات الحالية في الشرق الأوسط: التحديات والفرص

www.orsam.org.tr /orsamorgtr

مقابلة
البروفيسور فرانسوا بيرغا
عبد النور تومي

العلاقات التركية المصرية إلى أين؟
أ. د. أحمد أويصال

تفكك الاتفاقات في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج والتأثيرات
أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي

INTERNATIONAL SYMPOSIUM | ULUSLARARASI SEMPOZYUM | مؤتمر دولي

GLOBAL POWERS AND THE MIDDLE EAST

KÜRESEL GÜÇLER VE ORTADOĞU | القوى العالمية الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط

12-14 JULY TEMMUZ تموز/يوليو 2021

Istanbul | اسطنبول

Online | عبر الإنترنت

In Cooperation with the I.N.A.S.S Network

I.N.A.A.S Networkü İşbirliğiyle بالتعاون مع شبكة إيناس

Application: 15 April

tinyurl.com/menaconf2021

www.orsam.org.tr congress2021@orsam.org.tr orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراءنا الأعزاء،

حرصاً من مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM، على توسيع آفاق التواصل بين مجتمعات منطقتنا، وتنويع سبل تبادل الخبرات المعرفية والبحثية، يسر مركز أورسام أن يقدم لكم العدد الأول من المجلد الأول من منتجه الفكري والبحثي الجديد، المتمثل بمجلة "شؤون الشرق الأوسط". وهي مجلة سياسة دولية، تتضمن مقالات وتحليلات معمقة ومقابلات مع النخب الأكاديمية والثقافية والاجتماعية والسياسية، لإطلاع المهتمين بشؤون الشرق الأوسط على أهم التطورات والأحداث والتحولات في المنطقة، وتقديم إستشرافات للآفاق المستقبلية لتلك المستجدات، من خلال إستكتاب الخبراء والباحثين المختصين من مركز أورسام، ومن خارج مركز أورسام، من الأوساط الأكاديمية العربية والتركية.

خصص هذا العدد لإستعراض مشهد الشرق الأوسط في الربع الأول من عام 2021، لذلك ستجدون في هذا العدد مجموعة متميزة من المقالات، تنوعت بين السياسة والأمن والإقتصاد والفكر، وسلطت الأضواء على مواضيع مهمة تستقطب اهتمام المراقبين لشؤون المنطقة، مثل: طبيعة العلاقات التركية-المصرية، في الماضي والحاضر وما يتوقع أن تكون عليها في المستقبل. وتحليل لأسباب ونتائج وتأثيرات تفكك التحالفات والاتفاقات في الشرق الأوسط. والانتخابات العراقية المقبلة ما بين حسابات القوى السياسية ومطالب الجماهير. وأوضاع مدن أربيل وكركوك والموصل في ضوء المشاهدات الميدانية لمجموعة من باحثي مركز أورسام. والحوارات بين بغداد وأربيل وأثرها المحتمل على أوضاع التركمان في العراق. والتوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة بين البلدين. والسياسات المتوقعة لإدارة الرئيس بايدن من منظور مدارس العلاقات الدولية. والدروس المستخلصة من حراك 22 شباط /فبراير 2019 في الجزائر. وحراك الجزائر ما بين التحديات والمآلات المستقبلية. والإمتحان الصعب الذي تخوضه الديمقراطية في تونس. وحصاد عشر سنوات من الثورة السورية بين الأزمة الإنسانية وغياب الحل. وظاهرة الفصائل المسلحة العابرة للحدود في الأزمة السورية. وقراءة تحليلية للمساعي الروسية للتقريب بين النظام السوري وإسرائيل. والتوتر الأمريكي الروسي في شرق الفرات في سوريا. فضلاً عن استعراض آخر مستجدات الصراع في اليمن. ثم ختم هذا العدد بلقاء حواري أجراه مركز أورسام مع الأكاديمي والكاتب الفرنسي البروفيسور فرانسوا بيرغا المختص بشؤون العالم العربي والإسلامي.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ	شؤون الشرق الأوسط
Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi	**صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal	أ. د. أحمد أويصال
Sorumlu Yazı İşleri Müdürü	**مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal	أ. د. أحمد أويصال
Editörler	**المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci	أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon	د. واثق السعدون
Editör Asistanı	**سكرتير التحرير**
Talha Özmen	طلحة أوزمان
Danışma Kurulu	**الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye	أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Muhammed Salih El Misfer, Katar	أ. د. محمد صالح المسفر، قطر
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye	أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. İbrahim Halil Al Allaf, Irak	أ. د. إبراهيم خليل العلاف، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye	أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir	أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye	أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. İkram Salih Daggaş, Sudan	أ. د. إكرام محمد صالح دقاش، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye	أ. د. موسى يلدز، تركيا
Yayın Kurulu	**هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal	أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon	د. واثق السعدون
Dr. Samir Al Abdullah	د. سمير العبدالله
Grafik-Tasarım	**تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz	مصطفى جينكوز
Yönetim Merkezi	**إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM)	مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara	حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20	هاتف رقم: 20 15 888 850 90+
Baskı	**عنوان دار النشر**
KD Karton Dijital Matbaacılık Ltd. Şti.	KD Karton Dijital Matbaacılık LTD. Şti.
Zübeyde Hanım Mah. Koyunlu Han 95/36 Ankara Tel: +90 312 341 52 39	حي زبيدة هانم، كويونلو هان 95 تقسيم 36 أنقرة هاتف رقم: 39 52 341 312 90+
Sertifika No: 44423	وثيقة اعتماد رقم: 44423
Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock	**صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 1, **Sayı:** 1 Temmuz-Ağustos 2021	**المجلد:** 1، **العدد:** 1، تموز-آب 2021
Yaygın Süreli Yayın	مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça	مجلة عربية لمدة شهرين
Basım Tarihi: 30 Haziran 2021	**تاريخ الطباعة:** 30 حزيران/ يونيو 2021

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2021 ORSAM

التقييمات والتحاليل الواردة الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ما لم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2021 أورسام

مجلة سياسة دولية

شؤون الشرق الأوسط

المحتويات

المجلد: 1 العدد: 1 تموز-آب 2021

ملف العدد

04 **العلاقات التركية المصرية إلى أين؟** / أحمد أويصال

العراق

14 **الانتخابات العراقية المقبلة: بين حسابات القوى السياسية ومطالب الجماهير** / واثق السعدون

18 **أربيل وكركوك والموصل في ضوء المشاهدات الميدانية** بيلغاي دومان - فيض الله تونا أيغون

22 **الحوارات بين بغداد وأربيل وأثرها المحتمل على أوضاع التركمان في العراق** / عادل زين العابدين

سياسة دولية واقتصاد

26 **السياسات المتوقعة لإدارة الرئيس بايدن من منظور مدارس العلاقات الدولية** / زيد الأعظمي

شمال إفريقيا

40 **حراك الجزائر: التحديات والمآلات المستقبلية** / عمر روابحي

44 **الديمقراطية في تونس تخوض امتحاناً صعباً** / حفصة الأبياري

سوريا

48 **حصاد عشر سنوات من الثورة السورية: أزمة إنسانية وغياب الحل** / سمير العبدالله

ملف العدد

تفكك الاتفاقات في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج والتأثيرات

إسماعيل نعمان تلجي

08

التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة

30

رجب يورلماز

مقابلة 68

عبد النور تومي

البروفيسور فرانسوا بيرغا:

شعوب الشرق الأوسط تقترب من أهدافها الديمقراطية مع مرور كل عام

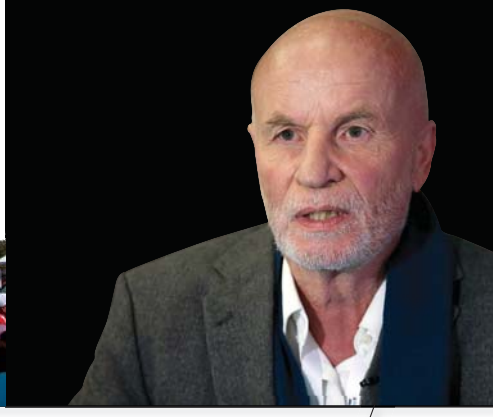

الدروس المستخلصة من حراك 22 شباط /فبراير 2019 في الجزائر

عبد النور تومي

36

52 **الفصائل المسلحة العابرة للحدود في الأزمة السورية: حزب الله اللبناني إنموذجاً** / نوار شعبان

56 **هل ترعى روسيا اتفاقية سلام بين سوريا واسرائيل؟** / سهيل الغزي

60 **التوتر الأمريكي الروسي في شرق الفرات** / سيبل دوندار

اليمن

64 **أهمية السيطرة على مأرب في خارطة الصراع اليمني: معركة وجود** / عايدة بارى

العلاقات التركية المصرية إلى أين؟

أحمد أويصال
رئيس مركز **أورسام**

في الحرب العالمية الأولى، قاتل الشعب المصري إلى جانب العثمانيين ضد المحتلين، وقاوم الاستعمار في عملية القناة وأرسل مساعدات مالية لحرب استقلالنا. تُظهر هذه المرحلة التاريخية القصيرة أنه كان هناك تفاعل بالمعنى الثقافي والتاريخي طويل الأمد بين مصر وتركيا

يعود تاريخ العلاقات بين تركيا ومصر إلى العصور القديمة جدا. كما هو معروف، أن الأتراك بعد استقرارهم في العراق وسوريا استقروا في مصر وأسسوا الدولة الإخشيدية قبل أن يستقروا في الأناضول. كانت العلاقات بين الجانبين على أعلى مستوى في عهدي المماليك والعثمانيين. وبعد انتهاء احتلال نابليون لمصر التي كانت

تحت الحكم العثماني، أجرى محمد علي باشا إصلاحات عسكرية وسياسية مهمة في مصر. محمد علي الذي كان يدير مصر توترت علاقاته في إحدى الفترات مع الإدارة المركزية العثمانية، إلّا أن هذه العلاقات تحسنت بنسبة معينة بعد ذلك. بريطانيا العظمى بعد أن غزت مصر (1882)، تغيرت سياستها تجاه تفكيك الإمبراطورية العثمانية. أما في الحرب العالمية الأولى، فقد قاتل الشعب المصري إلى جانب العثمانيين ضد المحتلين، وقاوم الاستعمار في عملية القناة وأرسل مساعدات مالية لحرب استقلالنا. تُظهر هذه المرحلة التاريخية القصيرة أنه كان هناك تفاعل بالمعنى الثقافي والتاريخي طويل الأمد بين مصر وتركيا، وكان هناك صعود وهبوط في مستوى العلاقات خلال هذه الفترة.

العلاقات الثنائية في العصر الحديث

وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة عبر حركة عسكرية في العام 1952 والتحولات التي أدخلها على سياسة مصر الخارجية والداخلية بعد ذلك، أدى إلى تأثير سلبي في العلاقات التركية المصرية. وفي هذه الفترة، بدأ عبد الناصر الذي عارض الاستعمار الغربي، بخطاب توحيد العرب وأدرج مشكلة فلسطين في هذا الخطاب. أما تركيا التي لم تكن تهتم بما فيه الكفاية بمشاكل الشرق الأوسط خلال معظم فترة الحرب الباردة، وكانت تعتمد بشدة على التسلسل الهرمي الغربي، لم تستطع التعامل مع مشاكل الشعوب العربية وقتها من خلال اتباعها موقف أكثر توجها تجاه الغرب، مثل النهج الذي تتبعه مصر اليوم. وعلى الرغم من أن تأميم قناة السويس في عام 1956 أوصل مكانة عبد الناصر إلى القمة، إلا أن الهزيمة الثقيلة التي تعرض لها أمام إسرائيل في عام 1967، وجهت ضربة قوية لمكانة عبد الناصر والتيار القومي في مصر. أما خليفته أنور السادات فقد تخلى عن قيادة العالم العربي من خلال توقيع اتفاقية مع إسرائيل في عام 1978، وبذلك التحقت مصر بالمعسكر الأمريكي، وهذا كان له تغييرات جذرية في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ما زالت انعكاساتها حتى اليوم.

ونتيجة لهذا التغيير الجذري، تعرض السادات لعملية اغتيال، وعقب أغتياله استلم السلطة حسني مبارك الذي استمر على نفس الخط. ويمكن القول إن العلاقات المصرية التركية كانت متوازية نوعا ما في هذه الفترة، رغم أنها لم تكن عميقة للغاية. فعلى سبيل المثال، البلدان عارضا احتلال أفغانستان في الثمانينات. وفي الوقت

الذي دعمت فيه مصر صدام حسين خلال الحرب الإيرانية العراقية، حاولت تركيا البقاء على الحياد. وفي أوائل التسعينات قام مبارك بدور فعال في إخراج العراق من الكويت كما قامت تركيا بنفس الدور. بالإضافة إلى ذلك، قام بدور الوساطة خلال الأزمة التي شهدتها تركيا مع سوريا بسبب وجود تنظيم PKK في سوريا، وأقنع نظام حافظ الأسد بإخراج عبد الله أوجلان من البلاد. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يرحب أي من البلدين بالغزو الأمريكي للعراق. بعد ذلك، تعاملت مصر بشكل إيجابي مع انفتاح تركيا على العالم العربي الذي كثفه حزب العدالة والتنمية، وتطورت العلاقات الثنائية بشكل جدي.

الاختلافات التي ظهرت مع مرحلة الربيع العربي

عندما نزل الشعب المصري مثله مثل الشعوب الأخرى في المنطقة إلى الشوارع مع موجة الربيع العربي، أيدت تركيا رحيل مبارك وقدمت الدعم المادي والمعنوي للعملية الديمقراطية. إلا أن الجيش هو الذي تولى زمام الإدارة في مصر، وليس المدنيين الذين دعموا الثورة الديمقراطية. وهذا الوضع أخرج عملية التحول الديمقراطي عن مسارها تدريجيا. قام الجيش عن عمد بتحريض القوى الديمقراطية ضد بعضها البعض، وفي النهاية قمع جماعة الإخوان المسلمين عن طريق انقلاب عسكري. واجه محمد مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطيا، واقع الانقلاب العسكري في وقت قصير، وكانت هذه نهاية تجربة قصيرة إلى حد ما لمصر في الديمقراطية. بعد ذلك، حكم نظام الانقلاب على مرسي بالإعدام مع آلاف المعارضين، وتسبب في وفاته في السجن في ظروف قاسية.

تركيا لها مواقف حساسة بشأن الانقلابات، لأنها عانت كثيرا من الانقلابات العسكرية بشكل عام ولهذا السبب تعرضت المراحل الديمقراطية فيها إلى أضرار كبير جدا. ولهذا السبب، أظهر حزب العدالة والتنمية ردود فعل قوية لمحاولات الانقلاب وضد أغراض الوصاية. وانتقد الحزب بشدة تحركات الشارع المؤيدة للانقلاب في مصر، ومرحلة ما بعد الانقلاب. وهذا النهج المذكور تجاه الانقلاب المصري أدى إلى صراع سياسي كبير بين البلدين، وحدث انقطاع في العلاقات، وتسبب في توتر بين أنقرة والقاهرة بشأن العديد من القضايا الإقليمية مثل سوريا وليبيا وأزمة الخليج. لأن بعد الانقلاب المصري، جرت محاولات لتكرار محاولات انقلاب مماثلة في ليبيا وتونس وقطر وبعض الدول الأخرى، وهذا الوضع أدى إلى تفكك العلاقات بين تركيا وقوى الوضع الراهن، بما في ذلك مصر.

لكن خلال السنوات الثمان الماضية تطورت التوازنات العالمية والإقليمية في اتجاهات مختلفة. انتهاء الحصار المفروض على قطر وصد انقلاب خليفة حفتر في ليبيا وظهور سيناريوهات مختلفة في اليمن، أثر على العلاقات بين تركيا والمعسكر المذكور. أما في السياسة الداخلية لمصر، فقد عزز عبد الفتاح السيسي موقعه في النظام، لأن إدارته كانت تعتمد على إدارة الجيش وليست إدارة شخصية. ونظرا لأن العديد من القضايا لاسيما قضايا شرق المتوسط وليبيا المترابطين، جعلت مصر وتركيا ضد بعضهما البعض، فقد أصبح من الأهمية البالغة إقامة حوار بين البلدين وبدلا من الصراع.

مرحلة تحسن العلاقات المصرية التركية: العوامل والمشكلات المحتملة

توسعت المحادثات الاستخباراتية بين تركيا ومصر تدريجيا ووصلت إلى المجال الدبلوماسي. وفي هذا السياق، أعلن وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو أن وفدا دبلوماسيا من تركيا سيتوجه إلى مصر مطلع شهر مايو/ أيار 2021. وفي وقت لاحق قال إنه ستكون هناك محادثات على مستوى وزراء الخارجية. هذه التطورات سيكون لها انعكاسات مهمة على كلا البلدين والمنطقة. لأن العلاقات الدبلوماسية كانت على مستوى منخفض منذ فترة طويلة. ومن ناحية أخرى، استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين دون أن تتأثر كثيرا بالجو السياسي السلبي في السنوات الأخيرة.

إن أهم قضية تشجع على التعاون بين البلدين هي قضية شرق المتوسط. كما أن فهم تركيا لتقاسم المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر وفقا لمناطق اليابسة الرئيسية يتماشى أيضا مع مصالح مصر وليبيا التي تعتبر مناطق يابسة في الجنوب. ورغم أن توقيع تركيا اتفاقا مع الحكومة الليبية الشرعية، لم يكن تطورا مرغوبا من مصر التي تدعم سياسيا الانقلابي حفتر، إلّا أن هذا التطور لم يتعارض مع منطقها الاقتصادي. في الحقيقة، استقرار ليبيا وتنميتها يصبان في مصلحة

البلدين. لأن القضاء على خطر الانقلاب ساهم في إطلاق عملية مصالحة سياسية جديدة. خاصة أن الاقتصاد المصري تأثر سلبا بشكل كبير لعدم تمكن ليبيا من إنتاج النفط لفترة طويلة خلال الحرب الأهلية. حيث كان هناك العديد من المواطنين المصريين يعملون في ليبيا سابقا، كما أن صادرات مصر إلى ليبيا أيضا تأثرت بشكل سلبي. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وحتى فرنسا كانت تهدف إلى إشراك مصر في الصراعات الليبية إلى جانب الانقلابيين، إلا أن مصر لم تنجر إلى هذه المبادرة التي كانت تحمل أخطارا كبيرة عليها. لأنه خلال هجوم حفتر على طرابلس قبل عامين، بما يتماشى مع توجهات الإمارات وإسرائيل وفرنسا، لم تتشاور هذه الدول مع مصر في هذا الصدد.

كما أن الأنشطة التي تقوم بها الإمارات نيابة عن إسرائيل والغرب في المناطق المحيطة لمصر أزعجت القاهرة. خاصة أن أنشطة الإمارات في اليمن والصومال والسودان وليبيا تثير الشكوك. تحاول الإمارات السيطرة على الموانئ وخطوط التجارة في تلك البلدان، لذلك فإن مصر التي تقع على مفترق طرق هام للتجارة العالمية من خلال قناة السويس، تتابع هذه التطورات بقلق شديد. وعلى الرغم من هذه المشاكل، إلّا أن نظام القاهرة يحافظ على علاقات قوية مع حليفتيه الحاليتين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، خاصة لأسباب اقتصادية.

مصر أيضا تعتبر بلدا بالغ الأهمية بشأن الأزمة السورية المستمرة. هذه الأزمة مهمة لمصر من حيث الاقتصاد والأمن وشرق المتوسط. يحاول معسكر الوضع الراهن دفع مصر إلى مواجهة ضد تركيا في سوريا مثلما حدث في ليبيا. مصر التي لا توافق على هذا الموقف وتأوي ربع مليون لاجئ سوري على أراضيها، تخشى أن يزداد وضع اقتصادها سوءا بسبب الأزمات المتعلقة بسوريا. كما أن للبلدين مصالح مشتركة في تنمية السودان واستقراره. لكن، هناك مشكلة أكبر تتعلق بأجندة مصر ومستقبلها. هذه المشكلة هي سد النهضة الذي بنته إثيوبيا على نهر النيل وبدأت تملأه. لأن أي انخفاض في حصة المياه لمصر التي تعتمد بشكل كبير على مياه النيل من حيث الزراعة والاستهلاك، سيكون له عواقب وخيمة في العديد من المجالات مثل الاقتصاد والصحة. ولهذا السبب، فإن الاستثمارات التي تقوم بها بعض دول الخليج الحليفة مع مصر، في سد إثيوبيا، تسبب أيضا إزعاجا لمصر. إن أكبر نتيجة للضعف المصري في السنوات العشر الأخيرة هي استكمال إثيوبيا للسد، وهو ما يصعب على مصر منعه بعد ذلك.

من القضايا الرئيسية التي تسببت في توتر العلاقة بين تركيا ومصر، هي مجيء ممثلي جماعة الإخوان المسلمين إلى تركيا وقيامهم ببعض الأعمال بما في ذلك الأنشطة السياسية. ورغم أن مصر تقول إن تركيا تقف بجانب أعضاء جماعة الإخوان، إلّا أنه يمكن القول إن الوضع الحقيقي مختلف. تركيا مثلها مثل الدول الديمقراطية الأخرى، منحت الفرصة لطالبي اللجوء الذي يتعرضون لضغوط سياسية في بلادهم، واتهام تركيا في هذا الصدد ليس نهجا صحيحا ومنصفا، خاصة في الوقت الذي تقوم فيه جميع الدول الغربية بنفس الأمر. كما أن مصر لم تمنع على أراضيها أنشطة منظمة غولن. توافق البلدين يمكن أن يحقق الفائدة لاسيما إلى جماعة الإخوان المسلمين، وإعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين سيساهم في تحسن علاقات عناصر الإخوان مع الدولة المصرية.

تواجه مصر التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية في الداخل، ضغوطا أيضا من إدارة جو بايدن. أمّا في الخارج، فيعد سد النهضة الذي بنته إثيوبيا وما أسفر عنه من مشاكل فيما يتعلق بنهر النيل هي القضية الأكثر مصيرية بالنسبة للبلاد. لذلك، يمكن تقييم قرار توجّه نظام القاهرة إلى مجال المصالح المشتركة مع تركيا، على أنه خيار مناسب وعقلاني. ووفق هذا الإطار، فإن وضع تقاسم المنطقة البحرية في شرق المتوسط الذي اقترحته تركيا على مصر منذ فترة طويلة، يعتبر السيناريو الأنسب لمصالح مصر. أما فيما يتعلق بالقضية الأخرى وهي الشأن الليبي، فإن استقرار ليبيا وتنميتها يفيد مصر أيضا، وإن كان لها وجهة نظر سياسية مختلفة عن تركيا. وفي نفس السياق، يرى البلدان أن استقرار وسلامة سوريا واليمن سيصب في مصلحتهما، على عكس بعض دول الخليج. وبالنتيجة، إذا تم حل الخلافات حول القضايا الأخرى من خلال الحوار، فمن المرجح أن العلاقات القوية بين القاهرة وأنقرة ستخدم المصالح المشتركة المذكورة وستساهم بقوة في الاستقرار الإقليمي. ■

تفكك الاتفاقات في الشرق الأوسط: الأسباب والنتائج والتأثيرات

إسماعيل نعمان تلجي
نائب رئيس **أورسام**

> إن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمن جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة

تعد التحالفات التي تشكلها الدول المجتمعة في إطار المصالح المشتركة والهويات المتشابهة وأولويات السياسة الخارجية من بين الديناميكيات الرئيسية التي ترسم سياسة الشرق الأوسط. هذه التحالفات التي تكون أحيانا قصيرة الأمد وأحيانا أخرى طويلة الأمد، هي أحد أهم العناصر في السياسة الخارجية للدول، كما أنها تعتبر المحددات الرئيسية لمستقبل كل من عمليات السلام والحرب. وفي الوقت الذي تحاول فيه الدول الصغيرة إقامة علاقات تحالف مع جيرانها أو الدول القريبة لمخاوف أمنية، تسعى الدول الكبيرة لإقامة تحالفات لتعزيز نفوذها الإقليمي. وفي الحالتين تستخدم هذه الدول التحالفات كأداء لإضفاء الشرعية على سياساتها. التحالفات في سياسات الشرق الأوسط، كانت من بين الموضوعات التي تمت دراستها بشكل متكرر من قبل الأكاديميين ومراكز الفكر.

يمكن اعتبار التحالفات بين إيران وسوريا، والسعودية والإمارات، ومصر والإمارات، وقطر وتركيا، أبرز التحالفات في سياسات الشرق الأوسط في المرحلة الأخيرة. وبينما توجّه هذه التحالفات

البلدان المعنية للعمل بشكل مشترك في السياسات الإقليمية، فإنها تحدد أيضا علاقاتها مع البلدان الأخرى في المنطقة بشكل كبير. من ناحية أخرى، فإن هذه التحالفات بين الدول التي تجتمع في إطار أولويات السياسة الخارجية المشتركة والمخاوف الاقتصادية والتقارب الاجتماعي والثقافي والمخاوف الأمنية، يمكن أن تتضرر نتيجة للتغييرات في هذه المواقف وحتى ربما تصل للتفكك. هذا الوضع الذي شوهد بشكل متكرر في الآونة الأخيرة، يدفع المحللين لتناول مسألة التحالفات المتفككة. حيث أن التحالفات المتفككة شأنها شأن الكيانات المتحالفة لها إمكانيات تأثير بشكل كبير في مستقبل سياسة المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقييمها أيضا باعتبارها عناصر رئيسية تؤثر على الديناميكيات على الأرض لاسيما في مناطق النزاعات أو المناطق التي تشهد صراعات من أجل النفوذ.

يمكن للتحالفات أن تشهد انقسامات في سياق التطورات القصيرة والمفاجئة، ولكن يمكن أن يحدث ذلك أيضا بشكل تدريجي وبتأثير تطورات مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن القول إن من أهم الأسباب الرئيسية في مرحلة انقسام التحالفات هو تغيير مفاجئ في السياسة الداخلية لإحدى الدول الأعضاء في التحالف، أو أزمة دبلوماسية غير متوقعة بين الدول المتحالفة، أو تغيير تقوده دولة ثالثة يكون أمرا محددا في السياسات الداخلية والسياسات الخارجية لأعضاء التحالف، أو حالة عدم وضوح ناجمة عن مشاكل اقتصادية هيكلية، أو تطورات تضر بعلاقات الثقة المتبادلة أو أولويات متباينة في مناطق الصراع. وبينما يشار إلى أن بعض هياكل التحالف في سياسات الشرق الأوسط قد شهدت مؤخرا عمليات انفصال، سيكون من المفيد توضيح بعض النماذج منها.

السعودية والإمارات من التحالف إلى صراع النفوذ

من الجدير بالذكر أن أحد التحالفات التي شوهد فيها اتجاه نحو الانقسام هو كيان التحالف بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي تعمق بشكل خاص في الفترة التي أعقبت الثورات العربية، لكن هذا التحالف شهد انكسارات مؤخرا في سياقات مختلفة. من المعروف أن السعودية والإمارات اتخذتا موقفا مشتركا في مواجهة التحركات الشعبية وعمليات تغيير الأنظمة في العالم العربي عام 2011. ويشار إلى أن الرياض وأبو ظبي اعتبرتا مجيء جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة خطرا على أنظمتهم، ودعمتا الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في العام 2013 وأدى إلى الإطاحة بكوادر جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم في البلاد. وفي الفترة التالية تحرك التحالف بين البلدين بشكل مشترك في التطورات الإقليمية من سوريا إلى ليبيا ومن تونس إلى السودان، وبعد وفاة العاهل السعودي الملك عبد الله في عام 2015 اكتسب التحالف بعدا جديدا مع مجيء الملك سلمان إلى الحكم. وبالفعل، بمجرد توليه منصبه، عيّن الملك سلمان بن عبد العزيز نجله محمد بن سلمان وزيرا للدفاع ومنحه صلاحيات واسعة. وبعد أشهر قليلة من استلامه منصبه الجديد، انطلقت عملية عسكرية في اليمن بقيادة السعودية والإمارات وبدعم من دول عربية معينة، فيما أصبح تحالف الرياض - أبو ظبي أقرب كثيرا في تلك المرحلة. وبعد فترة وجيزة من تعيين محمد بن سلمان وليا للعهد في عام 2017، قررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية

المتحدة مرة أخرى، بدء حصار سياسي واقتصادي ضد قطر. واستمر هذا التحالف بين البلدين في إطار وثيق في سياقات عديدة مثل العلاقات مع تركيا وإيران، والتطورات في سوريا، والحرب الأهلية الليبية، والصراع على السلطة في القرن الإفريقي.

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن التحالف بين السعودية والإمارات شهد بعض الاختلافات في الرأي، لاسيما منذ عام 2020 إلى وقتنا الحاضر، وهذا أدى إلى انقسامات في هيكل التحالف. اليمن كان أحد الأمثلة الأولى على هذا الوضع. حيث مثّل تعزيز الإمارات لعلاقاتها الوثيقة مع المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي في اليمن، بشكل مخالف للمملكة العربية السعودية، وإنهاء وجودها العسكري في اليمن في فبراير 2020، مصدر إزعاج إلى نظام الرياض.

وفي الوقت الذي تشكّل فيه تصورا بأن الإمارات تركت السعودية وحيدة في القتال ضد الحوثيين، بدأت الرياض بعد فترة في وضع خطط لسحب قواتها من اليمن. تم تفسير هذا الوضع على أنه اختلاف في الرأي بين البلدين بسبب أجندات مختلفة في منطقة نزاع يعملان فيها معا، وقد تم تقييمه على أنه تطور يضر بالتحالف.

المبررات الاقتصادية والدبلوماسية في تفكك التحالف

الانقسامات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تجلّت بوضوح في مجال السياسات الاقتصادية أيضا. حيث كشفت نقاشات ممثلي الدولتين خلال اجتماعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وفشلهما في الاتفاق حول سياسة مشتركة، هذه الاختلافات في الرأي بشكل أوضح. وأخيرا، فإن قرار نظام الرياض بشأن المستثمرين الأجانب الذي ينص على "إيقاف التعامل مع الشركات الأجنبية التي لا تنقل مقارها الإقليمية إلى السعودية حتى عام 2024 في المناقصات العامة" الذي يستهدف مدنا واقتصادات مهمة في المنطقة مثل أبو ظبي ودبي، كشف عن وجود خلافات بين البلدين في المجال الاقتصادي أيضا. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن أحد الأسباب الاقتصادية المهمة هو الصعوبات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، والتي تشكل أساس الاقتصاد في البلدين. وبموجب اتفاقيات أوبك، اضطرّت الإمارات التي تشهد حاليا نزاعات مع الدول الرئيسية المنتجة للنفط مثل السعودية والعراق، إلى

خفض ميزانيات الدولة، لاسيما بسبب جائحة كورونا، ودخلت في فترة من القيود على النفقات. كما أن المشاكل الاقتصادية في السعودية جراء جائحة كورونا ونقص اللقاحات في البلاد، تسببت في قيود كبيرة في هذا الصدد أيضا. وخلال هذه الفترة، اضطر البلدان لاستخدام مواردهما الاقتصادية في الاحتياجات الأساسية وهي الصحة والتطورات الطبية وعملية التطعيم، بدلا من تمويل المجالات التي منحها التحالف لهما.

يمكن القول إن بعض التطورات الإقليمية والعالمية كان لها تأثير في الانقسام الذي يجري في التحالف بين البلدين. كما يمكن القول إن هناك أسبابا إقليمية ودولية لإضعاف التحالف وتحويله إلى صراع على السلطة بين البلدين. وإضافة إلى التطورات السياسية الإقليمية المذكورة أعلاه وردود فعل البلدين على تلك الأحداث، فإن انتقال إدارة دونالد ترامب إلى جو بايدن في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية قد كشف أيضا عن حاجة كلا البلدين إلى مناورات مختلفة في السياسة الخارجية. وخلال هذه الفترة، ركزت الإمارات على الأنشطة التي من شأنها ضمان استمرار موجة التطبيع مع إسرائيل، ووضعت التطورات التي تهم منطقة الخليج ككتلة واحدة، في المرتبة الثانية لأولوياتها. إن بدء السعودية في مفاوضات ثنائية مع قطر بوساطة الكويت والولايات المتحدة، ومشاركة أمير قطر في القمة الـ 41 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانت تطورات ساهمت في إطلاق مرحلة انتهاء الأزمة الخليجية. إن عدم حضور ولي عهد أبو ظبي الأمير محمد بن زايد الذي يعتبر الزعيم الفعلي للإمارات إلى القمة الـ 41 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وحضور أمير دبي محمد بن راشد آل مكتوم بدلا منه، وبعد ذلك إحجام المسؤولين الإماراتيين عن تنفيذ الممارسات الدبلوماسية مع قطر، كلها أمور كشفت عن الخلافات الموجودة بين السعودية والإمارات. وبالإضافة إلى الأزمة الخليجية، فإن إيحاء الإمارات في الفترة الأخيرة بعدم رغبتها في تحسين العلاقات مع تركيا أو في التحسين بشكل جزئي، في الوقت الذي كانت فيه اتصالات بين تركيا والسعودية، وتركيا ومصر، لتحسين

العلاقات بينهم، ووجود إشارات من هذه البلدان حول إعادة العلاقات بينهم، يعتبر أيضا مثالا على الخلافات بين السعودية والإمارات.

الانقسامات في التحالف المصري الإماراتي

يشار إلى أن هناك تحالفا آخرا تم تشكيله حول المعايير السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في العام 2013، وأظهر علامات انقسامات اعتبارا من عام 2021، وهو التحالف بين مصر والإمارات العربية المتحدة. حيث تعززت شراكة الإمارات مع مصر في إطار سياستها الخارجية التدخلية والتي تهدف لكبح جماح المطالب الديمقراطية، لاسيما منذ العام 2015. وقد حصل نظام عبد الفتاح السيسي على كميات كبيرة من المساعدات الخارجية التي جاءت من الإمارات، وفي الأزمة الخليجية وقفت مصر بجانب السعودية والإمارات والبحرين وقطعت علاقاتها مع قطر. كما نفذ كلا البلدين سياسة خارجية في ليبيا متناسقة بشكل كبير من وقت لآخر مع الجهات السياسية والعسكرية المرتبطة بروسيا.

لكن، مثلما حدثت خلافات في التحالف السعودي الإماراتي مؤخرا بسبب السياسات الخارجية المتعلقة بنقاط الصراع الإقليمية، شهد التحالف الإماراتي المصري أيضا انقسامات بسبب السياسات المتبعة في ليبيا واتباع الإمارات موقفا متحيزا في إثيوبيا والسودان، حيث وصلت هذه الانقسامات إلى حد تفكك التحالف. كما أن هناك مسألة أخرى وهي الصراعات الداخلية في إثيوبيا التي تعتبر قضية هامة لمصر من ناحية السياسة الخارجية، حيث كان لوقوف الإمارات في نقطة معادية لمصر وتقديمها الدعم للحكومة الإثيوبية واستخدام الأراضي الإريترية من أجل ذلك، دور في إضافة سبب جديد للخلافات السياسية بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، هناك خلافات سياسية بين البلدين بشأن بعض القضايا المتعلقة بالسودان.

عملية أخرى تكشف الضرر الذي لحق

بـتـحـالـف مصر والإمـارات، وهي مفاوضات الإمارات مع إسرائيل حول مشروع قناة تنافس قناة السويس بعد التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. حيث تخطط إسرائيل لإنشاء قناة للنقل بين ميناءي أشدود وإيلات وتشكيل مسار نقل من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج، وتهدف بذلك إلى أن تصبح منافسة لقناة السويس. ومن خلال تصريحات المسؤولين المصريين في هذا السياق، يمكن القول إن هذه الخطة التي تتعاون فيها الإمارات مع إسرائيل، كشفت عن انزعاج مصري بشكل كبير من ذلك.

تفكك التحالفات والنظام الإقليمي

إن دخول التحالفات بين السعودية والإمارات، ومصر والإمارات في مرحلة التفكك، يؤدي في نفس الوقت إلى بعض التغييرات في النظام الإقليمي. وفي هذا الإطار، فإن تفكك التحالفات المتكونة من الدول التي اتبعت سياسة خارجية تدخلية بعد تحركات الشعوب العربية، سيأتي أيضا ببيئة سياسية/ نظام إقليمي يمكن أن يتطور إلى أشكال من العلاقات التي يبرز فيها الازدهار الاقتصادي لشعوب الدول العربية، ما يؤدي إلى إيلاء الأهمية لمطالب الشعوب.

جدير بالذكر أن هناك تغيرات حدثت في الاتفاقيات الاجتماعية التي تحدد العلاقات بين الدول والمجتمعات في البلدان العربية، لاسيما في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وانتقالها إلى ما يسمى "الاتفاقيات الاجتماعية غير الاجتماعية"، باختصار يمكن القول إن التحالفات التدخلية والعدوانية والتكلفة الاقتصادية الناتجة عنها، هي أحد أهم الأسباب لعدم اهتمام الدولة أو عدم القدرة على قيامها بما يقع على عاتقها وفق الاتفاقيات الاجتماعية. وبالنتيجة، عند إجراء تقييم من هذا المنظور، يمكن التوقع بأن آثار التمزق والخلافات في هياكل التحالفات الإقليمية ستظهر بشكل أكبر في السياسة الإقليمية خلال الفترة المقبلة. ■

الانتخابات العراقية المقبلة: بين حسابات القوى السياسية ومطالب الجماهير

واثق السعدون
مدير الدراسات العربية في أورسام

الرأي العام في العراق ما زال يشك في صدق نوايا القوى السياسية بإجراء انتخابات نزيهة، لأنه ببساطة يعتقد أن إجراء أي انتخابات نزيهة في العراق، سيؤدي إلى إزاحة العديد من القوى والشخصيات المهيمنة عن الساحة السياسية.

كان من ضمن المطالب الرئيسة للاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في العراق في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2019، إجراء انتخابات مبكرة، تكون نزيهة وخالية من التلاعب والتزوير، وطبقاً لقانون انتخابي جديد يكون عادلًا، وأن تجري الانتخابات من خلال مفوضية انتخابات مستقلة ومحايدة "فعلياً وليس شكلياً"، وبإشراف ومراقبة الأمم المتحدة.

هذه المطالب التي رفعتها جماهير احتجاجات تشرين، فرضت نفسها بقوة على القوى السياسية التي تتحكم بالمشهد السياسي في العراق منذ 2003، مما دفع تلك القوى إلى اتخاذ إجراءات وخطوات للتعامل مع هذه المطالب بجدية، ولكن الرأي العام في العراق ما زال يشك في صدق نوايا القوى السياسية بإجراء انتخابات نزيهة، لأنه ببساطة يعتقد أن إجراء أي انتخابات نزيهة في العراق، سيؤدي إلى إزاحة العديد من القوى والشخصيات المهيمنة عن الساحة السياسية.

تشكيل مفوضية انتخابات جديدة

نصت المادة 102 من الدستور العراقي لعام 2005، على أن المفوضية العليا للانتخابات، هي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب. كما ورد في المادة 2 من قانون "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" رقم 11 لسنة 2007، وبأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب.

كما ورد في المادة 3 من القانون رقم 11، بأن مفوضية الانتخابات تتألف من مجلس المفوضين والإدارة الانتخابية. مجلس المفوضين يمثل الجهة التشريعية في مفوضية الانتخابات، بمعنى أنه أعلى سلطة في مفوضية الانتخابات. بحسب نفس المادة 3 من القانون رقم 11، فأن مجلس المفوضين يتألف من 9 أعضاء، إثنان منهم على الأقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالأغلبية، على أن يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية، مع تشديد المادة 3 من قانون رقم 11 على أن يكون عضو مجلس المفوضين "مستقلاً من الناحية السياسية".

ولكن مبدأ "المحاصصة" المعتمد في العملية السياسية منذ 2003، أطاح بكل أسس استقلالية مفوضيات الانتخابات التي تشكلت في العراق قبل نشوب احتجاجات تشرين، حيث تقاسمت الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها ترشيح الأعضاء لمجلس المفوضين، وأصبح كل عضو في مجلس المفوضين هو ممثل لحزب معين، بل إن الأحزاب والقوى السياسية تقاسمت حتى مفاصل الإدارة الانتخابية والموظفين العاديين في المفوضية.

تحت ضغط الإحتجاجات، قدمت حكومة عادل عبد المهدي استقالتها في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر عقد مجلس النواب العراقي جلسة تقرر فيها حلُ مفوضية الانتخابات القديمة، بإحالة قسم من أعضائها إلى التقاعد،

ونقل قسم منهم إلى دوائر حكومية أخرى، مع الإبقاء على الموظفين العاديين. كما قرر مجلس النواب في تلك الجلسة التصويت على قانون جديد لمفوضية الانتخابات، تمت المصادقة عليه من رئاسة الجمهورية وصدر في جريدة الوقائع الرسمية برقم 31 لسنة 2019.

تغيرت آلية تشكيل مجلس المفوضين في القانون الجديد للمفوضية رقم 31، حيث بموجب المادة 3 من هذا القانون الجديد، يتكون مجلس المفوضين من 9 أعضاء، 5 منهم من القضاة من الصنف الأول، يختارهم مجلس القضاء الأعلى "عن طريق القرعة" من بين مجموع المرشحين من قضاة المناطق الإستئنافية في عموم العراق (باستثناء إقليم كوردستان)، مع مراعاة عدالة الاختيار بين جميع المناطق الاستئنافية. و2 من مجلس المفوضين سيكونون من قضاة الصنف الأول، الذين يختارهم مجلس القضاء الأعلى، من القضاة المرشحين الذين يرسلهم مجلس القضاء في إقليم كوردستان، مع مراعاة عدالة توزيعهم على المناطق الاستئنافية في الإقليم. الإثنان المتبقيان من مجلس المفوضين المقبل سيكونان من المستشارين الأعضاء في مجلس الدولة، والذين سيتم ترشيحهم من مجلس الدولة، وسيختارهم مجلس القضاء الأعلى. في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2019 قام مجلس القضاء الأعلى بإجراء قرعة لاختيار المفوضين الجدد، وبحضور ممثلية الأمم المتحدة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

ربما الآلية الجديدة لإختيار مجلس المفوضين توحي بإعطاء المزيد من الإستقلالية لمفوضية الانتخابات الجديدة عن سابقاتها، ولكن الشارع العراقي ما زال تنتابه الهواجس والشكوك حول ذلك، بسبب معرفة الجميع بقدرة الأحزاب والقوى السياسية على اختراق جميع مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة القضائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن المعروف أن القسم الأكبر من القوى السياسية التي تتنافس في أية انتخابات جرت في عراق ما بعد 2003، هم إما فصائل مسلحة لها أجنحة سياسية، أو أحزاب سياسية لها أجنحة مسلحة، وبالتالي فأن القضاة بحاجة إلى قدر كبير من الحماية لهم ولعوائلهم، للحفاظ على استقلاليتهم من تهديدات سلاح "المتنافسين". من هذا المنطلق تأتي أهمية القضاء على ظاهرة انتشار السلاح المنفلت في العراق، كأحد الشروط الأساسية لنزاهة الانتخابات القادمة.

تشريع قانون انتخابات جديد

في نفس السياق، صوت مجلس النواب العراقي في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019، على قانون انتخابات جديد، تم الترويج له بأنه سيكون عادلًا ومنصفاً ومنسجماً مع مطالب احتجاجات تشرين، ولكن مجلس النواب في تلك الجلسة علق التصويت على المادة 15 من ذلك القانون، وإحالة الإقرار النهائي على هذه المادة إلى التفاهمات بين القوى السياسية، علماً أن هذه المادة هي أهم مواد القانون الانتخابي الجديد، فهي تتعلق بالقواعد والشروط الأساسية للترشح للانتخابات، وآلية توزيع المقاعد النيابية (الدوائر الانتخابية)، وآلية استبدال أعضاء مجلس النواب.

عقدة هذا القانون الجديد تكمن في الطريقة الجديدة لتقسيم الدوائر الانتخابية، فبدلاً من 18 دائرة انتخابية كما في السابق، عندما كانت كل محافظة عراقية بمثابة دائرة انتخابية واحدة، تقرر في القانون الجديد للانتخابات تقسيم العراق إلى 83 دائرة انتخابية، بتقسيم المحافظة الواحدة إلى عدة دوائر انتخابية بحسب عدد مقاعد كوتا النساء في كل محافظة، والسبب المعلن لهذا التغيير، هو أن الدوائر المتعددة ستضمن تمثيلاً أكبر للشارع العراقي، كما أنها ستعطي فرصة أكبر للأحزاب السياسية الصغيرة والمرشحين المستقلين. ومع ذلك، أثيرت الشكوك والجدل، فبغياب تعداد سكاني حديث (آخر تعداد عام لسكان العراق كان في عام 1997)، وبغياب إحصاءات نفوس رسمية مؤكدة لجميع مناطق العراق، يرى جميع المشككين، بأن الدوائر الانتخابية الجديدة ستقسم بحسب حسابات ومصالح الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة في العراق، وليس بحسب معايير منصفة. فضلاً عن أن في السنوات الأخيرة تم استحداث 41 قضاء والعشرات من النواحي غير المسجلة في وزارة التخطيط.

إن هذه الضبابية في معايير تقسيم الدوائر ستخلق مشاكل وإرباكات كثيرة قبل وبعد الانتخابات، بخاصة في المحافظات ذات التنوع القومي والديني

والطائفي، مثل كركوك ونينوى، بدليل أن مجلس النواب فيما بعد احتاج لأسبوع كامل من الجلسات فقط للتصويت على تقسيم الدوائر الانتخابية في نينوى وكركوك، قبل أن يتم التصويت النهائي على المادة 15 المعلقة من القانون الجديد للانتخابات، وشرع مجلس النواب العراقي القانون الجديد للانتخابات برقم 9 في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

مشاكل أخرى

أعلن مصطفى الكاظمي منذ اليوم الأول لاستلامه منصبه في أيار/ مايو 2020، بأن المهمة الرئيسة لحكومته هي إجراء الانتخابات المبكرة، وبالفعل أعلن الكاظمي في 31 تموز/ يوليو 2020 عن تحديد يوم 6 حزيران/ يونيو 2021 موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة. في كانون الثاني/ يناير 2021 اقترحت مفوضية الانتخابات على الحكومة تأجيل موعد الانتخابات إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2021، لأسباب "لوجستية" بحسب زعم المفوضية، وافقت الحكومة على التأجيل. بعد هذا التأجيل بدأ الشارع العراقي يعتقد بأن حتى الموعد الجديد في تشرين الأول/ أكتوبر سيتأجل، وأن القوى السياسية المتنفذة مصرة على استكمال دورتها الانتخابية إلى موعد الانتخابات المحدد سلفاً في 2022، ولن تكون هنالك انتخابات مبكرة. تحديد موعد الانتخابات لم يعد مهماً بقدر أهمية ضمان سير الانتخابات المقبلة وفقاً لتطلعات معظم العراقيين.

كما أن هنالك عقبات فنية أخرى تحتاج إلى توضيح كيف سيتم تجاوزها، مثل آلية التصويت (بالبطاقة البايومترية أو بالبطاقة الانتخابية)، وآلية تصويت النازحين وسكان المخيمات. قال المرجع الديني الأعلى في النجف السيد علي السيستاني خلال لقائه يوم 13 أيلول/ سبتمبر 2020 بمبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق جنين بلاسخارت:" الانتخابات المبكرة ليست هي الغاية بحد ذاتها، بل هي الوسيلة والمسار الأمثل لخروج العراق من أزماته الحالية...وأن تأخير موعد الانتخابات المبكرة، أو إجرائها في موعدها بدون تحقيق الشروط اللازمة لنجاحها، سيقود البلد إلى أوضاع تهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم الأطراف الممسكة بالسلطة حالياً إذا ما قررت سلوك هذا النهج".

عندما بدأ الحديث عن الانتخابات المبكرة في بدايات عام 2020، كانت الأضواء السياسية والإعلامية، وحتى اهتمام الشارع العراقي، تتركز على القضايا الآتية:

-تشريع قانون انتخابي الجديد،

-تشكيل مفوضية انتخابات جديدة،

-إستكمال تشكيل المحكمة الاتحادية التي ستصادق على نتائج الانتخابات.

أما الآن وبعد استكمال كل هذه الخطوات، وبالرغم من وجود جدل (ليس كبيراً) حول قضية تقسيم الدوائر الانتخابية في القانون الانتخابي الجديد، إلا أننا تستطيع القول بأن الاهتمام السياسي والإعلامي، واهتمام الشارع العراقي، يتركز في الوقت الحاضر على القضايا الآتية:

-موعد الانتخابات،

-التحالفات الانتخابية،

-أمن الانتخابات وضمان نزاهتها. ■

أربيل وكركوك والموصل في ضوء المشاهدات الميدانية

بيلغاي دومان،
فيض الله تونا أيغون

أورسام
منسق دراسات العراق في
خبير دراسات العراق في

يلاحظ أن أهالي نينوى وكركوك وأربيل لا يبدون اهتماماً كبيراً بالانتخابات والسياسة، على الرغم من استعدادات الكتل السياسية لهذه الانتخابات.

أجرى فريق من مركز أورسام دراسة ميدانية في المحافظات العراقية أربيل وكركوك والموصل في الفترة 9-17 ديسمبر/ كانون الثاني 2020. ومن خلال هذه الدراسة الميدانية، أتيحت لنا فرصة متابعة التطورات السياسية والأوضاع الأمنية والاجتماعية في المحافظات الثلاث. سنقوم في هذه المقالة بمشاركتكم الملاحظات والمشاهدات العامة المتعلقة بالدراسة الميدانية. وفي هذا الصدد، ربما تكون الملاحظة الأكثر أهمية التي تبرز حول جميع المحافظات الثلاث، هي عدم الاهتمام الجدي بمخاطر جائحة كورونا. وعلى الرغم من إعلان الجهات الرسمية أن العدد اليومي للإصابات يعادل

1350-1400 حالة، إلّا أن الملاحظ هو أن الحياة الاجتماعية تتواصل بنفس النمط الطبيعي الذي كان موجود قبل الجائحة، وأن استخدام الكمّامات عند المواطنين لم يبقَ له وجود تقريبا. فيما تشير تصريحات غير رسمية إلى أن أكثر من 70% من الشعب العراقي مصابون بفيروس كورونا.

من ناحية أخرى، تبرز الأزمة الاقتصادية في البلاد كمشكلة عامة. ففي الوقت الذي كان فيه عدم دفع الرواتب أو دفعها منقوصة هو السبب الرئيسي في المظاهرات التي جرت في السليمانية، يمكننا تقييم أن انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بأكثر من 15% (بقرار من الحكومة) وتأثير هذا الانخفاض على نقاشات موازنة 2021، هو التطوّر الأبرز في مرحلة توجه البلاد إلى الانتخابات. مع العلم أن كلا من الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق يمران بفترة صعبة من الناحية الاقتصادية. ويمكن القول إن حكومة إقليم كردستان على وجه الخصوص تواجه أصعب المواقف حتى الآن. وفي الوقت الذي تم فيه إلغاء كافة الاجتماعات حتى مارس/آذار 2021، هناك ادعاءات بأن برلمان إقليم كردستان العراق اتخذ هذا القرار لأسباب اقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الخدمات الكهربائية بشكل

غير منتظم في المحافظات الثلاث جراء إيقاف تدفق الغاز الذي تستورده العراق من إيران، يجعل الحياة صعبة في البلاد.

ومن جانب آخر، في الوقت الذي تبقّى فيه نحو 6 أشهر للانتخابات المزمع إجراؤها في يونيو/ حزيران 2021 (تم تأجيل هذا الموعد إلى أكتوبر/تشرين الأول 2021 فيما بعد)، يلاحظ أن أهالي نينوى وكركوك وأربيل لا يبدون اهتماماً كبيراً بالانتخابات والسياسة، على الرغم من استعدادات الكتل السياسية لهذه الانتخابات. وفي هذا الصدد، لن يكون من الخطأ القول إن هناك فكرة عامة بأن الشعب العراقي لا ينتظر شيئا من السياسة. ولكن، ربما يُنظر إلى أن الأمل الوحيد في السياسة هو احتمال تغيير النظام الذي سيحدث في انتخابات 2021. الانتخابات المقبلة ستجري على عكس الانتخابات الأخرى، حيث لن يتم احتساب كل محافظة كدائرة انتخابية منفصلة لوحدها، بل تم تشكيل دوائر انتخابية مختلفة داخل كل محافظة واعتماد نظام انتخابي قائم على المرشحين بدلا من الترتيب داخل القوائم. أخيرا، تبرز على أجندة المنطقة عدد من المسائل الهامة. هي أنشطة تنظيم بي كي كي الإرهابي المتصاعدة في العراق، واتفاقية سنجار بإشراف الأمم المتحدة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية والتي تهدف إلى إعادة تأسيس النظام في سنجار وإخراج كافة القوى الأجنبية بما فيها تنظيم بي كي كي الإرهابي، والاعتداءات التي ينفذها تنظيم بي كي كي الإرهابي تجاه حكومة إقليم كردستان وقوات البيشمركة التابعة لها.

مشاهدات أربيل

من الملاحظ أن التظاهرات التي انطلقت في محافظة السليمانية في 7 يناير/ كانون الأول 2020، أثرت أيضا على أربيل. وعلى الرغم من عدم تنظيم مظاهرات في أربيل، إلّا أن دوريات الشرطة المتزايدة في هذه المحافظة لافتة للانتباه. كما أن قوات من البيشمركة انتشرت داخل مدينة أربيل. وبعد المظاهرات التي اندلعت في دهوك في يونيو/ حزيران 2020. وعلى الرغم من ذلك، يقال إن مستوى يقظة القوات الأمنية في الإقليم قد تم رفعه. من جانب آخر، هناك أحاديث في الشارع بأن المظاهرات قد تندلع جراء عدم تمكن الحكومة من دفع الرواتب. وإضافة إلى ذلك، تنتشر أحاديث بين الناس بأنه في حال اندلاع احتجاجات فإن قوات الأمن ستقمع هذه المظاهرات باستخدام العنف، كما حصل في دهوك. كما أن هناك قسم آخر من الأهالي يستخدم لغة فكاهية بشأن المظاهرات، مشيرين إلى أن التظاهرات في السليمانية لن تسفر عن أي نتائج. لكن هناك ادعاءات أخرى بأن تنظيم بي كي كي الإرهابي يلعب دورا في التظاهرات، وأن الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية يغض الطرف عن المظاهرات مستخدما "رغبة الشعب في التغيير" كوسيلة ضغط على أربيل. بالإضافة إلى ذلك، هناك شكاوى من أن أزمة الرواتب التي قيل إنها أدت إلى اندلاع مظاهرات في أربيل، وصلت إلى نقطة لا يمكن للقوة الاقتصادية لسكان أربيل تحمل تأثيراتها. وإلى جانب مظاهرات السليمانية، يتناقل الأهالي بكل وضوح أن الاتفاقية الموقعة بخصوص الوضع الأمني بين أربيل وبغداد بشأن وضع سنجار والاشتباكات التي وقعت بين قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان وتنظيم بي كي كي الإرهابي، تساهم في ازدياد القلق من بي كي كي. حتى أنه تم التأكيد على أن تنظيم بي كي كي الإرهابي

يشكل تهديدا مباشرا على أربيل وحكومة إقليم كردستان العراق، وأنه سيتم ضمان مستقبل المنطقة بإنهاء أنشطة هذا التنظيم الإرهابي.

يقال إن المدينة تحصل على الكهرباء لمدة 20 ساعة يوميا بسبب إيقاف تدفق الغاز الطبيعي الذي تشتريه العراق من إيران. حيث يمكن القول إن المزيد من النقص في الحصول على الكهرباء سيؤدي إلى مزيد من انخفاض مستوى المعيشة. من ناحية أخرى، اللافت للانتباه هو تخفيف القيود المفروضة على عموم المحافظة، والتي تم اتخاذها بسبب وباء فيروس كورونا الذي لا يزال يؤثر على العراق. حتى أن الملاحظ أن المرض أصبح طبيعيا للغاية، وعادت المحافظة إلى وضعها الطبيعي القديم ناهيك عن الوضع الطبيعي الجديد. وعلاوة على ذلك، فإن إيقاف مديرية الصحة في أربيل إعلان البيانات اليومية بشأن جائحة كورونا تسبب في فتح الطريق أمام الشائعات المختلفة بين السكان. ومن هذا المنطلق، ففي الوقت الذي انتشر فيه حديث بأن عدد الحالات اليومية للإصابات الجديدة انخفض إلى منزلة واحدة، هناك أحاديث أخرى تقول إن الأعداد اليومية وصلت لأرقام من 3 مراتب.

مشاهدات كركوك

يشير أهالي كركوك إلى استقرار الوضع الأمني في منطقة وسط محافظة كركوك جراء تدخل القوات الاتحادية في 16 أكتوبر/ تشرين الثاني 2017 إضافة للتنسيق الأمني بين القوات التابعة إلى إقليم كردستان العراق وقوات الحكومة المركزية في بغداد. ولكن اللافت للانتباه، أن السيطرة واصطفاف الطوابير عند مدخل المدينة قد ازدادا بسبب انتشار الجيش والشرطة المحلية على مداخل المدينة. لكن رغم ذلك، يقال إن وجود التركمان والأكراد والعرب الذين يشكلون اللبنات الأساسية للمدينة داخل جهاز الشرطة المحلية، وانتشار الجيش خلف الحواجز للحالات التي تتطلب تدخلا فوريا، يجعل أهالي كركوك يشعرون بالأمان. ويمكن القول إن المخاوف بشأن عودة البيشمركة إلى المدينة مستمرة، حيث ستؤثر سلبا على بيئة السلام الاجتماعي فضلا عن الوضع الأمني.

من اللافت للانتباه استمرار السلم الاجتماعي في المناطق المتنازع عليها بعد سيطرة حكومة بغداد عليها، لاسيما كركوك. حتى يمكننا القول، إن قطاع البناء والإنشاءات تحرك بشكل ملحوظ رغم تغيّر الوضع الأمني واستمرار الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط. لكن يشار إلى أن السبب الرئيسي في الحركة التجارية هو ازدياد مشاريع التوظيف التي تطلقها الجهات الفاعلة قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في يونيو/ حزيران 2021. حتى أن هناك مخاوف في أوساط أهالي كركوك، بأن تستمر هذه الحركة حتى الانتخابات فقط، وأن تتوقف المشاريع مرة أخرى بعد الانتخابات. ويمكن القول إنه على الرغم من الرأي السائد بأنه سيتم تأجيل الانتخابات إلى سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول أو نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، إلا أن استعدادات المجموعات للانتخابات بدأت دون الإعلان عنها. ولكن بالرغم من ذلك لا يوجد تفاعل بشأن الانتخابات بين أهالي كركوك. حتى أن انقطاع التيار الكهربائي لفترة تقترب من 20 ساعة في اليوم، يجعل الأهالي واثقين بأن السياسة العامة لن تتمكن من حل المشاكل المزمنة في البلاد. من ناحية أخرى، هناك ارتياح بشأن المجال الصحي جراء عدم امتلاء المستشفيات، بعد التكدس الذي نتج عن جائحة كورونا. ■

الحوارات بين بغداد وأربيل وأثرها المحتمل على أوضاع التركمان في العراق

عادل زين العابدين
باحث مساعد في أورسام

> تتمثل الخشية الحقيقية من حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، في إمكانية أن تمس هذه المحادثات الوجود التركماني بشكل مباشر، وفي هذه الحالة، فأن المكون التركماني يعترض على أن تكون مناطقهم محل محادثات بين بغداد وأربيل، دون مشاركة تركمانية فعلية في تلك المحادثات

العلاقات بين حكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق في أربيل تؤطرها مشاكل رئيسية، وتتمحور تلك المشاكل حول المناطق المتنازع عليها، والنفط والغاز وحصة الإقليم في الميزانية الاتحادية. منذ فترة طويلة تُجرى حوارات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لحل هذه المشاكل العالقة بين الطرفين. بدأت تلك الحوارات مع زيارة رئيس مجلس الوزراء في الإقليم مسرور بارزاني لبغداد في تموز/يوليو 2019، وذلك خلال فترة حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي، وتم بموجب هذه الزيارة تشكيل لجنة مشتركة عليا. وفيما بعد تم استئناف المحادثات التي توقفت نتيجة استقالة عادل عبد المهدي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بعد تولي السيد مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة في 6 مايس/أيار 2020، حيث تم تكثيف الحوارات بين بغداد وأربيل بعد نشوب موجة مظاهرات قوية في محافظة السليمانية في كانون الثاني/ ديسمبر 2020، نتيجة عدم دفع حكومة الإقليم رواتبَ الموظفين بسبب الأزمة المالية الكبيرة التي تعاني منها. ومن المحتمل أن تؤثر هذه المحادثات على المناطق التركمانية من الناحيتين السياسية والأمنية.

مشكلة المناطق المتنازع عليها

كثير من المناطق المحاذية لمحافظات

الإقليم الثلاثة أربيل سليمانية ودهوك، تم أعتبارها مناطق متنازع عليها وفق المادة 140 من الدستور العراقي لسنة 2005، هذه المناطق تشمل 15 قضاء، مكونة من مركز قضاء كركوك، داقوق، طوزخورماتو، كفري، خانقين، شهربان، بلدروز، شيخان، حمدانية، تلكيف، سنجار، تلعفر، بعاج، عقرة ومخمور. كما تضمنت المادة 140 من الدستور، خارطة طريق لتسوية وضع هذه المناطق، وهي مكونة من ثلاثة مراحل وهي: التطبيع، وإجراء تعداد سكاني ومن ثم الإستفتاء، وتم تحديد فترة تحقيق هذه المراحل لحين 13 كانون الثاني/ ديسمبر 2007.

بين سنة 2005 و2007 تم تطبيق مجموعة من الإجراءات تخص مرحلة التطبيع، وذلك عن طريق إعادة العوائل التركمانية والكردية التي تم تهجيرها في إطار سياسة التعريب. ومن جانب آخر، تم تأسيس هيئة نزاعات ملكية، التي اختصت بالنظر في الدعاوي الملكية، وذلك لإعادة الأملاك التي تمت مصادرتها من التركمان والأكراد في فترة النظام السابق. ولكن بسبب عدم إكمال إجراءات مرحلة التطبيع، ولأسباب سياسية، لم يتم إجراء عملية تعداد السكاني والإستفتاء. وبقيت المناطق المتنازع عليها لغاية عملية فرض القانون في 16 تشرين الاول/اكتوبر 2017. وفي 30 تموز/ يوليو 2019، وفيما بعد قررت المحكمة الاتحادية العليا إستمرارية نفاذ حكم المادة 140 من الدستور.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى إن أحد أسباب حل هذه المشكلة، تتمثل في سياسة حكومة الإقليم لتسوية وضع المناطق المتنازع عليها، والتي تضمنت التطبيع الآني والحل الدائم، ومرحلة التطبيق الآني تشمل انسحاب القوات الإتحادية بكافة عناوينها من هذه المناطق، وتسليم الملف الأمني إلى الشرطة المحلية والقوات التي تتشكل من مكونات هذه المناطق. بالإضافة إلى تفعيل المجالس المحلية في المناطق المتنازع عليها خاصة في كركوك وسنجار، وذلك لاختيار محافظ وقائمقام، وفيما يخص المناطق المتنازع عليها الأخرى تعمل قوات اتحادية بالتنسيق مع قوات البيشمركة الكردية لتوفير الأمن فيها. وفيما يتعلق بالحل الدائم لتسوية المناطق المتنازع عليها، تكون عن طريق تطبيق المادة 140 من الدستور، والتي تشمل المرحل الثلاثة هي التطبيع، وإجراء تعداد سكاني واستفتاء.

تتمثل الخشية الحقيقية من حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، في إمكانية أن تمس هذه المحادثات الوجود التركماني بشكل مباشر، وفي هذه الحالة، فأن المكون التركماني يعترض على أن تكون مناطقهم محل محادثات بين بغداد وأربيل، دون مشاركة تركمانية فعلية في تلك المحادثات، ولذلك يطالبون بمشاركة كافة الأطراف المحلية في الحوارات الدائرة بين بغداد وأربيل. ولكون كل مكونات المناطق المتنازع عليها تمتلك السلاح، فإن من شأن أي عملية تسوية تأتي على حساب المناطق التركمانية، أن تؤدي إلى حالة عدم استقرار قد تهدد بتقسيم البلاد.

بعد توقيع اتفاقية سنجار بين بغداد وأربيل في 01 تشرين الثاني 2020، تمت الإشارة إلى إمكانية تطبيق هكذا اتفاقية في ثاني أغنى المحافظات العراقية من حيث النفط، حيث جاءت هذه الإشارة من قبل مستشار الأمن الوطني العراقي قاسم الأعرجي قائلًا "بعد نجاح اتفاقية سنجار سيتم الانتقال نحو تطبيق تجربة مماثلة في كركوك". حديث الأعرجي تسبب بقلق بالغ لدى الأطراف التركمانية، وذلك من خلال تحول مسألة كركوك إلى ورقة مساومة سياسية بين بغداد وأربيل. ولهذا وصف نائب رئيس الجبهة التركمانية العراقية السيد حسن توران، تصريحات الأعرجي بغير "الموفقة".

زيارة وفد من الأحزاب الكردية إلى مقر الحزب الإسلامي العراقي في 10 كانون الثاني/ يناير 2021، والحديث الذي جرى في إطار هذه الزيارة عن تشكيل قوة مشتركة من مكونات المناطق المتنازع عليها، ممكن أن يُفسر كمؤشر على احتمالية الوصول إلى تسوية أمنية في كركوك، أو تعيين محافظ جديد فيها في سنة 2021. ومن جانب آخر في حال تحقق الانتخابات البرلمانية القادمة، فمن المحتمل أن تقدّم بعض الأحزاب الشيعية والسنية في بغداد بعض التنازلات في الجانب المتعلق بمحافظة كركوك، لصالح الأحزاب الكردية مقابل بعض المكاسب السياسية.

مسألة النفط والغاز

حسب المادة 111 من الدستور العراقي فإن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وفيما يخص المادة 112 من الدستور العراقي، فإنها نصت على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن تُوزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي حُرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمّن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

نظمت أحكام المادتين المتقدمتين ثلاثة مسائل أساسية؛ أولها: أن كل الشعب سيستفيد من موارد النفط والغاز، حيث يتم توزيع الموارد حسب النسبة السكانية لكل منطقة، ثانيها: تختص السلطات الاتحادية بإستخراج النفط والغاز وتوزيع ثرواتها، ثالثهما: تنظيم الاستراتيجيات المتعلقة بالنفط بالشراكة مع الأقاليم والمحافظات. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن المادتين 111 و112 من الدستور العراقي لم تميز بين الإقليم والمحافظات من حيث الصلاحيات، ولهذا فإن المحافظات تتمتع بالصلاحيات الدستورية بقدر ما تتمتع بها الأقاليم

حيث أن السلطات الاتحادية في بغداد من خلال التمسك بحكم مادة 111 من الدستور العراقي، تطالب أن تكون الورادات النفطية تحت سيطرتها. في حين يطالب إقليم كردستان العراق، بالاستناد إلى المادة 112 من الدستور

العراقي، أي يقوم بتصدير النفط من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وذلك من الحقول المستكشفة حديثاً، وتلك التي سيطرت عليها بعد 2014 في كركوك. الخلاف الموجود بين الحكومة المركزية والإقليم عطل تمرير قانون النفط والغاز في مجلس النواب العراقي، وفي سنة 2014 قطع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، حصة إقليم كردستان العراق من الميزانية العراقية المالية التي كانت تبلغ 17%، نتيجة عدم دفع الإقليم للواردات النفطية إلى المركز. ومن جانب آخر، تدّعي الحكومة العراقية أن حكومة إقليم كردستان العراق، لا تفصح عن كميات النفط المستخرجة من الحقول التي تقع تحت سيطرتها.

المشاكل المالية والإقتصادية

بالإضافة إلى مشكلتي المناطق المتنازع عليها والنفط والغاز، هناك مجموعة من المشاكل المالية العالقة بين الطرفين، حيث أن الإقليم يعتبر مسألة تخفيض حصته من الموازنة من 17% إلى 12،68%، وعدم دفع الحكومة المركزية من القروض التي تأخذها إلى إقليم كردستان، وتحديد عدد موظفين الإقليم في الموازنة الاتحادية بـ 682 الف و21 موظف، وعدم دفع رواتب قوات البشمركة الكردية في إطار تخصيصات وزارة الدفاع، على إنها مشاكل نابعة من سياسات الحكومة المركزية في بغداد تجاه الإقليم. ففي إطار عملية الإصلاح التي بدأتها حكومة الكاظمي تحت عنوان "الورقة البيضاء"، دخلت حكومة المركز لمرحلة تنويع مصادر الميزانية، في الوقت التي بدأت فيه الحكومة بعمليات عسكرية ضد عمليات التهريب في المعابر الحدودية في وسط وجنوبي البلاد، كما دخلت في مفاوضات مع حكومة الإقليم من أجل إخضاع معابر الإقليم لسيطرة الحكومة الاتحادية أو توزيع مواردها.

وبسبب إرتباط ملف المناطق المتنازع عليها، والنفط والغاز، وحصة الإقليم في الميزانية الاتحادية ببعضها، يمكن لتركمان العراق أن يتأثروا بالمفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ومن المعلوم إن حكومة الإقليم تسمى المناطق المتنازع عليها بـ"المناطق الكردستانية خارج الإقليم"، ويمكن قراءة هذا الموقف على أن الإقليم سوف يضغط على بغداد من أجل ضم هذه المناطق، أو الوصول إلى تسوية تضمن السيطرة الكردية عليها، وفي هذا الإطار من الممكن أن تُفسر التحركات الأخيرة لقوات البيشمركة الكردية نحو الحقول النفطية وتوارد الأنباء حول سيطرتها على 13 بئرا نفطيا في كركوك، بأنها جاءت في إطار الحوارات بين بغداد وأربيل، بالإضافة إلى الهاجس الأمني المتأتي من هذه المناطق. ولذلك نرى بأن أي عملية الربط بين مصير المناطق المتنازع عليها والمشاكل المالية، سيؤدي إلى الإضرار بالاستقرار الأمني، وتحديداً في المناطق التركمانية في كركوك. ■

السياسات المتوقعة لإدارة الرئيس بايدن من منظور مدارس العلاقات الدولية

زيد الأعظمي
خبير دراسات العراق في أورسام

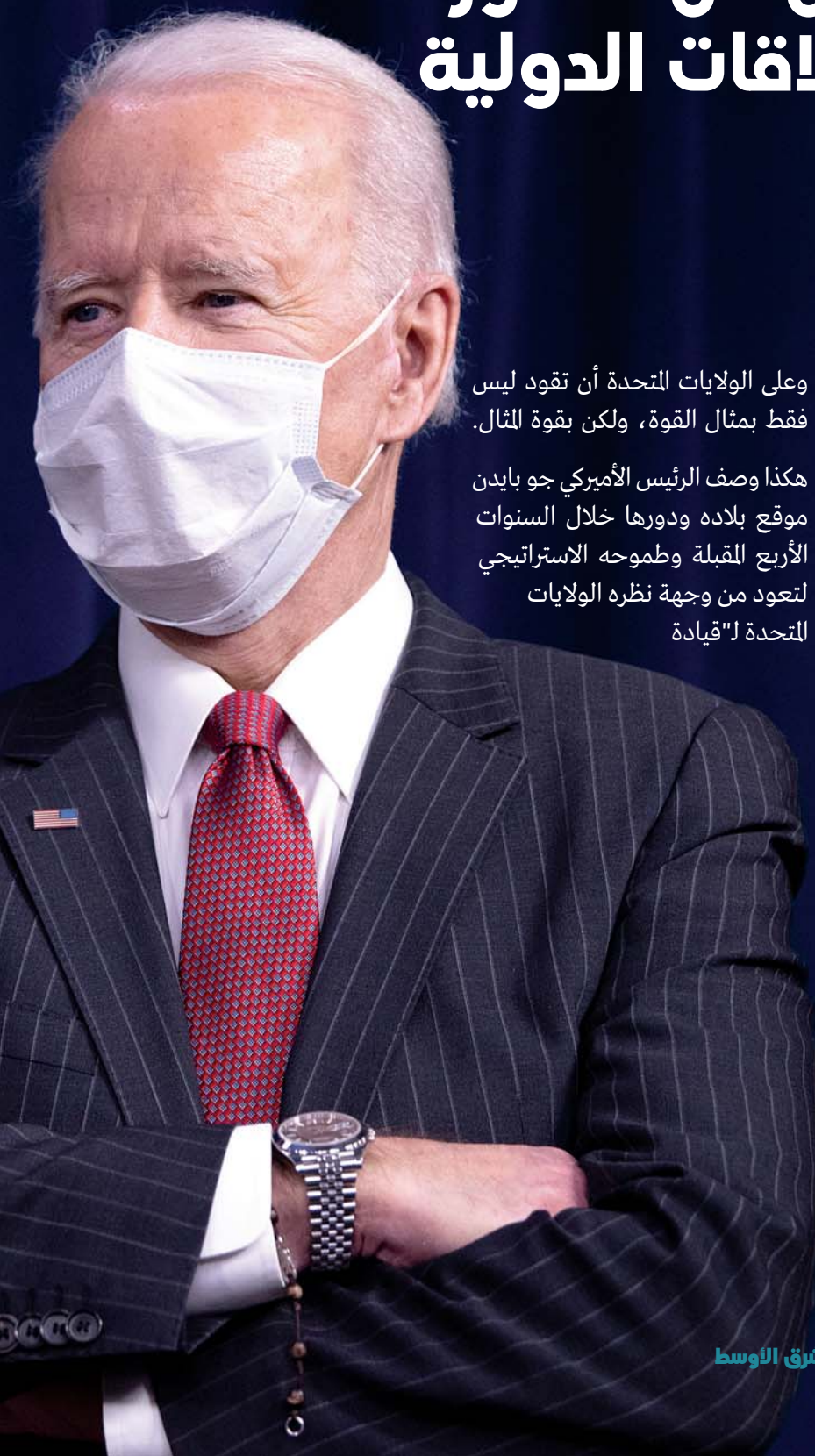

تحاول مدارس العلاقات الدولية ضمن أهم أهداف تأسيسها كأطر ومناهج نظرية بكافة توجهاتها الفكرية، تفسيرَ السلوكيات الخارجية للنظم السياسية والفواعل الدوليين لاستشراف مسارات الفعل وتفاعلاته الاستراتيجية.

وعلى الولايات المتحدة أن تقود ليس فقط بمثال القوة، ولكن بقوة المثال.

هكذا وصف الرئيس الأميركي جو بايدن موقع بلاده ودورها خلال السنوات الأربع المقبلة وطموحه الاستراتيجي لتعود من وجهة نظره الولايات المتحدة لـ"قيادة

الديمقراطية هي أصل مجتمعنا، ومنبع قوتنا، ومصدر تجديدنا. إنها تقوّي قيادتنا للحفاظ على أمننا وسلامتنا في العالم. إنها محرّك براعتنا التي تقود ازدهارنا الاقتصادي. إنها قلب من نحن وكيف نرى العالم، وكيف يرانا العالم. ولهذا فإن قدرة أميركا على أن تكون قوة من أجل التقدّم في العالم، وتستطيع تعبئة العمل الجماعي تبدأ من الداخل.

العالم" من خلال حزمة من القيم التاريخية الحاكمة وعلى رأسها الديمقراطية التي افتتح به كلمة تنصيبه رئيساً، وليحاول أيضا أن يؤسس لمرحلة جديدة ليس ذات صلة كلياً مع السنوات الأربع التي أدار بها الرئيس السابق دونالد ترمب البيت الأبيض، والتي تمايزت في سياساتها الداخلية والخارجية عن كل تجارب الرؤساء الأمريكيين السابقين.

رؤية بايدن للسياسة الخارجية الأمريكية

ارتكزت رؤية الرئيس بايدن للسياسية الخارجية الأمريكية على 4 مبادئ، ضمّنها في برنامجه الانتخابي:

أولا: تعزيز الديمقراطية الداخلية، وذلك من خلال استعادة الثقة في المؤسسات الأميركية، وإصلاح النظام التعليمي، والنظام الجنائي، وتأكيد الشفافية في النظام المالي للحملات الانتخابية، والتخلص من الأسباب البنيوية لعدم المساواة في المجتمع الأميركي.. إلخ.

ثانيا: استعادة وإعادة بناء القيادة الأخلاقية للولايات المتحدة، سواء فيما يتعلق بتحسين التعاطي مع المهاجرين خاصة النساء والأطفال، والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق والذين يخدمون في الجيش الأميركي، إلغاء الحظر على البلدان المسلمة، الذي فرضه ترامب بعد توليه السلطة عام 2017، إعادة النظر في سياسات اللجوء لزيادة عدد طالبي اللجوء في الولايات المتحدة، حظر التعذيب ودعم الشفافية في العمليات العسكرية، إعادة إحياء الالتزام بدعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان حول العالم، وذلك من خلال الدعوة لعقد قمة عالمية من أجل الديمقراطية.

ثالثا: اتباع سياسة خارجية تساعد في إعادة بناء الطبقة الوسطى الأميركية، وذلك من خلال مواجهة السياسات الاستغلالية للصين في الاقتصاد العالمي، والتأكد من اتباع سياسات اقتصادية تعود بالنفع على المواطن الأميركي.

رابعا: استعادة الدور الأميركي في تعبئة العالم لمواجهة التحديات العالمية وأهمها التغير المناخي، وحظر سباق التسلح.

تحاول مدارس العلاقات الدولية ضمن أهم أهداف تأسيسها كأطر

ومناهج نظرية بكافة توجهاتها الفكرية، تفسّر السلوكيات الخارجية للنظم السياسية والفواعل الدوليين لاستشراف مسارات الفعل وتفاعلاته الاستراتيجية، ودائما ما يَنصب الجدل بين منظري مدارس العلاقات الدولية حول العقيدة السياسية للفاعل المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وحول الإطار الفكري المحرك والضابط للتفاعلات. إن الإدراك التام لجزئية العقيدة السياسية سيسهل على الباحثين دراسة السلوكيات المتوقعة للنظم ولاسيما في الولايات المتحدة.

إلى أية مدرسة في العلاقات الدولية ينتمي الرئيس بايدن؟

تشتمل الافتراضات الفكرية للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، على الإيمان بالخصائص العقلانية للأفراد والإيمان بجدوى التقدم في الحياة الاجتماعية، والقناعة بأن البشر على الرغم من حرصهم على مصلحتهم الشخصية، فهم قادرون على التعاون وبناء مجتمع أكثر سلمية وتناغما. وقد عملت الدولة الليبرالية التي بناها في أذهانهم منظرو هذه المدرسة على نقل هذه المعتقدات إلى المجال الدولي من خلال تأكيد حقيقة مفادها: بإمكان التغلب على الحرب والصراع أو تخفيفها من خلال التغييرات المنسقة في بنى الحكم المحلية والدولية على حد سواء.

يصر منظرو النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية على أن الديمقراطيات ستمتنع عن استخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى، وأن التجارة المهمة اقتصاديا تخلق حافزا للمحافظة على

العلاقات السليمة، وأنه يمكن للمنظمات الدولية أن تقيد صناع القرار من خلال تعزيز السلام بطريقة إيجابية.

يهتم الرئيس بايدن اهتماماً خاصاً بالسياسة الخارجية، فقد كان عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لعدة سنوات، بما في ذلك أربع سنوات ترأس خلالها هذه اللجنة. لقد أتاحت عضوية ونشاط الرئيس بايدن في لجنة العلاقات الخارجية له الفرصة لتكوين خبرة دولية كبيرة. الخبرة والاهتمامات الخارجية للرئيس بايدن ترجح قيامه بأدوار نشطة في مجال السياسة الخارجية أثناء رئاسته.

قدم الرئيس جو بايدن الإطار العام لسياساته الخارجية في دراسة نشرتها دورية فورين أفيرس في نيسان/أبريل من 2020 تحت عنوان: لماذا تقود أمريكا مرة أخرى: إنقاذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد ترمب"، وكما كتب الرئيس بايدن فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك الامكانات العسكرية والاقتصادية والمنظومة القيمية، فضلا عن القدرة على حشد "العالم الحر" لقيادة العالم.

ولكن هذا يتطلب أولا أن تستعيد صدقيتها ونفوذها بين خصومها وحلفائها على السواء.

وتؤكد مقاربة الرئيس في نشرة فورين أفيرس: أن نهج ترمب الفوضوي وغير المنسجم في السياسة الخارجية وفشله في دعم المبادئ الديمقراطية الأساسية حول العالم، قادا إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة، وقوضا تحالفاتها الديمقراطية، وأضعفا قدرتها على الحشد لمواجهة هذه التحديات. كما اتهم الرئيس بايدن ترمب "بالتخلي عن الحلفاء وإظهار الضعف أمام الخصوم ما أضر بقدرة الولايات المتحدة على مواجهة تحديات الأمن القومي إزاء كوريا الشمالية وإيران وسورية وأفغانستان وفنزويلا وغيرها". كما اتهمته "بشن حروب تجارية غير حكيمة ضد أصدقاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، على نحو أضر بمصالح الشعب الأمريكي.

ويرى الرئيس بايدن في مقالته تلك: أن التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والعالم، كتغير المناخ والهجرة الجماعية والتهديدات السيبرانية

والأمراض المعدية أصبحت أكثر تعقيدا وإلحاحاً، وسيكون على الرئيس القادم إنقاذ السمعة الأمريكية وإعادة بناء الثقة بقيادتها لمواجهة التحديات الجديدة في أسرع وقت، والعودة إلى ممارسة دورها بوصفها قوة رائدة في إرساء قواعد العلاقات الدولية وصياغة الاتفاقات وتنشيط المؤسسات التي تضبط العلاقات بين الدول وتعزز الأمن الجماعي والازدهار.

بناءاً على هذه المقاربة الفكرية وما ورد فيها من سلسلة مصطلحات قيمية تتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية الاستراتيجية، يمكن تصنيف الرئيس بايدن في خانة المنتمين إلى ما يُعرف بالمدرسة الليبرالية في السياسة الخارجية، وهي مدرسة معروفة في حقل العلاقات الدولية، ينطلق منظروها من أربع افتراضات رئيسية: أن التعاون، وليس الصراع، هو الأصل في العلاقات الدولية. أن الحوار والتفاوض، وليس القوة والسلاح، هو الطريق الأنجع لبناء العلاقات بين الدول. أن عقد الاتفاقات والمعاهدات طريقٌ مهمة لاستدامة علاقات جيدة وبناءة بين الدول. أن ثمّة أهمية كبرى لوجود منظمات دولية تعمل على حماية السلم والأمن الدوليين، وتساعد في مواجهة التحديات العالمية التي لا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بنفسها.

ما يتضح من تصريحات الرئيس بايدن، خلال حملته الانتخابية وبعد اعتلائه مركز السلطة، هو أنه عازم على إحياء العقيدة الاستراتيجية الليبرالية الأميركية في مرتكزاتها الأربع الأساسية: العودة القوية للمؤسسات الدولية وتنشيط الدور الأميركي المحوري فيها، إحياء وتفعيل دوائر التحالف التقليدي بين الولايات المتحدة وشركائها الخارجيين وفي مقدمتهم أوروبا الغربية والحلف الأطلسي، الدفاع عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية خارج حدود الولايات المتحدة، مواجهة الخصوم الأيديولوجيين والاستراتيجيين التقليديين للولايات المتحدة وبصفة خاصة الصين وروسيا.

لقد أثبتت تجربة ترامب أن الخطاب القومي المناوئ للقيم الليبرالية لم يجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً ورفاهيةً، ولم يفض إلى التغلب على خصومها الخارجيين، بل أضعفَ قدرتَها على التأثير الدولي حتى في حزامها الجيوسياسي المباشر.

لا يوجد لدى الرئيس بايدن نوازع انتقامية تدفعه لمعارضة سياسات الرئيس السابق ترامب لمجرد أنها جاءت من سلفه المختلف سياسياً وإيديولوجياً. فرغم الانقسام الإيديولوجي العميق في الولايات المتحدة، فإن المرحلة القادمة في السياسة الأمريكية لن تكون مجرد تطبيقاً معاكساً بسيطاً لسياسات الرئيس ترامب.

كان بايدن حريصاً منذ إعلان فوزه بالرئاسة الأميركية، أن يطمئن قادة العالم وخصوصا الحلفاء، بأن أميركا عائدة وسوف تقود العالم مجدّداً، فالرئيس في الولايات المتحدة دوماً في حاجة لمن يترجم هذه المبادئ والافتراضات إلى سياسات براغماتية وبرامج عملية. لذلك تكشف نظرة سريعة على فريق إدارة بايدن خصوصا فريق السياسة الخارجية والأمن القومي الذي تم تشكيله خلال الأسابيع الماضية، أن رؤية بايدن للسياسة الخارجية ليست مجرّد أمنيات أو رؤية مثالية، وإنما تعكس تعقيدات الساحة الدولية خصوصا بعد الأضرار الكبيرة التي أحدثها ترامب في علاقات الولايات المتحدة، سواء بحلفائها أو خصومها، فجميع من اختارهم بايدن كي يكونوا ضمن فريقه للسياسة الخارجية ينتمون للمدرسة الفكرية نفسها التي ينتمي إليها، والتي تميل، كما جاء أعلاه، إلى اتباع سياسة خارجية ليبرالية تركّز على التعاون الدولي، وبناء الجسور مع الحلفاء، والتفاوض مع الخصوم. ومعظمهم خدموا في إدارة أوباما عندما كان بايدن نائباً له، سواء تعلق الأمر بوزير الخارجية المرشح، أنتوني بلينكن، أو بمستشار الأمن القومي، جاك سوليفان. حيث لعب كلاهما دوراً محورياً في التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، انطلاقاً من الافتراضات الأربعة المشار إليها آنفاً.

على أنه لا يجب الوقوع في فخ التبسيط والاختزال أو المثالية، فيما يخص السياسة الخارجية لبايدن، فالتحدّيات التي تواجهها الولايات المتحدة كبيرة جداً، وتكاد تكون غير مسبوقة. وهي تحدّيات ساهم في بروزها وتضخمها ترامب، بسياساته غير المفهومة في إطار مدارس العلاقات الدولية. ولذلك كان بايدن حريصاً، منذ إعلان فوزه بالرئاسة الأميركية، أن يطمئن قادة العالم، خصوصا الحلفاء، بقوله إن أميركا عائدة (America is back)، وسوف تقود العالم من على رأس الطاولة مجدّداً. ■

التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة

رجب يورلماز
مدير الدراسات الاقتصادية في أورسام

> إن سباق التسلح الذي تقوم به اليونان مع تركيا والذي من الواضح أن بلده ستخسره، سينعكس على الوضع الاقتصادي لليونان وبالتالي سيكون هناك مزيد من سياسات التقشف تجاه المواطنين إضافة إلى عبودية الديون الناتجة عن ذلك.

على الرغم من أن اليونان تحاول في الفترة الأخيرة انتزاع مناطق ليس من حقها وفق الرأي العام الدولي مستمدة الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إلّا أنها رفعت حدة موقفها العدائي مع تركيا إلى أعلى مستوى. لدرجة أن اليونان رغم انكماشها الاقتصادي، وقّعت اتفاقيات جديدة لشراء الأسلحة من فرنسا. وبعد الاتفاق، أعرب الرأي العام اليوناني عن انزعاجه الشديد من هذه الاتفاقيات التي أضافت عبئا ثقيلا على اقتصاد البلاد الذي يسير أصلا بوضع سيء. كما أن وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس انتقد الحكومة اليونانية بشدة، في تصريح له على وسائل التواصل الاجتماعي. وقال فاروفاكيس في تصريحاته، إنه على الرغم من الاقتصاد المجزأ والنظام الصحي الهش، إلّا أن رئيس الوزراء كرياكوس ميكوتاكيس أعلن مديونية ضخمة جديدة من أجل شراء طائرات مقاتلة وفرقاطات ودبابات. وأضاف فاروفاكيس أن سباق التسلح الذي تقوم به اليونان مع تركيا والذي من الواضح أن بلده ستخسره، سينعكس على الوضع الاقتصادي لليونان وبالتالي هناك مزيد من سياسات التقشف

تجاه المواطنين إضافة إلى عبودية الديون الناتجة عن ذلك.

جدير بالإشارة، أن استطلاع رأي جرى لجس نبض ردود فعل الشارع، أظهرت نتائجه أن الشعب اليوناني يدعم وزير المالية السابق. وبحسب الاستطلاع، فإن 70% من الشعب اليوناني يؤيد الحوار مع تركيا. تُظهر هذه النتيجة أن الشعب اليوناني الذي يعاني من الظروف الاقتصادية الحالية، لا يريد حالة حرب محتملة ستجلب له أعباء ثقيلة. وهناك قلق شديد لاسيما من المواطنين اليونانيين الذين يعيشون في الجزر، حيث يروا أن قطاع السياحة الذي تلقى ضربة كبيرة جراء جائحة كورونا سيتوقف تماما في حال نشوب حرب. وفي نتيجة أخرى للاستطلاع، فإن 63.7% من المشاركين يقولون إن هناك احتمالا كبيرا بوقوع أحداث خطيرة مع تركيا، فيما أجاب 34.5% على هذا السؤال بأنه احتمال ضعيف. هنا من الواضح أن الاستطلاع أظهر أن الشعب اليوناني قلق للغاية وأنه لا يدعم قرارات حكومته، بل بالعكس تماما هو غاضب على المسؤولين.

تركيا تقول في كل مناسبة إنها تؤيد الحوار مع اليونان وتتخذ خطوات في هذا الاتجاه، وصرحت بأن هناك مفاوضات سياسية ستبدأ مع اليونان. وفي المفاوضات التي استمرت على مدار 3 أشهر، تم التخطيط لاتفاقيات بحضور الجانب الألماني لمناقشة العديد من القضايا المتنازع عليها مثل المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية والجزر ومسألة قبرص. وعلى الرغم من أن تركيا أعلنت مشروعاً بحريا (نافتكس)، إلّا أن الرئيس رجب طيب أردوغان أوقف أعمال سفينة البحث والتنقيب عروج ريس في المناطق القريبة من جزيرة ميس من أجل بدء المفاوضات بين الجانبين. وأعلنت تركيا أنها ترغب في حل المشاكل بشكل بنّاء في إطار مبدأ الربح المتبادل، وأنها تنتظر موقفا مشابها من اليونان، وأنها لن تعترف بأي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة لا تكون هي طرف فيها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التوافق على النصوص التي ستنشرها وزارتا خارجية البلدين يوم الاجتماع والتخطيط لبدء محادثات ثنائية في ألمانيا قريبا، إلّا أن اليونان لم تفِ بوعودها التي قطعتها وأعلنت قبل الاجتماع مع الجانب التركي أنها وقّعت مع مصر ما يسمى باتفاقية المناطق الاقتصادية الخالصة. واستمرارا لسياساتها غير المتزنة، تواصل اليونان دورها في تصعيد التوتر مستمدة قوتها من الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن تركيا تسعى للاتفاق مع اليونان، إلّا أنه من الواضح أن اليونان استخدمت مفاوضاتها مع تركيا كورقة ضغط من أجل التفاوض مع مصر.

فرص التعاون

الجدير بالذكر أن اليونان وقبرص (الجنوبية المتحالفة مع اليونان) تتخذان خطوات أحادية الجانب لاستبعاد تركيا، كما أنهما يعلنان مناطق

اقتصادية خالصة في المنطقة ليس لهم حق فيه، مستمدين الدعم من الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا. حيث وقّعت قبرص الرومية واليونان اتفاقيات مشتركة مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل مصر ولبنان وإسرائيل والقوات التي تسعى للإطاحة بالحكومة الشرعية في ليبيا (قوات حفتر)، بشأن مناطق اقتصادية خالصة متبادلة أكثر من المناطق البحرية التي تمتلكها. على سبيل المثال، خسرت مصر 6 آلاف كيلومتر مربع بالاتفاق الأخير الذي أبرمته مع اليونان، فيما خسرت 11 ألف و500 كيلومتر مربع باتفاقية مناطق الصلاحية البحرية مع قبرص الرومية. وبالمثل، تواجه لبنان وقوات خليفة حفتر الذي يحاول توجيه ضربة للحكومة الشرعية في ليبيا احتمالية خسارة مساحات تقدر بآلاف الكيلومترات المربعة نتيجة الاتفاقيات التي تصر عليها اليونان وقبرص الجنوبية. جدير بالذكر، أن قبرص الجنوبية نجحت في الحصول على أكثر مما تستحق من خلال اتفاقياتها مع إسرائيل. تركيا قامت في هذا التوقيت تماما، بتحديد مناطق الصلاحية البحرية لها من خلال توقيع اتفاقية مع الحكومة الليبية المعترفة بها دوليا، وبذلك أنقذت مساحة 40 ألف كيلومتر مربع كانت ستخسرها في حال توقيع الاتفاقية المحتملة بين لبنان واليونان، كما بعثت من خلال الاتفاقية مع الحكومة الليبية رسالة هامة إلى دول المنطقة وعلى رأسها مصر.

وعلاوة إلى ذلك، فإن تصديق الأمم المتحدة على هذه الاتفاقية يعني تسجيل تركيا حدودها الغربية في شرق المتوسط

على الساحة الدولية. الاتفاقية التي تم توقيعها مع الحكومة الليبية دون إتاحة الفرصة للاتفاقية الموقعة بين اليونان ومصر، كانت خطوة استراتيجية مهمة من ناحية تحديد مناطق تركيا في شرق المتوسط. لكن، على الرغم من كل هذه الحقائق، وافق نظام عبد الفتاح السيسي على توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اليونان، وخسرت مصر بذلك منطقة بحجم جزيرتين قبرصيتين تقريبا جراء هذه الاتفاقية. وهكذا، نظام السيسي الذي يجري وراء اتفاقيات لا نهاية لها مع إسرائيل واليونان وقبرص الجنوبية

مثل اتفاقية خط أنابيب شرق البحر المتوسط، أصبح في وضع يمكنه من خيانة مصالح الشعب المصري من أجل حماية نظامه.

أمّا إسرائيل ورغم أنها تعرف عدم موثوقية وفعالية المشاريع التي تم استبعاد تركيا منها وأن الطريق الأنسب لإيصال موارد طاقتها إلى الأسواق الأوروبية يمر من تركيا، إلّا أنها لا تفضل تقييم هذا الأمر بسبب التوترات السياسية مع تركيا. ومن الواضح أن الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع قبرص الجنوبية ستتسبب في خسارتها مساحة أكثر بكثير مما يمكن أن تخسره في اتفاقياتها المحتملة مع تركيا. وحقل أفروديت هو أوضح مثال على ذلك؛ ونتيجة لردود فعل إسرائيل تم إيقاف الأنشطة المشتركة مع قبرص الجنوبية في هذا الحقل. وأكثر من ذلك، فقد برّر وزير خارجية قبرص الجنوبية السابق نيكولاس رولانديس هذا الاقتراح، وفي تصريح له في العام 2012، اعترف بأنهم حصلوا على أربعة أضعاف المساحة البحرية التي يستحقونها في الاتفاقات التي أبرموها مع مصر ولبنان وإسرائيل.

الاتفاقيات الدولية التي وقعتها اليونان وقبرص الجنوبية نتيجة سياسات الانتشار والتوسع أحادية الجانب في شرق المتوسط التي بدأتها الدولتان في مرحلة مبكرة، كانت تهدف إلى عزل تركيا عن المجتمع الدولي وتحييدها في هذه المنطقة. لكن الاتفاقية الموقعة مع الحكومة الليبية ساهمت في تحويل هذه المرحلة إلى عكس ما كان يهدف إليه اليونان وقبرص الجنوبية. وبالإضافة إلى توقيعها اتفاقية مع الحكومة الشرعية في ليبيا بشأن تحديد الصلاحية البحرية، بدأت تركيا في إقامة علاقات أوثق مع دول شمال إفريقيا. ودخلت تركيا في مرحلة اتصالات ثنائية مكثفة مع دول شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب والجزائر، من خلال سياستها الجديدة في المنطقة والتي أسمتها الانفتاح على شمال إفريقيا. وحصلت تركيا على ثمرة هذه الاتصالات، كما توصلت إلى اتفاق بشأن المسألة الليبية مع دولة هامة في الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا. وبعد هذه الخطوة، دخلت فرنسا في مرحلة اتباع سياسة أكثر عدوانية ضد تركيا، لاسيما عندما

رأت أن مصالحها ستضرر في شمال إفريقيا.

المقترحات السياسية

هناك أمر يجب توضيحه جيدا، باستخدام الدبلوماسية العامة بشكل فعّال فإن مناطق الصلاحية البحرية التي ستحصل عليها مصر وإسرائيل في اتفاقياتهما مع تركيا لا تتقاطعان، بل بالعكس سيحصلان على مناطق أكبر من المناطق التي سيحصلان عليها في اتفاقياتهما مع اليونان وقبرص الجنوبية. وفي هذه النقطة، تبرز مسألة أن الطريق الأسهل والأنسب لإسرائيل لنقل غازها إلى القارة الأوروبية يمر من تركيا. وهنا يجب أخذ أمر في الاعتبار، وهو أن هذه النقطة يمكنها تحقيق مساهمة فيما يتعلق بالحصول على النتائج المرجوة في المسائل التي تعتبر حساسة بالنسبة لتركيا مثل القضية الفلسطينية. جدير بالذكر، أن إسرائيل تحتاج إلى تركيا فيما يتعلق بتوسيع مناطق صلاحياتها البحرية ونقل غازها إلى القارة الأوروبية.

تركيا حققت أفضلية هامة من خلال رسم حدودها الغربية في شرق المتوسط بفضل الاتفاقية التي وقعتها مع ليبيا، وفي حال توقيعها اتفاقية محتملة مع إسرائيل سترسم تركيا حدودها الشرقية، وبذلك ستكون قد حددت قسما هاما من مناطق صلاحياتها البحرية. تركيا التي ترسم حدودها في شرق المتوسط شأنه شأن البحر الأسود، سيتوفر لها فيه إمكانية توفير مصروفات من أجل إخراج كافة احتياطات الطاقة التي تكتشفها. إن الوصول إلى مصادر الطاقة المستهدفة، سيعزز القوة الإقليمية لتركيا، إضافة لتوفير مكانة قوية لها لتصبح لاعبا عالميا على الساحة الدولية.

إسرائيل اتخذت خطوات مثل منتدى غاز شرق المتوسط وتهدف إلى تصدير الغاز إلى دول المنطقة مثل مصر والأردن. وهي تسعى إلى تحقيق أفضلية هامة في ديناميكات الطاقة من خلال المرحلة التي بدأتها مع دول الخليج. وفي هذا السياق، قررت إسرائيل أخيرا بدء مفاوضات مع لبنان لرسم حدود

مناطق صلاحياتها البحرية المختلف عليها. ولتحقيق ذلك قبلت إسرائيل بتقسيم المساحة البالغة 860 كيلومترا مربعا المتنازع عليها بين البلدين لصالح لبنان بواقع 58% مقابل 42%.

المشاريع الكبيرة التي قامت بها الجهات الفاعلة في شرق المتوسط مثل اليونان وقبرص الجنوبية فشلت وتعرضت لخيبة أمل، لذلك يمكن القول، إنها ستبدأ في الاقتناع بأن فتح باب حوار مع تركيا تعتبر خطوة هامة للغاية بالنسبة لهم. لأن من الواضح أن توقيع اتفاقية تقاسم مناطق الصلاحية البحرية المتعلقة بشرق المتوسط، سيصب في مصلحة كافة دول المنطقة بما فيها اليونان وقبرص الجنوبية. وعند النظر إلى الهيكل الاقتصادي الهش وغير المنتظم لليونان، فإنها ستتعرض لخسائر سياسية واقتصادية كبيرة في حال دخلت في سباق تسلح مع تركيا. لهذا السبب، فإن خيار التفاوض هو الأنسب بالنسبة لأثينا.

ويمكن لتركيا في هذا الاتجاه، أن تحوّل تصريحاتها إلى خطوات ملموسة، وتكتسب موقعا استراتيجيا مهما للغاية عبر خطوات تتخذها من أجل تخفيف التوتر الموجود، من خلال مقترحات جديدة تضع المصالح المشتركة بعين الاعتبار. وبذلك، يمكن توجيه رد ضد الخطوات متعددة الجوانب التي تقوم بها بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا على دول المنطقة، وذلك عبر تحركات غير متوقعة ولكنها في الوقت مؤثرة، في حال اتخذت اليونان وتركيا خطوة نحو التعاون الثنائي بينهما. على سبيل المثال، يمكن القول إن مقترحات تركيا مثل تطوير المجالات الاستثمارية والتجارية المشتركة مع اليونان في شمال إفريقيا أو في شرق المتوسط، سيساهم في تخفيف التوتر الموجود بين البلدين. وبنفس الشكل بالنسبة لليونان، سيكون الابتعاد عن اتفاقيات التسلح مع فرنسا التي ستثقل كاهل الأجيال المقبلة بالديون، والتوجه نحو اتفاقيات ثنائية مع تركيا مبنية على مصالح مشتركة، هو الحل الأكثر عقلانية. ■

الدروس المستخلصة من حراك 22 شباط /فبراير 2019 في الجزائر

عبد النور تومي
خبير دراسات شمال إفريقيا في أورسام

استطاع الحراك عبر سلميته ووطنيته وشموليته أن يؤسس لبداية مرحلة جديدة، ويبعث الأمل في احداث انتقال حقيقي، فهو شكل ورقة ضغط رابحة استطاعت أن تحيّد قوى الفساد التي عبثت بالبلاد وسهلت عزل العصابة الأوليغارشية

ربما كان أهم إنجاز حققه حراك 22 شباط/ فبراير 2019 هو كسره لجدار الخوف، كما سجّل هذا الحراك السلمي نجاحاً أبهر المتتبع للشأن الجزائري في عدم الوقوع في فخ الصدام والعنف المضاد مع المؤسسات الأمنية تحت ضغط الواقع والغضب الشعبي. هذا ما كان يريده البعض ليستغله في مشروع الفوضى والتقسيم والتشتيت. علما أن الحراك حرر الجزائريين من الارتهان لقيادات تربط الأمن ببقائها واستمرارها في السلطة، كما أطلق قوى الابداع والتفكير خارج الصندوق وبعيداً عن الخطاب التقليدي الشعبوي السائد. وأصبحوا غير مستعدين للعودة من جديد لمرحلة ما قبل الحراك لأنهم بعيداً عن وصاية أي زعيم او منظومة أو قوة.

كشف الحراك أن نجاح التّغيير مرتبط بخلق أليات التوزيع العادل للثروة والسلطة، وبتوسيع قاعدة الحكم

وإشراك الجماهير في القرارات التي تعنيهم. لأن استمرار انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة والتعسف في استخدام السلطة وغيرها من الممارسات التي ارتبطت بالمراحل السابقة معناه أن ما تم لا يعد كونه تدويراً للأدوار بين اللاعبين.

كسر حاجز الخوف وسياسة فرض الأمر الواقع

استطاع حراك 22 شباط/ فبراير 2019 الذي كسّر جدار الخوف الذي أقعد الجزائريين عن المبادرة والفعل لمدة تقارب ثلاثة عقود كاملة، وحوّلهم لمجرد متفرجين على مأساة الجزائر التي فقدت الكثير من مواردها البشرية والمادية بسبب العشرية السوداء، وما تلتها من سنوات الفساد (1999-2019) وضيعت العديد من الفرص. واستطاع الحراك عبر سلميته ووطنيته وشموليته أن يؤسس لبداية مرحلة جديدة، ويبعث الأمل في احداث انتقال حقيقي،

فهو شكل ورقة ضغط رابحة استطاعت أن تحيّد قوى الفساد التي عبثت بالبلاد وسهلت عزل العصابة الأوليغارشية. وتميز الحراك بالالتحام غير المسبوق بين المتظاهرين المطالبين بالتغيير ومؤسسة الجيش، وهو ما فوت على الكثير من المغامرين فرصاً لإدخال البلاد في فوضى، عبر تحويل شوارعها لساحات مواجهة مفتوحة بين الجيش والشعب كما حدث في دول أخرى من المنطقة. لذلك كان الحرص على تحييد الدبابة وبقائها في الثكنة وكان شعار "الجيش الشعب خاوة خاوة" هو البوصلة التي تضبط طبيعة العلاقة بين الحراك ومؤسسة الجيش.

غير أن الحراك كشف كذلك عن عجز الطبقة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن تأطير الأجيال الجديدة بسبب انعدام الثقة فيها فهي بالنسبة للكثيرين متورطة مع السلطة قد تبتعد عن سيطرتها شكلاً، غير أنها وفي معظمها مرتبطة بها مضموناً ومستفيدة منها. هذه العلاقة الزبائنية clientship الملتبسة أعاقت قدرتها على التجنيد وعلى تطوير دعم شعبي واسع لها، وأفسح المجال واسعا لانتشار خطاب شعبي موازي غير منظم يشكك في شرعية السلطة والمعارضة معاً. وترتب عن ذلك رفض كل الدعوات لتمثيل الحراك خوفاً من اختراقه والالتفاف على مطالبه، واستمر الاصرار على الحوار المباشر بين الحراك والسلطة بشقيها الشكلية الدستورية والفعلية عبر مسيرات الجمعة والشعارات التي تزداد تصعيداً وتطرفاً بمرور الوقت. وجاءت دعوة قائد الأركان ونائب وزير الدفاع الراحل الفريق "أحمد قايد صالح" للحوار ولضرورة تأطير الحراك وتمثيله، لتزيد من رفض هذه الفكرة وتدفع أكثر للتشكيك في أي طرف يتقدم للحديث باسم الحراك.

بعد مرور ستة عشر شهراً على انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، والذي عرفت بداية فترة رئاسته عدة تحديات: إقتصادية وإجتماعية، ثم صحية بسبب جائحة كوفيد-19. إضافة إلى تحدٍ سياسي يكمن في صعوبة وجود وسيلة توافقية بين السلطة والمعارضة والنخبة من جهة، والرئاسة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية. كما ترك غياب الرئيس مؤخراً بعد إصابته بفيروس كورونا حالة من الضباب السياسي داخل الأوساط السياسية والإعلامية وحتى الأكاديمية في الداخل والخارج، حول مستقبل البلاد الدستوري والسياسي والاقتصادي والجيو-سياسي.

وعود التّغيير وارتباطها بمتغير الإستقرار

كان الرئيس عبد المجيد تبون قد وعد الشعب الجزائري بتحقيق التغيير الذي خرج من أجله ملايين الجزائريين في مسيرات سلمية ضد منظومة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لكن ذلك لم يتحقق، مما زاد من تعقيد الوضع، وشكوك المواطنين في تحقيق وعود السيد الرئيس الإنتخابية بعد إنتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 2019. علاوة عن ظهور أزمات دولية غير متوقعة، أبرزها انتشار فيروس كورونا وتعطيل الحياة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية؛ مما أدى في تفاقم الأزمة الاجتماعية بفعل انخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر وتزايداً كبيراً في الهجرة غير الشرعية إلى الضفة الشمالية.

ومن ناحية أخرى فإن إصرار الرئيس عبد المجيد تبون على طرح مشروع تعديل الدستور ووضعه أمام الناخب الجزائري للاستفتاء كوسيلة للانتقال السلمي للسلطة في الجزائر حسب تصوره، دون فتح حوار عام بشأنه أفقده القدرة على تحقيق المراد منه. فقد شهد هذا الاستفتاء عزوف الناخبين عن المشاركة فيه، إذ لم تبلغ نسبة المشاركة سوى 23 %، رغم أن أغلبية المنتخبين صوتوا لصالح الدستور الجديد. ومع مرور شهرين على انتقال الرئيس عبد المجيد تبون للعلاج للمرة الثانية في ألمانيا جرّاء إصابته بفيروس كوفيد-19، لا يزال غيابه يشكّل مصدراً للقلق والإشاعات.

كما أن تراجع الدبلوماسية الجزائرية، بعد ظهورها مع بداية السنة الماضية 2020 نشطة وحيوية، بدت في منتصف الصيف المنصرم مرتبكة مما أدى إلى تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية في الملفات الإقليمية الساخنة، مثل الملف الليبي والمالي، والصحراوي. خاصة في ظل التطورات الأخيرة على الجهة الغربية للبلاد - وملف تطبيع المغرب مع إسرائيل- كون الرئيس عبد المجيد تبون الذي أكد موقف الجزائر الثابت والتاريخي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية الصحراء الغربية.

لا يمكن فهم الكثير من التجاذبات التي تحدث اليوم في منطقة شمال أفريقيا دون الاقرار بأن المنطقة بصدد دورة جديدة لإعادة توزيع القوة

ومناطق النفوذ. وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تشكل اصطفافات جديدة، تبرز أهمية بناء استراتيجية جديدة تأخذ في الحسبان تحولات المعطى الدولي والاقليمي. وهو أمر يحتاج لكثير من التبصر لأن الأطراف التي لا تملك فهما للواقع الجديد ولا تحمل رؤية للمستقبل ستكون ضحية من جديد لهذه الدورة. علما أن السياسة الخارجية الجزائرية ما زالت ترتكز على مبادئ تعتمدها منذ عقود، وهي: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن حقبة الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وعدم اللجوء للقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

عقيدة النظام الأمنية وإصرار الشعب على التغيير

موقف الجزائر المبدئي القائم على احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة منها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960. فالجزائر وبحكم موقعها (قلب المغرب العربي ولها حدود مع كل دوله) ووزنها (أكبر دولة من حيث المساحة وعدد السكان) يجب أن تكون لها مقاربة جديدة تسمح ببعث نظام مغاربي جديد متفتح على دول الساحل، يتجاوز حالة الانسداد ومراوحة المكان والخلافات العقيمة، ليفسح المجال لمسار تكاملي تستفيد فيه كل شعوب المنطقة بشكل عادل ومنصف.

هذا ما تؤكد عليه طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية السلمية وغير التدخلية القائمة على التعاون والتضامن الدوليين. لكن هذا لا يعني أبداً أن الجزائر غير مستعدة للحرب إذا ما فُرضت عليها، بل بالعكس تماماً وهذا طبقا للمادتين 30 و 31 من دستور 2021. الجزائر قادرة على نقل ساحة المعركة وادارتها في إطار الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها، وأن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام.

للأسف أن استمرار الطابع الزبائني كناظم لعلاقات الطبقة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالسلطة شكّل عاملاً محدداً في ديمومة نمط الحكم دون الحاجة للبحث عن بدائل ديمقراطية جديدة؛ حيث أن عدم قدرة النخب الجزائرية على الفعل وعجزها عن خلق ديناميكيات جديدة داخل المجتمع أمام هيمنة الخطاب التقليدي الشعبوي، دفعها للاستعانة بمؤسسة الجيش والتحالف معها مرة بدعوى منع اكتساح التيار الإسلامي للساحة (الدعوة لتوقيف مسار الانتخابات من طرف لجنة انقاذ الجزائر 1992) ومرة أخرى بدعوى فك الارتباط مع الهيمنة الفرنسية (الدعوة لإنهاء الهيمنة الفرنسية 2019).

أخيراً، يجب على الجيل الجديد أن يستغل فرصة الحراك لفك الارتباط مع شخصيات الجيل القديم والتحرر من عقدة النقص اتجاههم، عبر الانتظام والتهيكل في مؤسسات وأحزاب جديدة يقتحمون بها الحياة السياسية، وتتيح لهم تقديم وجوه شابة جديدة متحررة من عقد الماضي، وقادرة على الانخراط في مسارات النضال الطويلة التي تحتاج لبرامج وإستراتجيات جديدة، لاستيعاب متطلبات الحاضر والمستقبل ولتحمل مسؤولية التغيير وتحقيق مكاسب حراك 22 شباط/ فبراير2019 في المواعيد الانتخابية المحلية والتشريعية القادمة. ■

حراك الجزائر: التحديات والمآلات المستقبلية

عمر روابحي
خبير دراسات شمال إفريقيا في أورسام

> أن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمن جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة

ما بين إكراهات الممكن وتطلعات المأمول انطلقت موجات أخرى من التظاهرات العارمة في دول عربية مثل السودان والجزائر ولبنان والعراق، مستبطنة رصيد الثورات والانتفاضات في أقطار شقيقة أخرى من قبل، ومستخدمة اصطلاحا متواضعاً مخففاً من عبء الثورة والمغالبة، متحفزا للإصلاح السياسي والاقتصادي المتدرج، انطلق الحراك الشعبي فأنهى جناحا من أجنحة السلطة عَمرَ عشرين عاما في الجزائر، وخلع حاكما عَمرَ عشرين أيضا في السودان ولا يـزال الـتـدافـع قائما في دول أخرى.

بيد أن التحديات التي تواجهها قوى الحراك الصاعد تحتاج إلى كثير من التأمل من أجل الترشيد والعقلنة، حيث أن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمن جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة، فإذا نجا الحراك من هذه العقبات استلمته تحديات ممارسة السلطة، ومن أبرزها اضطراب سلم الأولويات بين الاقتصادي والسياسي، والعجز عن تحرير طاقات المجتمع المدني وإعادة تشكيله لمصلحته، وأخيرا الانكفاء على الذات إزاء التكتلات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تكون داعما لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

تكيف العقل الجمعي العربي: نماذج مصطلحات الانتفاضة، والثورة، والحراك

كان الاصطدام بين الجماهير ونظم الحكم مدوياً، في بدايات الربيع العربي، وقـد ساهـمت الأعـداد الـغـفيرة للمتظاهرين - والتي كان يستحيل

التعامل معها أمنيا بشكل حاسم- في رفع سقف المطالب وفي توصيف الحالة ذاتها، لقد تماهى التوصيف مع أعداد الحشود وملحمية المشهد فاصطلح على تسمية الظاهرة بالانتفاضات والثورات، ولكن سرعان ما تكيف المصطلح تحت وطأة الخيبات المتتالية في كل من سوريا، ومصر، وليبيا، واليمن، ليظهر في اصطلاح يراعي الواقعية والتدرج في مواجهة الطرف الأقوى عادة، الدولة بكل أدواتها الناعمة والخشنة.

استخدمت الموجة الثانية من الربيع العربي مصطلحا مغايرا، هو مصطلح "الحراك"، في تطور لافت يدل على حركية العقل الجمعي العربي، أو كما يسميه إيميل دوركايم (1858-1917) "الوعي الجماعي"، هذا العقل الجمعي الذي راكم تجارب السنوات الأخيرة ليصوغ مصطلحا أكثر تواضعا في مواجهة الدولة المتغولة كما يصفها كارل ماركس، من أجل تخفيف وطأة مقاومتها للظاهرة، ولقد كان من جوانب عبقرية المصطلح الجديد كذلك، إرسال رسائل طمأنة للجماهير حتى تخرج وتتظاهر وتعترض، دون تحميلها تبعات الثورة والانتفاضة، وقد رأت نتائجها الوخيمة في الأقطار المجاورة،

هل يتهيكل الحراك وسط طبقة سياسية هشة؟

من المفارقات التي تقع بين المسار الإصلاحي والمسار الثوري أن المتعاطفين مع هذا الأخير، يحرضون عليه دون استيفاء لشروطه، وعلى رأسها وجود تنظيم سياسي / مجتمعي ثوري يقود الثورة، مع مسار طويل لتفكيك بنية

النظام وإضعافه، بلى ويسقطون هذه الشروط بـحـذافيرهـا على المسار الإصلاحي، وهذا الفصل بين المسارين مهم للغاية لأنه يجنبنا أن نطلب أو ننتظر من تنظيمات نشأت كحركات إصلاحية أن تتبنى وتقود مسارا ثوريا، أو على العكس من ذلك -وهو نادر- أن نـطـلـب مـن تـنـظـيـمـات نشأت كتنظيمات ثورية أن تتبنى وتقود مسارا إصلاحيا.

"ليس في الإمكان هزيمة نظام حكم يمتلك كل الأدوات وتنظيم محكم من طرف ملايين من الناس يفتقدون للتنظيم والأدوات"، هذه قاعدة ذهبية لترشيد الحراك وعقلنة مطالبه، وفي ظل استحالة تأطيره وهيكلته بشكل سريع يستجيب للتحديات الراهنة، لا مناص من الاستثمار فيه كمتغير عشوائي يقلق أنظمة الحكم ويجعلها تحت الضغط باستمرار وذلك من خلال اغتنام أخطاء السلطة وتنظيم حملات دعائية وإعلامية ضدها، تُبقي وتيرة الشارع متحركة، وفي نفس الوقت تحصيل ما توافر من هوامش للحريات تقدمها السلطة تحت الضغط، وفق ما يعرف بنظرية اختراق المساحات وهي الأكثر توافقا مع مصطلح الحراك، بدل نظرية القفز العالي الأكثر توافقا مع مصطلح الثورة.

في الجزائر تردد بعض النخب مقولة أن "نظام الحكم يدرك جيدا تركيبة الشعب، والشعب لا يدرك جيدا تركيبة النظام"، وهذا العجز عن قراءة تركيبة السلطة ورصد التحولات بين أجنحتها يؤثر سلبا على اتجاهات الحراك ويدفعه لارتكاب أخطاء قاتلة، ولا سبيل لترشيد الحراك إلا بقلب هذه المعادلة عن طريق توظيف جهود النخب من الأساتذة والباحثين وحتى السياسيين المعارضين والعسكريين السابقين الذين يعرفون دهاليز النظام وأجنحته المتصارعة.

معرفة استراتيجيات السلطة في التعامل مع التحركات الشعبية العارمة

تتعامل أنظمة الحكم مع التحركات الشعبية العارمة وفق ثلاث استراتيجيات كبرى هي:

- الاستثمار: حيث يستثمر جناح من أجنحة النظام في الحراك ليصفي بقية الأجنحة الأخرى ويسلم تدريجيا السلطة للشعب، وهذا ما يسمى بالديمقراطيات العسكرية وهو تحول إيجابي.
- الاستخدام والتوظيف: يستخدم جناح من أجنحة السلطة الحراك لتصفية الأجنحة المنافسة الأخرى والسيطرة على السلطة بشكل كامل وهو تحول سلبي.
- التوريط: تجر السلطة الحراك للعنف أو تمكنه من السلطة مؤقتا ثم تغرقه بعوامل الفشل وتعود لممارسة السلطة من جديد بطلب ممن كانوا ضمن الحراك أنفسهم،

وكلما انتشر الوعي بهذه الاستراتيجيات على مستوى جموع ونخب الحراك، كان بناء استراتيجيات مضادة أنجع، فإذا توافرت مؤشرات تدلل على أن جناح من أجنحة السلطة يستثمر الحراك لتصفية الأجنحة الأخرى، هنا يلعب الوعي الجمعي للحراك دورا مهما في إفساح الطريق لهذا المسار ليستكمل، فإذا استمرت المؤشرات في التدليل على مسار لتسليم السلطة تدريجيا للشعب، استمر التواؤم الشعبي مع السلطة حتى استكمال البناء الديمقراطي، أما إذا ظهرت بوادر مؤشرات للتوظيف فلا مناص من مواصلة النضال، مع التركيز على العناصر الآتية:

- التركيز على المشترك وتجنب التمايزات الطائفية والعرقية بين أطراف الحراك.
- تفكيك أدوات السلطة دون هدم الدولة.
- بناء تنظيم للحراك بشكل تدريجي ينطلق من الأحياء، ثم المدن ثم الجهات ثم الوطن.
- القبول بما توفر من هوامش للحريات وشغلها بالكامل والاستمرار في التدافع والمطالبة، مراعاة لقانون التدرج في البناء الديمقراطي.

لا شك أن مسار التحول الديمقراطي هو مسار عسير، لاسيما في مراحله الأولى التي تقوم على تفكيك المنظومة الحاكمة، وأصعب منه مرحلة ما بعد الحراك ومرحلة بناء النموذج البديل عن منظومة الحكم السابقة، وعندما يرتكب الوافدون الجدد إلى السلطة الأخطاء في هذه المرحلة الدقيقة، فإنهم يخاطرون بعودة الأوضاع إلى أسوأ مما كانت عليه، وفي التجارب المصرية، والليبية واليمنية خير مثال على ذلك.

إن التعرف على الأولويات وحسن ترتيبها في هذه المرحلة مهم للغاية ليبلغ الحراك مأمنه، وفيما يلي عناصر جوهرية لتحقيق ذلك:

- أولوية الاقتصادي على السياسي:

تقترف السلطة الجديدة المنبثقة عن الحراك خطأ استراتيجيا عندما تقدم السياسي على الاقتصادي، وعلامات ذلك الإغراق في التركيز على كتابة الدستور وإشكاليات الهوية وإعادة النظر في شكل النظام السياسي والعلاقة بين السلطات، والأولى أن تركز على تحسين مستوى معيشة الناس وتحقيق الرفاه لهم بما توفر من إمكانيات سياسية وقانونية متاحة،

-تقوية المجتمع المدني:

من سمات التحول الديمقراطي تحول قوانين الحريات العامة من الانغلاق إلى الانفتاح، وعلى رأس قوانين الحريات العامة قوانين الأحزاب السياسية، فكلما اتجه نحو تبني نظام الإخطار في تأسيس الأحزاب السياسية ساهم ذلك في توفير هامش حرية أكبر للمواطنين لدخول العمل السياسي، وكلما اتجه إلى تبني نظام الترخيص المسبق كانت عين السلطة ويدها حاضرة في أي تأسيس حزب سياسي، وهو لا ينشأ إلا بإذنها، إن فك الارتباط بين حرية العمل السياسي والسلطة القائمة من شأنه أي يقوي المجتمع المدني بشكل مضطرد مما يعيد تشكيل الواقع السياسي خلال فترة زمنية متوسطة، ويعتبر النضال من أجل تغيير قوانين الأحزاب السياسية باتجاه تبني نظام الإخطار واجب الوقت بالنسبة للقوى السياسية التي يفرزها الحراك وتصل إلى إدارة الشأن العام أو جزء منه.

- الانخراط في تكتلات دولية تضغط لتحقيق الإصلاح في العلاقة بين المدني والعسكري:

من ضمن العوامل التي ساهمت في الدفع بعجلة الإصلاح الديمقراطي إلى الإمام في تركيا، مسار انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، حيث شكل هذا التكتل الإقليمي بما يشترطه من معايير اقتصادية وسياسية رافدا مهما لانجاز الكثير من الإصلاحات في تركيا، لاسيما ما تعلق منها بشفافية العمليات الانتخابية والعلاقات بين المؤسسات المدنية المنتخبة والمؤسسات العسكرية والأمنية، ويعتبر غياب مثل هذه التكتلات الإقليمية الداعمة للديمقراطية على المستوى العربي من الإشكاليات التي تعيق عملية التحول في المنطقة، وإن كانت توجهات منظمة الاتحاد الأفريقي - إلى أمد قريب- تناهض الأنظمة السياسية التي تأتي بانقلابات عسكرية وتوقف عضويتها في الاتحاد، كما حدث مع مصر بعد انقلاب العام 2013، ولكن هذا التكتل الإقليمي سرعان ما تراجع عن هذه الإجراءات في مواجهة الدول التي تقع فيها انقلابات عسكرية وشهدنا تولي مصر رئاسة الاتحاد بعد ذلك. ■

الديمقراطية في تونس تخوض امتحاناً صعباً

حفصة الأبياري
باحثة في أورسام

في تونس، لم يؤدي تتالي الحكومات والرؤساء بعد ثورة الياسمين إلى أي إصلاح جذري بخصوص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل وإن هذه الأخيرة زادت حدة، خصوصاً في ظل جائحة كوفيد-19.

في أواخر السنة الماضية، شهدت تونس اضرابات عن العمل ومظاهرات تندد بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لقد تم تجنيد الشرطة وكل سلطات الأمن لكبح انتشار هذه الاحتجاجات. مع دخول 2021 م، لم تستجب حكومة هشام المشيشي لمطالب الشعب، الشيء الذي أشعل غضب الطبقة المتوسطة، وأدى إلى امتداد الاحتجاجات من المدن الأكثر تهميشا، مثل (قابس،

باجة) إلى المدن الساحلية مثل (صفاقس، تونس العاصمة). في 26 يناير، توفي شاب وجرح آخر نتيجة عنف الشرطة تجاه المتظاهرين واستخدامها للغاز المسيل للدموع عشوائيا. في هذا السياق، أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً مناصراً للضحيتين، تدعو فيه إلى فتح تحقيق. إن كان لهذا الأمر دلالة، فهي أولاً إنسانية وثانياً سياسية، لأن وفاة الشاب المدعو هيكل راشدي تحيي لحظة وفاة محمد البوعزيزي سنة 2011 م، واندلاع ثورة الياسمين. في 6 فبراير 2021، الموافق للذكرى الثامنة لاغتيال شكري بلعيد، تجمع قرابة 2000 شخص من مختلف الأعمار للتنديد بالقمع ولإحياء ذكرى تصفية أحد رموز الحرية والعدالة. الحقيقة هي أن هذه المشاهد تمثل نقطة تحول في مسيرة الشعب من أجل إتمام مشروع الديمقراطية. باختصار، ديمقراطية تونس تخوض امتحانا صعباً للغاية، فهل ستتمكن من عبور هذا الامتحان بنجاح؟

أين تكمن صعوبة هذا الامتحان؟

تكمن صعوبة اجتياز امتحان الديمقراطية بتونس في تعدد أسباب الفشل. في عام 2011 م، الأسباب الرئيسية الذي دفعت البوعزيزي إلى

اضرام النار في جسده وخروج الشعب إلى الشارع هي الفقر، انعدام العدالة الاجتماعية وغطرسة سلطات الأمن على الطبقة المتوسطة والفقيرة. على عكس بعض الدول العربية التي شهدت ولازالت تشهد صراعات دامية (سوريا، ليبيا) والدول التي شهدت احتواء المظاهرات (الجزائر، المغرب)، فقد كانت تونس حالة استثنائية أو «فرادة عربية» كما لقبها الباحث صفوان المصري. بإرادة الشعب، تمت إطاحة نظام زين العابدين بن علي، الحاكم منذ عام 1987 م، وتم العمل على بناء دستور يضمن لكل ذي حق حقه ويضع ركيزة مجتمع مدني قوي. لكن، هل تقتصر الديمقراطية فقط على السماح لأفراد المجتمع بالمشاركة في الانتخابات؟ الجواب هو طبعاً لا، لأن الديموقراطية لا تقتصر على تنظيم انتخابات محلية ورئاسية شفافة وإعلان الفائز.

يقترن مدى ديموقراطية دولة معينة بقدرة حكامها على احترام العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالشعب بما أن هذا الأخير صوت لفائدتهم، ومن أبرز شروط هذا العقد هو توفير العدالة والمساواة وكل الأمور المقترنة بتقدير الإنسان واحترامه. عند غياب هذا الشرط، تصبح الديمقراطية زائفة، وبالتالي مهددة من قبل أبسط الأمور.

في تونس، لم يؤدي تتالي الحكومات والرؤساء بعد ثورة الياسمين إلى أي إصلاح جذري بخصوص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل وإن هذه الأخيرة زادت حدة، خصوصاً في ظل جائحة كوفيد-19. فالتزايد السريع لعدد المصابين والمتوفين لم يتطابق مع القدرة الاستيعابية لقطاع الصحة، مما أجبر عمال الصحة على «اختيار» المرضى الذين سيتم استقبالهم في المستشفيات. علاوة على هذا، فإن الجائحة وكل النتائج والإكراهات المترتبة عنها ساهمت في زيادة كشف الفساد الإداري واستغلال المناصب، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية وعجز الميزانية. لذا من الواضح أن المدن المهمشة هي التي شهدت بداية الاحتجاجات، لأن سكانها كانوا من المتضررين الأوائل.

مع هذا تزامن قمع للحريات الفردية، على رأسها حرية التعبير. خلال الأشهر الماضية، ألقي القبض على العديد من الناشطين الحقوقيين بسبب نشر

محتوى يمس الأمن العام وصورة الجمهورية. البعض منهم كان قد انتقد عنف الشرطة عن طريق الكاريكاتور، وسائل التواصل أو الاحتجاج، في حين أن البعض الآخر انتقد الصعوبات التي تواجهها الحكومة في خلق فرص العمل وتقليص حجم التفاوت الطبقي. على سبيل المثال، تم اعتقال الناشط الحقوقي عماد بن خود في أكتوبر 2020 م بسبب نشر رسما كاريكاتوريا للشرطة. أيضا، حكم على أنيس مبروكي بأربعة أشهر سجنا لأنه انتقد احتقار السلطات للطبقة الفقيرة في مدينة طبربة التي تود الاستفادة من المساعدة المالية (في نطاق كوفيد-19). اجابة على هذه التطورات، صرح محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، بأن حرية التعبير مهددة، وحذر من احتمال رجوع تونس إلى فترة الدكتاتورية.

من الواضح أن الطبقة السياسية تقوم بتحويل حدث عادي، مثل (احتجاج) إلى قضية تهدد أمن الدولة، وهذا ما يسمى بـ . Securitization الحقيقة هي أن استهداف السلطات للناشطين الحقوقيين أمر لا يتماشى مع جوهر دستور سنة 2014 م، إذ أن هذا الأخير يؤكد على أهمية احترام الحقوق الفردية. في المادة 31، يضمن الدستور حرية التعبير، لكن في الوقت نفسه، يذكر أنه لا يمكن ممارسة أي رقابة مسبقة على هذه الحرية. في الواقع، عنصر الرقابة المسبقة يشكل ثغرة بالنسبة للشعب لأنه يعطي صلاحيات عديدة للسلطات. إذن، السؤال الذي يطرح نفسه هو كالتالي: هل ستسقط ديمقراطية تونس ضحية لهذه التهديدات؟ هل سيتمكن المجتمع المدني من النجاح في امتحان الديموقراطية؟

لماذا ستتمكن تونس من النجاح؟

يمكن تعريف مفهوم النجاح حسب النطاق التونسي كالآتي: قدرة الشعب التونسي على تأكيد ديمقراطية النظام عن طريق السلم ودون الخضوع إلى تهديدات السلطات الأمنية. بإتباع هذا التعريف، هناك عاملين أساسيين سيمكنان تونس من النجاح. العامل الأول هو مسألة الوعي السياسي؛ حيث ساهمت ثورة الياسمين في تعزيز الوعي السياسي لدى الشعب التونسي. في 2011 م، لم تنتظر تونس تدخل أي طرف لتغيير نظام بن علي. نعني بـ"طرف" قوة خارجية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تدخلت في ليبيا، والتي كان تدخلها من بين العوامل التي نتجت عنها الحرب. فقد كان التونسيون مسؤولين بشكل تام عن إسقاط النظام، ويرجح هذا لأسباب تاريخية واجتماعية، منها تأثير حكم الحبيب بورقيبة على عقلية المواطن، في ترسيخ التجانس العرقي والديني في المجتمع التونسي. كان عقد 2011-2021 م فترة تجريبية بالنسبة للتونسيين كافة، في خلالها أدركوا عدم وجود علاقة سببية تربط تغيير النظام بتحقيق المطالب الاجتماعية.

العامل الثاني هو الثقل الذي تحظى به نقابات العمال في المجال السياسي. بعد 2011 م، لعب الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان دوراً فعالاً في التأثير على كتابة الدستور. بوجه التحديد، فإن الاتحاد العام التونسي للشغل بمثابة قوة تحافظ على التوازن بين السلطات والتونسيون، وتمنع انتهاكات السلطات الصارخة.

إذن، الوعي السياسي لدى الشعب التونسي، بالإضافة إلى ثقل النقابات سيمكن تونس من اجتياز امتحان الديمقراطية. هذه مرحلة مشوقة في السعي وراء الحرية والعدالة، أو بالأحرى، السعي وراء ديمقراطية تونسية حقيقية غير منقوصة. هذا السعي يدرج الإنسان في أعلى مراتب التحرر والازدهار. ■

حصاد عشر سنوات من الثورة السورية: أزمة إنسانية وغياب الحل

سمير العبدالله
خبير دراسات بلاد الشام في أورسام

نتيجة العنف الذي استخدمه النظام في قمع الاحتجاجات انتقلت الثورة السورية لمرحلة جديدة تمثلت ببدء تصدي بعض الشباب الثائر لقوات النظام وأجهزته الأمنية، وترافق ذلك بإنزال النظام جيشه للشوارع وبدأ بقصفه للمدن الثائرة.

مرت ما يقارب من 10 سنوات على بداية الثورة السورية، تلك الثورة التي بدأت باحتجاجات شعبية أدت لها كثير من الأسباب، ومنها: الاستبداد السياسي الذي عاشته البلاد منذ 1963، والذي ترافق في السنوات الأخيرة مع تراجع الاقتصاد، وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة والفقيرة، وكذلك التأثر بثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس وانتقلت منها للعديد من البلدان العربية الأخرى.

وإن كانت بعض الثورات العربية الأخرى نجحت بإسقاط الأنظمة الحاكمة، إلا أن الثورة السورية فشلت حتى الآن في إحداث التغيير السياسي الذي كان يرغب به السوريين، وقد مرت الثورة السورية بالعديد من المحطات ومن أهمها:

- مرحلة الاحتجاجات السلمية: والتي بدأت في درعا في آذار 2011 ثم انتقلت إلى المناطق السورية الأخرى، وقد واجه النظام وأجهزته الأمنية تلك المظاهرات بالقمع والاعتقالات، لكنه فشل في قمعها.

- مرحلة العمل المسلح: نتيجة العنف الذي استخدمه النظام في قمع الاحتجاجات انتقلت الثورة السورية لمرحلة جديدة تمثلت ببدء تصدي بعض الشباب الثائر لقوات النظام وأجهزته الأمنية، وترافق ذلك بإنزال النظام جيشه للشوارع وبدأ بقصفه للمدن الثائرة.

- ظهور الجماعات الراديكالية: مع تصاعد العنف وفشل النظام بقمع الاحتجاجات لجأ إلى إصدار عفو عن بعض المساجين، وكان أغلبهم من أعضاء الجماعات الراديكالية، والذين بمجرد خروجهم بدؤوا بتأسيس فصائل راديكالية، كان شعارها نصرة الشعب السوري، لكنها كانت من أكثر من أضر بالشعب السوري والثورة، حيث نجح النظام بتشويه الثورة، وتصوير الثوار على أنهم عبارة عن مجموعات تكفيرية إرهابية، مما أدى لتراجع التأييد العالمي للثورة، وخاصة أنه ترافق مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي تمكنت من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي السورية، وكذلك جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة.

- التدخل الخارجي: وتمثل باستعانة النظام بحلفائه وطلب مساعدتهم، لذلك تدخل حزب الله اللبناني وقدم الدعم للنظام، لكنه فشل في إيقاف انهياره، لذلك بدأت إيران بتقديم دعم أكبر عسكري واقتصادي، وأرسلت قوات عسكرية تابعة للحرس الثوري الإيراني،

وعناصر ميلشيات شيعية تابعة لها، لكن كل ذلك لم يوقف انهيار جيش النظام وقدراته، لذلك تدخلت روسيا في أيلول 2015، وأرسلت قوات عسكرية برية وجوية، تمكنت من إعادة سيطرة النظام على كثير من المناطق التي سيطر عليها الثوار سابقاً، كل ذلك جرى في ظل سلبية الموقف الأمريكي وعدم رغبتها بالتدخل العسكري المباشر في سوريا.

ومن جانب آخر توافد كثير من الأجانب وخاصة من المتشددين لسوريا، بحجة نصرة الشعب السوري، لكن كان لهم مشاريع مختلفة عن طموحات السوريين.

والسؤال المهم أين وصلت الثورة السورية بعد 10 سنوات على بدئها:

تقسيم سوريا لمناطق مختلفة في السيطرة:

بالنظر للخارطة السورية حالياً نجد أن سوريا أصبحت مقسمة للعديد من المناطق، مناطق تحت سيطرة النظام السوري، وتُقدر بحوالي 63% من مساحة سوريا، ويتواجد بها قوات لحلفائه من روس وإيرانيين وميلشيات شيعية. ومناطق مازالت تحت سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا، وتُقَدر نسبتها بحوالي 10%، وتتواجد بها قوات تركيا كنقاط مراقبة في المناطق الفاصلة بينها وبينها قوات النظام، وتقدم دعم لتوفير الأمن في تلك المناطق، والمنطقة الواقعة في شرق نهر الفرات وهي تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وميلشيات PYD الكردية، وتقدر نسبتها بحوالي 25% من مساحة سوريا، وتتواجد بها قوات أمريكية وفرنسية، بالإضافة لبعض المناطق في شرق الفرات بدأت روسيا وقوات النظام تتواجد بها، بالإضافة لذلك فإن تنظيم الدولة الإسلامية يتواجد في البادية السورية، ويقوم بما يشبه حرب العصابات ضد قوات النظام وحلفائه، وهناك منطقة التنف على الحدود العراقية السورية وتتواجد بها قوات أمريكية.

أصبحت الحدود بين المناطق السورية الواقعة تحت سيطرة القوى المتحاربة المختلفة أشبه بحدود لا يُسمح بمروها إلا من خلال شروط معينة، وخاصة بين مناطق سيطرة النظام والمعارضة، أما بين مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام فالوضع يمكن وصفه بأنه أسهل.

جمود سياسي وفشل للحلول السياسية:

وصلت المفاوضات السورية، أو المفاوضات التي تجري بين الأطراف الضامنة للأطراف السورية (روسيا، تركيا، إيران) إلى حالة تشبه الجمود، على الرغم من أنها نجحت في بعض المحطات، والتي أدت لتسليم بعض المناطق للنظام، لكنها منعت استمرار هجماته على مناطق سيطرة المعارضة.

أما بالنسبة لجهود الحل السياسي فتم تأسيس لجنة لوضع دستور جديد لسوريا مكونة من: ثلث من المعارضة، وثلث آخر من النظام، وثلث سمته الأمم المتحدة، وتم توصيفه بأنه يمثل المجتمع المدني، وبعد 5 جولات جرت بين تلك الأطراف لم ينتج عنها أي شيء حتى الآن، في ظل مراوغة من طرف النظام، وعدم كفاءة من طرف ممثلي المعارضة، وانقسام ممثلي المجتمع المدني.

تراجع اقتصادي كبير وأزمة إنسانية غير مسبوقة:

كحال كل الأزمات أكثر من يتأثر بها هم المدنيون، وهذا ما جرى في سوريا، حيث أدت سنوات الأزمة الطويلة، لتراجع اقتصادي كبير، وانخفاض قيمة العملة، ودمار لكثير من البنية التحتية

الزراعية والصناعية، وانقطاع للطرق التجارية، كل ذلك أدى لأزمة إنسانية كبيرة في كل سوريا، وأصبح ما يقارب من 80% من السوريين بحاجة لمساعدات إنسانية، بالإضافة لما يقارب من 7 ملايين نازح في دول الجوار أو في دول أخرى، وما يقارب 4 ملايين نازح داخلي، تركوا مناطقهم هرباً من المعارك أو خوفاً من الاعتقال.

التراجع الاقتصادي استغلته الدول الحليفة للنظام كروسيا وإيران للسيطرة على كثير من القطاعات الاقتصادية السورية، وأجبرت النظام على التوقيع على عقود طويلة الأجل، رهن بموجبها النظام بعض ثروات سوريا لهم.

تراجع دور المعارضة والنظام:

تراجع دور الفاعليين المحليين بالأزمة السورية بعد 10 سنوات على الثورة السورية، وصار حلفاء تلك الأطراف هم المسيطرون على القرار، حتى أن بعض المفاوضات التي تجري والخاصة بالشأن السوري لا يُدعى إليها أي من الأطراف السورية، بل أن تلك الدول هي من تقرر مصير السوريين، حتى لجنة وضع الدستور اختارتها الأمم المتحدة، وتُشرف على أعمالها وليس السوريون أنفسهم.

فالنظام صار محكوماً بعلاقته مع روسيا وإيران، وكل منهما يجبر النظام على القيام بما يريده، ويفرضان عليه بعض القرارات، ولم يعد لدى النظام السوري القدرة على المناورة أو رفض أي من طلبات حلفائه.

أما المعارضة السورية وخاصة مؤسسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية فتعاني من انقسام واضح، وخلل في القيادة والسيطرة على فعالياتها، وترافق ذلك مع تراجع في شعبيتها، وتزايد الانتقاد الذي يوجه لها. وتشهد ساحة المعارضة السورية العديد من المحاولات لتأسيس كيانات جديدة تحل محل الكيانات التقليدية في المعارضة السورية. كذلك انعكست الانقسامات العربية، وخصومات بعض الدول العربية مع تركيا، على أوضاع المعارضة السورية.

بالإضافة لذلك هناك ظاهرة تزايد الميليشيات، التي تعاني منها سوريا سواء في مناطق النظام أو في بعض مناطق المعارضة، حيث ظهر ما يمكن وصفهم بزعماء الحرب، وهؤلاء ليس من السهل إقناعهم بالحل السياسي بدون توافق دولي، كذلك هناك سيطرة من جانب حزب العمال الكردستاني الإرهابي على قرار قوات سوريا الديمقراطية، ويوجهون الأمور في مناطق شرق الفرات بما يتوافق مع مصالحهم، ويترافق كل هذا مع عودة تنظيم داعش لنشاطه في مناطق البادية السورية.

ومن خلال هذا التوصيف للحالة التي وصلت لسوريا، يمكننا القول إن القضية السورية تعقدت بشكل أكبر مما كانت عليه، وخاصة في ظل الخلافات بين الدول الكبرى، وخاصة أمريكا وروسيا، وأي حل للأزمة السورية يحتاج لتفاهمات دولية قبل تطبيقه في سوريا، كذلك فقد وصلت سوريا لحالة من الانقسام المجتمعي لم يسبق لها أن عاشتها، وهذا الشرخ المجتمعي يحتاج لسنوات من الجهد المشترك بين كل السوريين حتى يتمكنوا من تجاوزه.

ليس من المنتظر في الفترة القريبة القادمة الوصول لحل سياسي للأزمة، ومن المستبعد عودة التصعيد العسكري بشكله السابق، لأن كل الأطراف أُرهِقَت، وكذلك حلفاؤهم يرغبون بالتهدئة للدفع بالحلول السياسية. ■

الفصائل المسلحة العابرة للحدود في الأزمة السورية: حزب الله اللبناني إنموذجاً

نوار شعبان
باحث في أورسام

اتخذ حزب الله مقاربة ثنائية إزاء دول الربيع العربي بناءً على علاقته بالأنظمة الحاكمة في تلك الدول وموقفها مما يسمى محور "المقاومة" الافتراضي، الذي يضم إيران والنظام السوري وحركة حماس وحزب الله وجميع الفصائل المسلحة الشيعية التابعة لإيران.

انحصر دور حزب الله في بداية الصراع المسلح على بعض المناطق التي تعد مقدسة بالنسبة للشيعة في ضواحي مدينة دمشق وريفها، إلا أنه وبعد تنامي دورها وبروزها في القتال خصوصاً مع دخول حزب الله اللبناني وحركة أمل بشكل مباشر إلى معركة القصير وسيطرتهم على هذه المدينة السورية، أصبح جلياً أهمية هذه المليشيات للنظام السوري وسبب قدومها، ونذكر منها:

- حاجة النظام الفعلية لنشر قوة برية على امتداد ساحات القتال في المناطق السورية الثائرة، وتأمين الحماية اللازمة لبعض مؤسسات الدولة الحيوية، والتي لا يثق رأس النظام حتى بأبناء طائفته العلوية لحمايتها وحراستها.
- حدوث الانشقاقات في المؤسسة العسكرية والأمنية للنظام في مختلف الرتب، وبالأخص المجندين من السوريين السنة.
- الفرار من تأدية الخدمة العسكرية لمن هم في سن الخدمة الإلزامية والاحتياطية حتى من الموالين للنظام، وانسلاخ السوريين الأكراد عن جيش النظام بشكل شبه كامل.
- انعدام ثقة النظام في بعض أفراد قواته نظراً لخلفيتهم الدينية (سُنة).
- الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها القوة البشرية في قوات النظام السوري.
- هذه المليشيات الشيعية تحمل أيديولوجية دينية تبرر لهم دعم نظام بشار "العلوي"، والمحافظة على بقائه، لخشيتهم من تحول الحكم في سوريا إلى الطائفة السنية، ويتم ترسيخ هذه الفكرة لديهم من رجال الدين الشيعة الذين يضخون في فكرهم أن القتال في سورية يعتبر من الجهاد المقدس.
- إغراء عناصر المليشيات الشيعية بالأموال وخاصة أن معظم مقاتلي المليشيات من فقراء الشيعة سواء أكانوا من إيران أو العراق أو لبنان أو الأفغان وغيرهم.
- إغراء اللاجئين الشيعة من الأفغان والباكستانيين في إيران بالحصول على إقامات لهم ولعوائلهم في إيران في حال قتالهم في سورية إلى جانب قوات النظام.

اتخذ حزب الله مقاربة ثنائية إزاء دول الربيع العربي بناءً على علاقته بالأنظمة الحاكمة في تلك الدول وموقفها مما يسمى محور "المقاومة" الافتراضي،

الذي يضم إيران والنظام السوري وحركة حماس وحزب الله وجميع الفصائل المسلحة الشيعية التابعة لإيران. ففي حين رحب الحزب بحركات الاحتجاج التي شهدتها مصر وتونس واليمن وحتى ليبيا، تبنى الحزب مقاربة على النقيض تماماً تجاه الحراك الثوري السوري باعتباره مؤامرة تستهدف إسقاط حليفه الاستراتيجي نظام الأسد. بناء على ما سبق وبتأثير إيراني واضح، اتخذ الحزب قراره بالتدخل في الأزمة السورية. يمكن تقسيم مراحل تدخل حزب الله اللبناني في الأزمة السورية إلى عدة مراحل مختلفة.

مرحلة الدور الاستشاري لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية (2011 – 2012)

الحزب لم ينحز فوراً إلى الخيار العسكري في سوريا، إذ حاول في البداية إيجاد حل سياسي بمساعدة حركة حماس الفلسطينية التي توسطت في عام 2012 لمحاولة إبرام اتفاقية تقاسم للسلطة في سوريا، بيد أن هذا الجهد تعثّر حين اشترطت الحكومة السورية أن تتخلى المعارضة عن سلاحها أولًا. وبحسب دراسة نشرها مركز غارنغي، فإن نائب قائد الحرس الثوري الإيراني حسين همداني الذي قُتل قرب حلب في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، تحدث في مذكراته عن أنه في ربيع عام 2012، طلب منه المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي التشاور مع زعيم الحزب حسن نصر الله الذي قيل إنه كان مسؤولاً عن سياسة محور "المقاومة" في سوريا. وكان نصر الله التقى خامنئي في طهران في أواخر 2011 لاتخاذ قرار حول التدخّل في سوريا، أي بعد 9 أشهر من انطلاق الأزمة السورية. ثم عاد إلى بيروت لبدء الاستعدادات، بسبب الحاجة إلى تأطير هذا التدخل

على نحو ملائم في المشهد السياسي اللبناني الذي كان يعيش أصلاً حالة استقطاب حادة.

نفى الحزب مع انطلاق الأحداث في سوريا في عـام 2011 أكثر من مرة مشاركته بالقتال هناك، ومن ثم اعتمد سياسة لإعلان ذلك تدريجياً. فأشار في المراحـل الأولى إلى أن "مـواطـنين لبنانيين" هم من يشاركون في المعارك دفاعاً عن بلداتهم الواقعة على الحدود بين البلدين. ثم انتقل لتأكيد مشاركة عناصر منه في هذه المعارك تحت عنوان "حماية القرى اللبنانية" الحدودية مع سوريا. وبعدها برّر القتال بحماية "المقامات المقدسة" لدى الشيعة، ثم حسم الموضوع بالإعلان الواضح عن المشاركة في معركة القصير في مايو/ أيار 2013. وفي ذكرى حرب يوليو/ تموز 2013، قال نصر الله: "إذا كان عندنا ألف مقاتل في سوريا فسيصبحون ألفين، وإذا كانوا 5 آلاف فسيصبحون 10 آلاف. وإذا احتاجت المعركة مع هؤلاء -التكفيريين- ذهابي وكل حزب الله إلى سوريا فسنفعل".

مرحلة تنامي الدور الميداني لحزب الله اللبناني في الأزمة السورية (2013 - 2016)

شارك الحزب بعد ذلك في معارك ميدانية بأعداد رمزية، لكن هذه المشاركة توسّعت في عام 2013 عندما شن النظام هجمات منسقة على مدن وبلدات القلمون وريف حمص المحاذي للحدود اللبنانية، وتحوّلت المشاركة الرمزية إلى مشاركة فعلية، وأصبح الإعلان عن قتاله في المعارك ضرورة ملحة، نظراً لأن عناصره سيتولون المهمة الأساسية في بعض تلك المعارك، فلجأ إلى ترويج دعاية تقول بأن هناك قرى في هذه المناطق يسكنها لبنانيون شيعة يتعرّضون للخطر من قبل من يسميهم التكفيريين، ثم انتقل بعدها للحديث عن تدنيس مقامات وقبور آل البيت المدفونين في أنحاء متفرقة من سوريا، داعياً عناصره للدفاع عن "العتبات المقدسة"، وهي دعاية شملت جميع الميليشيات الشيعية الأجنبية المدارة من قبل إيران، قبل أن تختفي هذه الرواية من الخطاب السياسي في عام 2014، رغم أنها بقيت حاضرة في صفوف الحاضنة الشعبية لغايات حشد المقاتلين وتبرير الخسائر البشرية بينهم.

تصاعد عدد مقاتلي حزب الله في سورية بشكل تدريجي، كما يُعتقد أنه تأرجح صعوداً ونزولاً، حيث كان في أوجه في عامي 2014 و2015، عندما كان النظام السوري في أضعف حالاته قبل التدخل الروسي. أما اليوم فيعتقد أن الحزب لديه ما بين 2000-4000 مقاتل داخل سوريا.

ولم يكن خيار الاستمرار في المشاركة الصامتة متاحاً للحزب، لعدّة أسباب، أهمها الخسائر البشرية المتوالية للحزب

بالتوازي مع محدودية الحاضنة الشعبية له في بلد صغير أصلاً، وبالتالي فإنّ مشاركته في الأزمة السورية سوف تتحول لقضية رأي عام، خاصة في ظل انقسام كبير في الوسط السياسي اللبناني تجاه نظام الأسد. كما يُعتقد أن إيران دفعت باتجاه التموضع العلني، بعد اتضاح عدم قدرتها على حسم المعركة خلال أسابيع أو أشهر، وبالتالي دفعت الحزب لتقديم رواية كاملة للمشاركة ودوافعها، بدلاً من السماح للآخرين بصناعة هذه الرواية.

مرحلة التكيف والبقاء (2017 – 2021)

وجدت قيادة حزب الله اللبناني مع مطلع عام 2018 أنه لم يعد هناك الحاجة إلى الكمّ الكبير من المقاتلين والوحدات على الجبهات السورية وعمدت إلى التركيز على التمركز في مواقع السيطرة المطلقة ذات الفائدة الاستراتيجية للحزب. ما دفع الحزب إلى إعادة الكثير من مقاتليه إلى لبنان، ويمكن ربط عملية سحب القوات مع انتفاء الحاجة العسكرية إليها، ومع العقوبات التي فرضت على الحزب، التي تجبره على اتخاذ إجراءات وقائية وتقشفية.

مع نهاية عام 2018 نفذ حزب الله أول عملية إعادة تموضع، من مناطق بمحيط حلب، وإدلب، وشرق سوريا، وحتى حمص، باتجاه غرب سوريا، والعاصمة دمشق. وأصبح ثقل وجوده وتمركزه يتمحور في محيط العاصمة، وريفها، والقلمون وصولًا إلى ريف حمص من الجهة اللبنانية، وتحديداً مدينة القصير، التي أصبحت قاعدة عسكرية أساسية وكبرى له. لكن إعادة التموضع هذه، لا تعني أن الحزب ترك نقاطه السابقة بشكل كامل، إنما احتفظ بنقاط مراقبة أو فرق إستشارية عند كل نقطة حساسة، على نحو يشرف مسؤول من قبله على مجموعات سورية أصبحت هي المسكة بزمام الأمور على الأرض.

في عام 2019 عمل الحزب على تعزيز أدوار أبناء المنطقة الأصليين، مقابل الإشراف عليهم ودعمهم ومساعدتهم، حيث أن قيادات الحزب تدرك بشكل كامل على أن البقاء في تلك المناطق لن يكون طويلاً أو أبدياً. والغاية الأساسية تبقى بالحفاظ على النفوذ والتأثير. وبذلك، يخفف الحزب من الأعباء والتكاليف المالية والبشرية، مقابل الاحتفاظ بالقوى الموالية التي تصون مناطق النفوذ، وتضمن الحضور في أي مفاوضات تنطلق للبحث عن حلّ للأزمة السورية.

خاتمة

في المرحلة الأولى من الصراع السوري والتي من الممكن توصيفها بأنها مرحلة الصراع المسلح استطاع حزب الله اللبناني من تحقيق مكاسب كبيرة من التجربة على المستويين العسكري والإقليمي. فبالرغم من مقتل أكثر من 1600 وجرح أكثر من 5000 من العناصر المقاتلة للحزب، بحسب التقديرات، فإن الحزب قد تمكن من رفع المستوى القتالي لآلاف آخرين من خلال مشاركتهم في المعارك. كما حول الحزب سورية إلى "حقل تجارب" مفتوح لمختلف الأسلحة، و"ميدان تدريب" كبير لآلاف المقاتلين على تكتيكات لم يعتدها الحزب من قبل، فهذه الحرب هي الأولى من نوعها التي يخوضها الحزب منذ تأسيسه، حيث يقف مقاتلوه في موقع الهجوم، لا كما اعتاد في حروبه السابقة مع إسرائيل.

إلى جانب ذلك، فإن قيادات الحزب العسكرية، قد تمكنت للمرة الأولى من خوض معارك جنباً إلى جنب مع القوات الروسية، كما حدث في معركة تدمر في مارس/آذار 2020، حيث تمكن قادة الحزب ومقاتلوه من التعرف على التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية المتقدمة التي يستخدمها الروس، إلى جانب إلقاء نظرة عن قرب على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية.

ولكن يبقى التحدي الأكبر للحزب الآن هو كيفية المحافظة على مكاسبه في سوريا في مرحلة ما بعد الصراع، وخاصة في ظل العقوبات على النظام السوري والضغط الإسرائيلي على حليف الحزب الأول في سوريا وهي إيران. ■

هل ترعى روسيا اتفاقية سلام بين سوريا واسرائيل؟

سهيل الغزي
باحث في أورسام

الاتفاق الذي وصفته الحكومة الاسرائيلية بالإنساني اتضح بعد ذلك أنه يحمل شروطاً سرية كشفت عنها صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية، ونقلت الصحيفة عن مصادر خاصة أن اسرائيل دفعت مبلغ مليون ومئتي ألف دولار لروسيا ثمناً لعدد غير محدد من جرعات لقاح سبوتنيك الروسي لسوريا.

أعلنت الحكومة الاسرائيلية في الـ 17 من شباط/فبراير 2021م التوصل إلى اتفاق مع النظام السوري يقضي بإطلاق سراح 3 أسرى سوريين، وهم محمد حسين وطارق العبيدان ونهال المقت من السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق النظام السوري سراح مواطنة اسرائيلية اجتازت الحدود بالخطأ وتم اعتقالها في محافظة القنيطرة.

الاتفاق الذي وصفته الحكومة الاسرائيلية بالإنساني اتضح بعد ذلك أنه يحمل شروطاً سرية كشفت عنها صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية، ونقلت الصحيفة عن مصادر خاصة أن اسرائيل دفعت مبلغ مليون ومئتي ألف دولار لروسيا ثمناً لعدد غير محدد من جرعات لقاح سبوتنيك الروسي لسوريا. وبحسب الصحيفة طلبت روسيا من الحكومة الاسرائيلية الحفاظ على سرية البند المتعلق باللقاح، لكن وسائل الإعلام سربت الخبر مما دفع رئيس الوزراء نتنياهو إلى القول أنه يحترم رغبة روسيا بعدم الحديث عن الأمر. من جهته، نفى النظام السوري عبر بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا) الخبر، واتهم البيان وسائل الإعلام التي نشرت الخبر بتلميع صورة الاحتلال الإسرائيلي، والإساءة إلى عملية تحرير الأسرى السوريين. يشير هذا الاتفاق الى رغبة روسيا رفع درجة التنسيق والتعامل بين النظام السوري

واسرائيل من تبادل أسرى إلى انخراط في قضايا استمراراً لجهودها الرامية لإعادة إنتاج النظام السوري وتسويقه عربياً ودولياً.

التنسيق العسكري الروسي-الاسرائيلي

منذ بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا في أيلول/سبتمبر 2015، أعلنت روسيا أنها تنسق بشكل تكتيكي مع اسرائيل لمنع حصول حوادث بين الدولتين، وهو الأمر الذي أكدت عليه الحكومة الاسرائيلية مراراً.

تعتبر روسيا جنوب سوريا، التي تشمل محافظات درعا والسويداء والقنيطرة، منطقة ذات أهمية لمصالحها في سوريا لعدة أسباب، فالارتباط العشائري بين أهالي درعا والقنيطرة مع ريف دمشق الجنوبي والغربي، كما يُعتبر معبر نصيب-جابر على الحدود السورية مهماً للاقتصاد السوري عبر الحركة التجارية إلى دول الخليج، بالإضافة إلى رغبة موسكو التمدد قرب الحدود الاسرائيلية للعب دور أكبر على الساحة الدولية، كل هذه الأسباب دفعت روسيا إلى التركيز على التعاون مع إسرائيل بشكل أكبر حتى توصلت إلى اتفاق الهدنة مع فصائل المعارضة في محافظتي درعا والقنيطرة في 2017 بعد مباحثات مع الولايات المتحدة والأردن والدول الداعمة لفصائل المعارضة في الجنوب، بغية السيطرة على دمشق وريفها. وبعد استعادة قوات النظام السيطرة على محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا في تموز/يوليو 2018، أعلن مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرينتييف أن القوات المدعومة من إيران قد انسحبت بعيداً عن الحدود الاسرائيلية، كما قامت القوات الروسية بتسيير دوريات مشتركة مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك UNDOF، وأعلنت روسيا إنشاء نقاط مراقبة عسكرية مؤقتة في الجولان لمساعدة قوات الأمم المتحدة.

الغارات الإسرائيلية على سوريا

ترتكز استراتيجية اسرائيل في سوريا على عدم تحويل إيران الجنوب السوري إلى قاعدة لتهديد أمن إسرائيل عبر نشر منصات إطلاق صواريخ، وتنفيذ مقاتلي حزب الله عمليات تسلل إلى داخل الحدود الاسرائيلية لزرع عبوات ناسفة، لكن لا تعتبر اسرائيل تغيير النظام السوري ضمن استراتيجيتها.

سمح التنسيق مع روسيا لسلاح الجو الإسرائيلي شن مئات الضربات على مواقع تابعة للميليشيات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني ومواقع جيش النظام أدت إلى مقتل العشرات من مقاتلي هذه الميليشيات. وتوزعت هذه الضربات في أغلب المحافظات السورية من درعا ودمشق جنوباً إلى دير الزور شرقاً مروراً بريف حماه غرباً ومحافظة حلب شمالًا. لم يكن هدف هذه الضربات الميليشيات المرتبطة بإيران بل استهدفت مواقع جيش النظام ومراكز

أبحاث مسؤولة عن تصنيع وتطوير صواريخ بعيدة المدى تعتبرها إسرائيل تهديداً مباشراً لأمنها الداخلي. رد فعل النظام على هذه الضربات كان محدوداً نظرة لضعف القدرة العسكرية ضد سلاح الجو الاسرائيلي وأكتفى بإطلاق صواريخ أرض-جو ضد الطائرات الاسرائيلية دون أن تصيبها، لكن دفعت الطيران الاسرائيلي الى توسيع استهداف منصات إطلاق الصواريخ وحتى منظومة الدفاع الجوي المتطورة بانتسير، لكن لم تستهدف منظومة S-300 التي نشرتها روسيا قرب مواقعها العسكرية في أواخر 2018. وهذا يُظهر أن روسيا لم تكن مهتمة بحماية النظام من الضربات الاسرائيلية بقدر ما كانت مهتمة بحماية أمن قواتها في سوريا، وفي نفس الوقت، تعلم روسيا أن الضربات الاسرائيلية لن تسبب ضرر أو تهديد حقيقي لبنية النظام إذ أن عدد القتلى من جنود النظام محدود للغاية، ولم تستهدف الضربات مواقع عسكرية على خطوط القتال مع فصائل المعارضة في شمال غرب سوريا كما لم تستهدف ضباط في جيش النظام.

ازدياد التنسيق في الفترة الأخيرة

تهدف روسيا في الفترة الأخيرة دفع العلاقات السورية-الاسرائيلية إلى مستوى جديد ضمن جهودها لإعادة تأهيل النظام السوري دولياً، ووجدت روسيا في رفات الجنود الاسرائيليين في سوريا فرصة لزيادة التنسيق السوري-الروسي. فبعد سيطرة قوات النظام على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في جنوب دمشق في أيار/مايو 2018، اتجهت القوات الروسية إلى مقبرة المخيم وأعلنتها منطقة عسكرية، وبدأت عمليات البحث عن رفات جنود الاسرائيليين في المقبرة، وفي نيسان/ أبريل 2019 أعلنت الحكومة الاسرائيلية استعادة رفات الجندي الاسرائيلي "زكاريا بومل" الذي قتل في معركة السلطان يعقوب بين القوات الاسرائيلية والسورية في جنوب لبنان عام 1982 على متن طائرة خاصة برفقة جثث أخرى لم يتم التأكد من هويتها. وأعلن بعدها المتحدث باسم الجيش الروسي إيغور كوناشينكوف أن إسرائيل طلبت من روسيا مساعدتها في العثور على رفات الجنود الإسرائيليين في سوريا، وأضاف أن عملية البحث تم ترتيبها "بعد موافقة روسيا على العملية مع شركائنا السوريين". وفي بداية شباط/ فبراير الماضي نشرت صحيفة (تايمز أوف اسرائيل) خبراً نقلًا عن مواقع سورية معارضة أن القوات الروسية تبحث عن جنديين إسرائيليين يدعيان تسيفي فيلدمان ويهودا كاتس فقدا في معركة السلطان يعقوب أيضاً.

تُدرك روسيا أن هذا التنسيق المتصاعد سيمنح إشارات لإسرائيل أن النظام لا يسعى الى الحرب على الرغم من استخدام إيران وميليشياتها

الأراضي السورية لتهديد أمن اسرائيل، كما يعزز موقف روسيا دولياً حول سوريا الذي يظهر حرصها على التضييق على النفوذ الإيراني المرفوض من قبل عدة أطراف دولية وإقليمية مثل اسرائيل والولايات المتحدة ودول الخليج والأردن التي لطالما اشترطت انسحاب القوات الايرانية وميليشياتها من سوريا قبل الوصول إلى حل للأزمة السورية، هذا الحل الذي تريده لروسيا أن يحفظ نفوذها المتزايد في سوريا ويسمح باستمرار نظام موالي لها مع موافقة دول الخليج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على ضخ الاموال لدعم عملية إعادة الإعمار. كما يستفيد نظام الأسد من هذا التنسيق في محاولة كسر العزلة الدولية والإقليمية التي عززها قانون قيصر في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية في مناطق سيطرته، وانخفاض مستوى المعيشة عبر دفع دول أخرى على تقديم مساعدات بالطريقة نفسها. وعلى الطرف الأخر، تريد اسرائيل أن تستخدم شراء اللقاحات امتداداً لسياسة القوة الناعمة عبر مسارين، الأول داخل سوريا للتنافس مع النفوذ الإيراني المتزايد على المجتمع السوري عبر الجمعيات الخيرية الإيرانية، وسبق لإسرائيل أن قدمت مساعدات إغاثية للمدنيين في محافظتي درعا والقنيطرة خلال سيطرة فصائل المعارضة المسلحة وقامت بنقل عشرات الجرحى السوريين للعلاج في المشافي الاسرائيلية. وإقليمياً كرسالة للشعوب العربية خاصة بعد توقيع اتفاقيات التطبيع مع عدة دول عربية في الفترة الاخيرة.

في المحصلة، رفع روسيا للتنسيق السوري-الاسرائيلي إلى مستوى جديد يصب في مصلحتها بإعادة انتاج نظام الأسد وتحسين صورتها أمام الشعب السوري، وخاصة المؤيدين لنظام الأسد كما يزيد انخراط روسيا في قضايا الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية، لكن تبقى فرص عقد سلام دائم بين سوريا وإسرائيل ضئيلة لعدة أسباب منها عدم اهتمام إسرائيل بالسلام بعد اعتراف الولايات المتحدة بسيادة اسرائيل على الجولان المحتل خلال زيارة ترامب عام 2019، وتصريحات مسؤولي إدارة بايدن أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن قراراتها المتعلقة بالجولان والقدس الشرقية. وتدرك روسيا ونظام الأسد أيضاً، صعوبة إخراج إيران وميليشياتها خارج سوريا حالياً بسبب تغلغلها داخل بنية النظام العسكرية والأمنية وسيطرة قواتها على مناطق واسعة داخل سوريا، وأن أي محاولة لزيادة الضغط على إيران داخل سوريا ستلحق ضرراً كبيراً في نظام الأسد. ■

التوتر الأمريكي الروسي في شرق الفرات

سيبل دوندار
باحثة مساعدة في أورسام

> هناك أنشطة للجهات الفاعلة التي تتواجه في سوريا منذ سنوات ولديها تنافسات محددة، هذه الأنشطة تستمر في الازدياد في المنطقة في المجالين العسكري والسياسي.

يشهد شرق الفرات توترا بين القوات الأمريكية والروسية، بدأت آثاره تظهر في أواخر العام 2019، وأصبح ملموسا أكثر فأكثر مع بعض الأحداث التي وقعت بين الطرفين. هناك أنشطة للجهات الفاعلة التي تتواجه في سوريا منذ سنوات ولديها تنافسات محددة، هذه الأنشطة تستمر في الازدياد في المنطقة في المجالين العسكري والسياسي. كما هو معروف أن روسيا بدأت في العام 2015 تظهر فعليا في الميدان من أجل دعم النظام السوري، وبدأت روسيا بالتمركز بشكل فعال في شرق الفرات من أجل سد فجوة القوة التي قد تحدث بعد قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من سوريا. هذه المساعي التي تهدف لامتلاك الكلمة العليا في المنطقة التي لها ديناميكياتها المختلفة داخلها، تجلب معها منافسة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا. وفي الوقت الذي تتواصل فيه النقاشات حول كيفية تشّكل سياسة الولايات المتحدة

بشأن سوريا بعد الانتخابات الرئاسية، فإن هناك توجّه أمريكي لتعزيز قواتها الرادعة في سوريا بعد المواجهة المباشرة مع القوات الروسية في المنطقة. هذا التوجّه أدى إلى ظهور بعد جديد في النقاشات. الرسالة التي تريد واشنطن توجيهها من خلال هذا التوجه، وأبعاد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الذي قد يظهر في المستقبل، هو موضوع مهم للنقاش.

تعزيز الوجود العسكري للطرفين

أصيب 4 جنود من القوات الأمريكية على الأقل جراء اصطدام أحد سيارات رتـل عسكـري روسي "عـمـدا" في 25 أغسطس/ آب 2020، ونزل هذا الخبر كالصاعقة. سُجلت هذه الواقعة على أنـها أول حـادث يصاب فـيـه جـنـود أمريكيون نتيجة مواجهة بين القوات الروسية المساندة للنظام السوري والجيش الأمريكي في سوريا. وأوضح المسؤولون عن فحص وتدقيق مقاطع الفيديو المتعلقة بالحادثة أن مروحية عسكرية روسية حلّقت بسرعة على ارتفاع منخفض في مكان الحادث، وهذا تكتيك يستخدم عادة لتفريق الجـنـود في المنـطـقـة. ولـوحـظ من التصريحات أن كلا الجانبين يلقي باللوم على الآخر ويعتبره مسؤولا عن الحادث. وبينما قالت الولايات المتحدة الأمريكية إن روسيا دخلت المنطقة التي وعدت بعدم التواجد فيها، أوضحت روسيا أنها أبلغت الجانب الأمريكي قبل مرور الرتل العسكري الروسي، وفق المتفق عليه. وأشارت هذه التصريحات أن الجنود الأمريكيين انتهكوا الاتفاقيات القائمة وحاولوا منع الدورية الروسية.

وفي الوقت الذي تواصلت فيه الاتهامات المتبادلة بين البلدين، أعلن المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية النقيب بيل أوربان أنه تم نشر 6 عربات عسكرية مصفحة من طراز برادلي و100 جندي إضافي في المنطقة، إضافة إلى نحو 500 جندي كانوا منتشرين في المنطقة. وأوضح أوربان أن الآليات العسكرية تم إرسالها من الكويت، وأنه سيتم

نشر رادار في المنطقة خلال فترة وجيزة، وأن الجيش الأمريكي سيزيد من عدد الطائرات المقاتلة المرافقة للدوريات في المنطقة. وإضافة إلى ذلك قال أوربان: "إن الولايات المتحدة لا تسعى لمحاربة أي دولة في سوريا، لكنها تدافع عن قوات التحالف إذا لزم الأمر". وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد قال في تصريح له في البيت الأبيض قبل يوم أو يومين من إرسال التعزيزات العسكرية إلى سوريا، إن الولايات المتحدة ليس لها تواجد عسكري يتعلق بالقضية السورية باستثناء القوات التي ستوفر حماية لآبار النفط. هذا التصريح كشف عن التناقضات بين المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بالمسألة السورية.

وردا على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي، لوحظ في الأسبوع نفسه انتشار عسكري روسي مكثف في ريف إدلب على الطريق البري (أم4) بين اللاذقية وحلب. ولوحظ أيضا، أن رتلا روسيا مكونا من عشرات الآليات تحمل موادا لوجستية وأسلحة وذخائر قد توجّه يوم السبت 19 سبتمبر/ أيلول عبر طريق (أم4)، إلى القامشلي المدينة التي يوجد بها قاعدة عسكرية روسية. وإضافة لذلك لوحظ أنه في اليوم السابق، شوهد 15 آلية تابعة للنظام السوري تحمل جنودا وموادا لوجستية توجهت كتعزيزات إلى اللواء 93 في الرقة. وأفادت مصادر محلية أن القوات الروسية أعادت في 12 سبتمبر/ أيلول، فتح الطريق البري الدولي الحسكة-حلب (أم4) الواصل بين تل تمر في شمال ريف الحسكة وبلدة عين عيسى في شمال ريف الرقة. جاء هذا التطور

بعد إغلاق الطريق السريع لأكثر من شهرين كجزء من الإجراءات المتخذة لمنع انتشار كوفيد-19.

الرسالة المهمة في تعزيز الوجود العسكري

هناك تفسير لزيادة الوجود العسكري، بأنه محاولة لثني روسيا عن التدخل في المناطق التي تشهد فيها نشاطا مشتركا للولايات المتحدة مع منظمة وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني الإرهابية. جدير بالذكر، أن روسيا تولّت مسؤولية انسحاب "واي بي جي" من الخط الحدودي بناء على الاتفاقية الموقعة مع تركيا بعد عملية نبع السلام، وأظهرت صورة أكثر نشاطا في المنطقة من خلال الدوريات المشتركة. من ناحية أخرى، حاولت روسيا تعزيز موقعها في المنطقة من خلال القيام بعمليات وساطة بين النظام السوري ووحدات حماية الشعب. أما القوات الأمريكية التي تراجعت على طول الخط أثناء العملية، عادت نوعا ما إلى مواقعها القديمة بعد ذلك، وأعطت رسالة أن وجودها في المنطقة لم يتراجع من خلال بناء قواعد جديدة. وفي الفترة اللاحقة، التقت القوات التي تقوم بدوريات في المنطقة، وجها لوجه بشكل متكرر، وحدثت احتكاكات طفيفة بين الطرفين. جدير بالإشارة، أنه لوحظ تغييرات إجبارية طرأت على مسارات الدوريات، عقب هذه المناوشات. التوتر الذي بدأ في أواخر العام 2019، دفع الأطراف خلال الحادثة الأخيرة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الرادعة.

كما هو معروف، تم توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين روسيا وقوات التحالف الدولي في سوريا، قبل 5 سنوات. وقد لوحظ أن هناك مكتبا خاصا للولايات المتحدة بشأن تجنب الإشتباك بين قوات الأطراف الدولية المتواجدة في

سوريا، كما أن لروسيا أيضا مكتبا لتنسيق التحركات اليومية للدوريات العسكرية لكلا الجانبين، وتحديد الهدف العسكري للدورية والمجال الجوي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن التنسيق يتم وفق الأولويات العسكرية للجانبين وأن الاتصالات تجري على جميع المستويات بشأن انتشار قوات الحلفاء في الميدان، فلن يكون كافيا الاعتقاد بأن هذه الواقعة كانت مجرد حادث. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين يعرف تماما إلى أين سيتجه الطرف الآخر وأسباب تسيير الدوريات في هذه المنطقة، فيمكن اعتبار التوتر بين القوات الأمريكية والروسية انعكاسا لاستراتيجيات الطرفين المستقبلية في المنطقة.

التنافس المحتمل في شرق الفرات

وعلى الرغم من أن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في مناطق شرق الفرات يعد بمثابة تحذير رمزي لروسيا بعدم الإحتكاك مع القوات الأمريكية أو الإضرار بها في سوريا، إلا أنها جلبت معها العديد من علامات الاستفهام. روسيا تعتقد أن الولايات المتحدة ستواصل سياسة سحب قواتها من سوريا، وبينما تدور نقاشات أعمق في واشنطن حول أهداف السياسة الأمريكية تجاه سوريا وما إذا كان الوجود العسكري سيستمر هناك، يلاحظ أن روسيا ستواصل زيادة تأثيرها العسكري في المنطقة بشكل حاسم. ومن المعروف، أن روسيا لا تقتصر على مثل هذه الحركات الميدانية فحسب، بل تريد أيضا أن تصبح المركز المهيمن في الملف السوري على الساحة السياسية. كما هو معروف أيضا، أن روسيا التي تريد جذب حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب إلى دائرة نفوذها، تجري سلسلة اتصالات وتقوم بوساطات المساومة بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب. ولكن، هذه المساومات تكللت بالفشل، نتيجة إجبار الولايات المتحدة لحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب على الانسحاب من المفاوضات، والخلافات العميقة بين توقعات النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب، من هذه المفاوضات. بعد هذه التطورات قامت الولايات المتحدة بالتوسط في مفاوضات الوحدة بين حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب، والمجلس الوطني الكردي الذي يمثل سقفا للأحزاب الكردية السورية المقربة إلى أربيل. هذه الوساطة دفعت روسيا إلى الرد بخطوة مشابهة.

"مفاوضات الوحدة" التي تجري بمبادرة أمريكية وصلت الآن إلى المرحلة الثالثة، وتخطط الولايات المتحدة في حال نجاح المفاوضات إلى إكساب حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب شرعية دولية من خلال المجلس الوطني الكردي. وبذلك تضمن الولايات المتحدة وجود مقعد لحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب على طاولة مفاوضات الحل السياسي للأزمة السورية. ولوحظ أن روسيا جمعت الجهات الفاعلة المختلفة لنفس الهدف أيضا. ولعل أبرز مثال ملموس على ذلك، هو استضافة مجلس سوريا الديمقراطية الجناح السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب، في موسكو في 29 أغسطس/ آب 2020، بناء على دعوة رسمية من روسيا.

من المعروف، أن حزب الإرادة الشعبية الذي أسسته المعارضة السورية المتمركزة في موسكو ويتخذ دمشق مقرا له، أجرى مع مجلس سوريا الديمقراطية مفاوضات في روسيا بشأن الحل السياسي للأزمة السورية، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين في 31 أغسطس/ آب. وبعد الاتفاق، التقى الطرفان بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وأطلعاه على الوضع القائم. وفي تصريح له حول الموضوع، أكد لافروف أنهم لم يكونوا على علم بالمفاوضات ولم يلعبوا أي دور حاسم فيها. ولكن، عند النظر إلى زمان ومكان المفاوضات، يلاحظ أن الواقع يرسم صورة مختلفة عما تعكسه روسيا.

هناك تنافس محدد بين الولايات المتحدة وروسيا حول قضايا مثل وضع شرق الفرات، والاستفادة من عائدات موارده الطبيعية، وإشراك حزب الاتحاد الديمقراطي في عملية الحل السياسي. إلّا أن هذا التنافس احتدم في الفترات الأخيرة، واتخذت الأطراف إجراءات أكثر صرامة. وبالنتيجة، من المتوقع أن يؤثر مجيء بايدن إلى رئاسة الولايات المتحدة على هذا التنافس وعلى مستقبل سوريا، ومن المتوقع أن تتواصل الحدة بين القوتين العالميتين في سوريا التي ربما تصل إلى مستوى الاشتباكات لاسيما في شرق الفرات. ■

أهمية السيطرة على مأرب في خارطة الصراع اليمني: معركة وجود

عايدة باري
خبيرة دراسات الخليج في أورسام

مأرب تعد المقر الرئيسي لتصدير النفط اليمني، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وتحوي مأرب منابع للغاز الطبيعي اليمني. ويقدر مخزون الغاز الطبيعي في مأرب بنحو 18 تريليون قدم مكعب. وفي مأرب توجد المحطة الرئيسية لإنتاج الكهرباء في اليمن.

ما أن أعلن الرئيس الأمريكي بايدن عن إزالة اسم الحوثيين من قائمة الإرهاب، حتى بدأ الحوثيين في توجيه هجوماتهم العسكرية نحو مدينة مأرب. مأرب التي تعتبر ملاذاً وملجأً لمئات الآلاف من اليمنيين الفارين من العنف. ولكنها باتت اليوم تتعرض لهجومات شديدة من جماعة الحوثي، مما فاقم من المعاناة الإنسانية لسكان هذه المدينة. ما الذي يدعو الحوثيين

للهجوم على مأرب؟ وما الذي يجعل قوات الحكومة اليمنية الشرعية تستميت في الدفاع عن هذه المدينة؟ ماذا تعني مأرب للحوثيين؟ وماذا تعني للحكومة الشرعية؟ ماذا لو سقطت مأرب في يد الحوثيين؟

وقبل الإجابة عن كل هذه الأسئلة، جدير بنا أن نذكر أن مأرب تحوي كثير من المنشآت الحيوية والثروات القومية اليمنية والتي تعتبر عصب الحياة في اليمن. فإن مأرب تعد المقر الرئيسي لتصدير النفط اليمني، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وتحوي مأرب منابع للغاز الطبيعي اليمني. ويقدر مخزون الغاز الطبيعي في مأرب بنحو 18 تريليون قدم مكعب. وفي مأرب توجد المحطة الرئيسية لإنتاج الكهرباء في اليمن.

أن مأرب تعتبر مركزا لقيادة الجيش الوطني اليمني وسقوط مأرب يعتبر سقوط للحكومة الشرعية اليمنية. مأرب تعتبر آخر المعاقل الحقيقية للحكومة الشرعية وآخر مناطق سيطرتها الفعلية في الأراضي اليمنية.

كما أن مأرب تعتبر السلطة الرسمية للحكومة الشرعية. معركة مأرب ستحدد مصير اليمن والعملية السياسية فيها، فالحكومة الشرعية تسعي لكسر شوكة الحوثيين وذلك لإرغامهم للدخول في مفاوضات وهم في موقف المهزوم. سقوط مأرب في ايدي الحوثيين يعني خسارة كبيرة للحكومة الشرعية، مما سيؤثر سلبا على موقفها في أي مفاوضات مستقبلية. وخسارة معركة مأرب يهدد وجود الحكومة الشرعية.

والعكس بالنسبة للحوثيين، فسقوط مأرب في يد الحوثيين سيمهد الطريق للحوثيين السيطرة على باقي المحافظات الجنوبية مثل شبوة. يراهن الحوثيون على الانتصار في مأرب لأن السيطرة على مأرب والتي تعتبر فرصة لهم لتحسين موقفهم في أي مفاوضات قادمة. كسب معركة مأرب تعتبر فرصة لتغيير قواعد التفاوض.

لقد قرأ الحوثيين قرارات بايدن بما يخص اليمن بشكل جيد، وفهموا بأن السياسة الامريكية ستسعى الى إيجاد حل سلمي لليمن. لقد أيقن الحوثيون أن أي حل لحرب اليمن سيكون على أساس سيطرة "الأقوى" على الأرض. الحوثيين يدركون جيداً ان الحرب في اليمن بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت مجرد ورقة تفاوضية، ومبادرة حسن نية من الأمريكان تجاه إيران. وبناء على ذلك بدأوا بهجومهم العسكري على مأرب، لتوسيع تواجدهم على الأرض وإجبار المجتمع الدولي للتعاطي معهم على أساس وجود مأرب تحت سيطرتهم. إضافة الى أن الحوثيين

يعون تماماً أهمية مأرب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. الحوثيون يعلمون تماماً انهم بسيطرتهم على مأرب سيجنون ما يعادل 700 مليون دولار كإيراد سنوي من عائدات هذه المدينة، فالحوثيين بحاجة شديدة للمال لتمويل عملياتهم الحربية، وتمويل تحالفاتهم القبلية وعمليات التجنيد.

علاوة على ذلك يهدف الحوثيون من السيطرة على مأرب إلى قطع الطريق أمام أي محاولة للوصول الى العاصمة صنعاء. ويعلم الحوثيون أن فرض تسوية في اليمن ستكون ضمن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وبسيطرتهم على مأرب ستكون خطوة استباقية لتحقيق مكاسب سياسية في تلك المفاوضات المرتقبة. ربما كان الحوثيين قد اختاروا توقيتاً مناسباً للهجوم على مأرب ومحاولة السيطرة عليها. قرارات بايدن بما يخص الحرب في اليمن وبما يخص طبيعة علاقة الأمريكان بالسعودية، سهلت مهمة الحوثي في الهجوم على مأرب. تأتي معركة مأرب في ظروف صعبة بالنسبة السعودية بما يخص الصراع في اليمن.

ان احتمال فشل الحوثيين وعدم تمكنهم من الفوز بمعركة مأرب، يعتبر تفوق للحكومة اليمنية الشرعية، وفرصة ثمينة لفرض شروطها في المفاوضات، ويعني أيضاً كبح جماح الحوثيين السياسي، والتقليل من قدرتهم على المساومة في أي مفاوضات مستقبلية، ويعني أيضاً إضعافهم في أعين القبائل اليمنية، مما قد يشجع القبائل إلى تنظيم انتفاضة ضد الحوثيين. وبالعكس، احتمال كسب الحوثيين لمعركة مأرب وسيطرتهم عليها، يعني السيطرة الدائمة للحوثيين على مستقبل اليمن. كما أن موقف المجلس الانتقالي في الجنوب مهم جداً في سياق قضية الصراع المسلح للسيطرة على مأرب، فبالنسبة للمجلس الإنتقالي الجنوبي فان سقوط مأرب في يد الحوثيين يعتبر فرصة قوية لدعم مطالبته بانفصال الجنوب.

هذا بالنسبة لمواقف القوى المحلية في اليمن بما يخص معركة مأرب. أما القوى الإقليمية مثل السعودية وإيران، فمواقفها تشبه إلى حد بعيد موقف القوى المحلية. فالسعودية تشترك مع الحكومة الشرعية في تخوفاتها بما يخص سقوط مأرب في يد الحوثيين. وكما أن سقوط مأرب يعتبر سقوط

للحكومة الشرعية وفقدانها لآخر معاقلها، فإن سقوط مأرب يعتبر بالنسبة للمملكة العربية السعودية هزيمة لها في حربها في اليمن. وهذا يعني مواجهتها لتهديد مستمر لأمنها القومي، لأن وجود الحوثي على حدودها يعني وجود إيران كمهدد لها ولأمنها القومي، وذلك لأن جماعة الحوثي تعتبر امتداد لإيران، بل هم ممثلين للسياسات والمصالح الإيرانية منطقة الخليج والجزيرة العربية. لذلك سقوط مأرب في يد الحوثيين سيقوض أمن السعودية، ويجعلها عرضة لأي هجوم حوثي - إيراني مستقبلي.

من جهة أخرى، فإن سقوط مأرب في يد الحوثيين يعتبر نصراً مهماً لإيران. إن إيران تعتبر مأرب قاعدة عسكرية سعودية وبسيطرة الحوثيين عليها يعتبر نهاية للوجود السعودي في اليمن. إضافة الى أن إيران ستزيد قوتها في المنطقة بسيطرة الحوثيين على مأرب، وكل ذلك سيصب في مصلحة وضعها التفاوضي بما يخص الإتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة. بسقوط مأرب في ايدي الحوثيين، فان إيران ستفرض نفسها كشريك أساس في صياغة أي حل للصراع في اليمن.

في النهاية، ان معركة مأرب تعتبر معركة مهمة وفاصلة في تاريخ الصراع في اليمن. مأرب تعتبر من أهم المعارك بالنسبة للحوثيين، وهي معركة وجود بالنسبة للحكومة الشرعية.

سقوط مأرب في أيدي الحوثيين يعني انتصار للحوثيين على الصعيد السياسي وتحسين لموقفهم في أي مفاوضات مستقبلية، وأيضا يعتبر انتصار وقوة لهم على الصعيد الاقتصادي وذلك بتوفير مصادر مالية لهم والتي سيجنونها من السيطرة على النفط. إضافة الى انتصارهم على الصعيد الاجتماعي، وذلك لأن انتصارهم سيشجع قبائل أخرى من أجل عقد تحالفات معهم لأنهم سيكونون الطرف الأقوى على الأرض.

أما بالنسبة للحكومة الشرعية، فإن خسارة مأرب تعتبر خسارة للحكومة للشرعية في كل اليمن. وهذا يتمثل في خسارتها السياسية وإضعاف موقفها التفاوضي في أي مفاوضات قادمة. وخسارة اقتصادية بفقدها السيطرة على مصادر النفط، وخسارة اجتماعية، ويتمثل ذلك في ان بعض القبائل سترى في الحكومة الشرعية طرفاً ضعيفاً لا يعتمد عليه، مما يجعلهم يلجؤون لفك الارتباط والتحالف مع الحكومة الشرعية، ومحاولة عقد صفقات تحالف مع الحوثيين. معركة مأرب تعتبر معركة وجودية بالنسبة للحكومة الشرعية اليمنية. كسبها يعتبر تعزيزا لوجود الحكومة الشرعية، وخسارتها يعني خسارة وجودها. كذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن خسارة مأرب سيعتبر خسارة للسعودية للحرب في اليمن وخسارة لوجودها، وإضعاف موقف السعودية في أي مفاوضات تخص حل الصراع في اليمن.

خلاصة القول إن معركة مأرب تبدو معركة وجودية، ليس فقط للحكومة الشرعية ولكن أيضا للحوثيين. إضافة الي انها تعتبر معركة وجودية للنفوذ الإيراني والسعودي في اليمن. فمأرب هي الفيصل في تاريخ الصراع اليمني. نتيجة الحرب فيها سيحدد مستقبل اليمن كلها، بل مستقبل منطقة الخليج، وسيرسم معالم الطريق للقوى الإقليمية في المنطقة. ■

مقابلة

البروفيسور فرانسوا بيرغا:

"شعوب الشرق الأوسط تقترب من أهدافها الديمقراطية مع مرور كل عام"

عبد النور تومي

خبير دراسات شمال إفريقيا في **أورسام**

> الحقيقة، إن الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا لا يُعرّضون قواعد العلمانية ولا قواعد الجمهورية "للعيش معا" للخطر

د. عبد النور تومي خبير دراسات شمال إفريقيا في مركز أورسام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالبر و فيسور فرانسوا بيرغا، الأكاديمي الفرنسي في المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية في باريس التابع لمعهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في فرنسا. وقد دار بينهما حديث تضمن محاور عديدة، وكما يأتي:

عبد النور تومي: لقد أصدرت الحكومة الفرنسية مؤخرا مشروع قانون يسمى بـ"الانفصال الإسلامي " تم إعادة تغيير صياغته إلى مشروع قانون حول "قيم الجمهورية". ما رأيكم بروفيسور فرانسوا بيرغا فيما يخص مسألة العلمانية في فرنسا؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: سوف أصدقكم القول إن هذا القانون لا علاقة له بمسألة العلمانية المعقدة. الحقيقة، إن الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا لا يُعرّضون قواعد العلمانية للخطر، ولا قواعد الجمهورية "للعيش معا" أيضا للخطر. وعلى غرار الأحداث الإرهابية المتكررة، وكذا أمثلة حول الممارسات الاجتماعية (الزواج القسري، والتسرب المدرسي، أو رفض التنوع المدرسي، وتعدد الزوجات) التي تلوح بها وزيرة المواطنة المنتدبة لدى وزير الداخلية مارلين شيابا لرسم معالم السكان "الانفصاليين"، هي من عمل شريحة هامشية للغاية من السكان المسلمين في فرنسا.

بالتالي فإن الغرض من هذا القانون هو تملق الناخبين اليمينيين واليمينيين المتطرفين الذين يحتاجهم الرئيس ماكرون، لأن سياساته الليبرالية جداً أدت إلى عزله عن ناخبيه اليساريين وإلى حاجته إلى التعبئة على وجه السرعة لإعادة انتخابه في عام 2022. ويمكن مقارنة هدف هذا القانون بهدف مقابلة أجراها الرئيس ماكرون مؤخراً مع صحيفة L'Express الأسبوعية، حيث تحدث الرئيس ماكرون بشكل كبير عن الحاجة إلى إعادة تأهيل العديد من الشخصيات اليمينية المتطرفة، بما في ذلك موراس والمارشال بيتان. ومرة أخرى، إنها مسألة تشكيل صورة شخصية قد تحرم منافستها مارين لوبين من احتكارها لجذب الأصوات اليمينية.

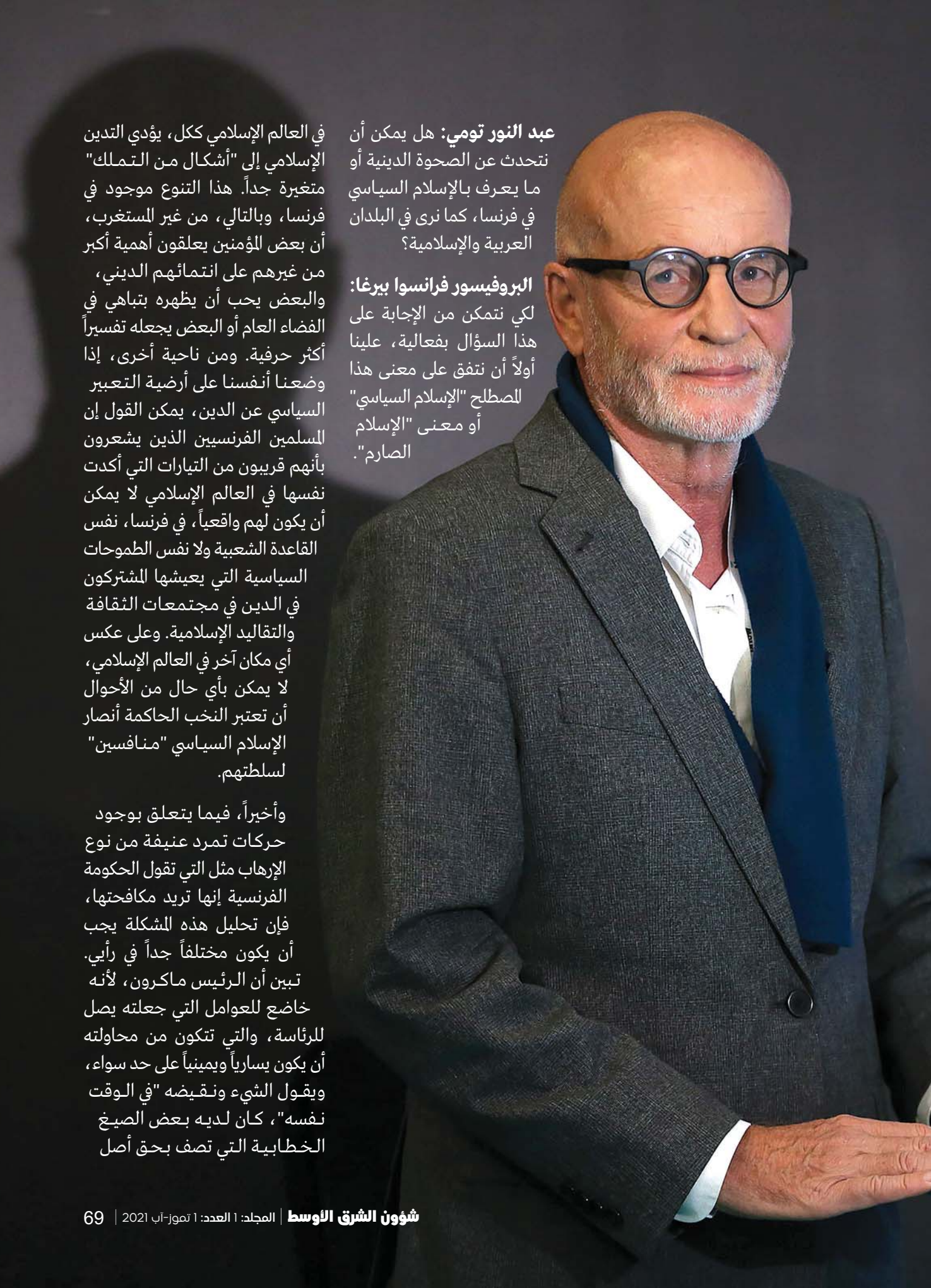

عبد النور تومي: هل يمكن أن نتحدث عن الصحوة الدينية أو ما يعرف بالإسلام السياسي في فرنسا، كما نرى في البلدان العربية والإسلامية؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: لكي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال بفعالية، علينا أولاً أن نتفق على معنى هذا المصطلح "الإسلام السياسي" أو معنى "الإسلام الصارم".

في العالم الإسلامي ككل، يؤدي التدين الإسلامي إلى "أشكال من التملك" متغيرة جداً. هذا التنوع موجود في فرنسا، وبالتالي، من غير المستغرب، أن بعض المؤمنين يعلقون أهمية أكبر من غيرهم على انتمائهم الديني، والبعض يحب أن يظهره بتباهي في الفضاء العام أو البعض يجعله تفسيراً أكثر حرفية. ومن ناحية أخرى، إذا وضعنا أنفسنا على أرضية التعبير السياسي عن الدين، يمكن القول إن المسلمين الفرنسيين الذين يشعرون بأنهم قريبون من التيارات التي أكدت نفسها في العالم الإسلامي لا يمكن أن يكون لهم واقعياً، في فرنسا، نفس القاعدة الشعبية ولا نفس الطموحات السياسية التي يعيشها المشتركون في الدين في مجتمعات الثقافة والتقاليد الإسلامية. وعلى عكس أي مكان آخر في العالم الإسلامي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر النخب الحاكمة أنصار الإسلام السياسي "منافسين" لسلطتهم.

وأخيراً، فيما يتعلق بوجود حركات تمرد عنيفة من نوع الإرهاب مثل التي تقول الحكومة الفرنسية إنها تريد مكافحتها، فإن تحليل هذه المشكلة يجب أن يكون مختلفاً جداً في رأيي. تبين أن الرئيس ماكرون، لأنه خاضع للعوامل التي جعلته يصل للرئاسة، والتي تتكون من محاولته أن يكون يسارياً ويمينياً على حد سواء، ويقول الشيء ونقيضه "في الوقت نفسه"، كان لديه بعض الصيغ الخطابية التي تصف بحق أصل

التضييق الذي يتعرض له جزء من المجتمع الفرنسي، حيث تجلت حركات التمرد العنيفة القليلة لدينا، وخاصة في خطابه في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي ورد فيه عبارات لماكرون مثل: "إننا نبني نزعتنا الانفصالية"، "إنه من أحياءنا، هو الغيتو الذي سمحت جمهوريتنا بالقيام به"، "لقد بنينا مركزاً من البؤس والصعوبات في داخل فرنسا"، "وهكذا أنشأنا أحياءاً لم يفي لها وعد الجمهورية".

ولسوء الحظ، ليس هذا الجانب من خطابه هو الذي نفذه الرئيس ماكرون، بل الثاني، وهو الجانب الذي يلوم "الإسلام" الذي يقول إنه "هناك أزمة في جميع أنحاء العالم". إن الآلة الحقيقية لصنع الإرهاب، في رأيي، تكمن في الاختلالات العميقة للمؤسسات الجمهورية، وبالتأكيد ليس هذا الوجه أو ذاك من الدين الإسلامي. ولتوضيح هذا الواقع، أود أن أقتبس من تحذير وجهه الشاعر الكاريبي إيمي سيزار Aimé Césaire إلى سلطات هذه الجمهورية التي رفضت منحه جميع حقوقه: "إذا لم تسمحوا لي بأن أصبح مواطنا كاملا، فهناك خطر أن أسعى إلى أن أصبح مواطنا منفصلا تماما"

عبد النور تومي: كيف ترون سياسة الريس ماكرون في الشرق الأوسط بشكل عام، وسياساته في سوريا وليبيا بشكل خاص؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: الرئيس ماكرون انحاز بوضوح إلى "الثورة العربية المضادة". إلى جانب السعوديين والإماراتيين و"أبطالهم" السيسي وحفتر. وقد فعل ذلك لفئتين من الأسباب: الأول هو عميل مبتذل، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المملكة العربية السعودية والإمارات هم عملاء جيدون جداً للصناعات الفرنسية. ولكن الثانية هي الانتخابية في طبيعتها. كان ماكرون على علاقة جيدة مع معسكر حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، نظراً لمشاركة فرنسا العسكرية إلى جانبها. ولذلك، كان يمكن أن يأمل في إقامة علاقات تجارية مثيرة للاهتمام بدعم من المجتمع الدولي. لكنه اختار الانخراط منذ البداية (دون أن يقول ذلك) إلى جانب معسكر حفتر الإماراتي لسبب آخر، لأن هذا المعسكر مستمر في سجل "مكافحة الإسلام السياسي" وأن هذا الخطاب هو بالضبط الخطاب الذي يحتاجه ماكرون في الساحة الداخلية الفرنسية لإعادة انتخابه.

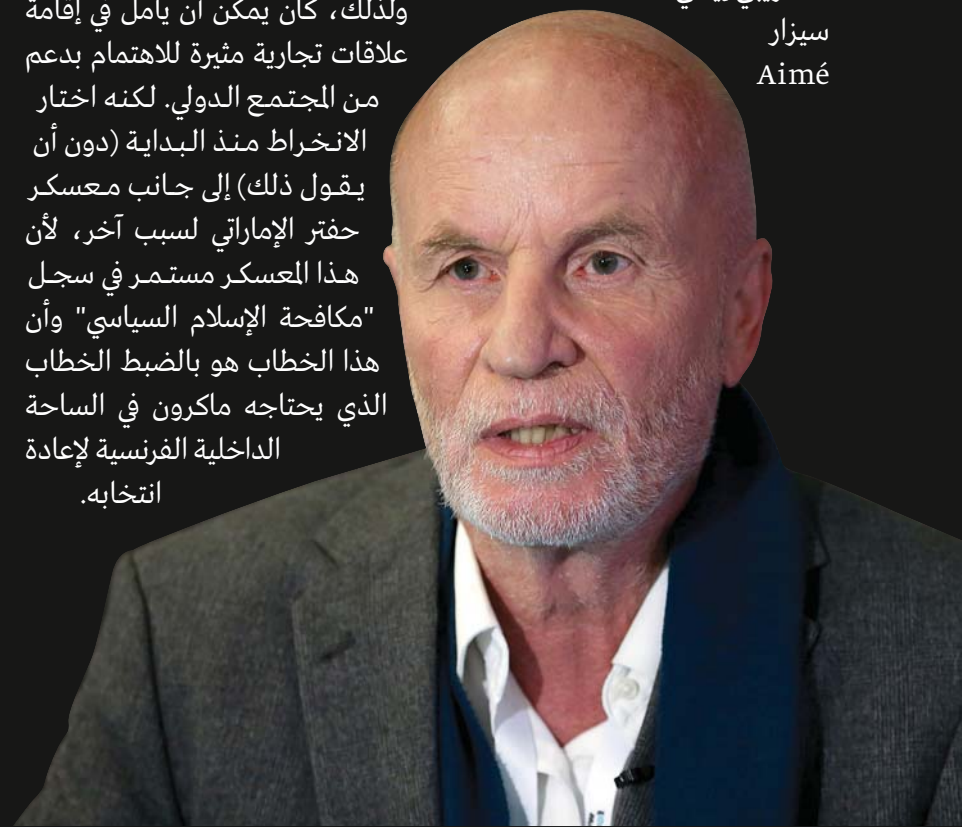

عبد النور تومي: كيف ترون اليوم الموجة الثانية من الانتفاضات العربية عشية الذكرى العاشرة للربيع العربي؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: إن الطريق نحو التوصل إلى تفاهم للشعوب العربية مع مؤسساتهم السياسية هو طريق طويل، ولكن ليس لدي أدنى شك في أن هذا الهدف الأساسي يستمر عاما بعد عام، في الاقتراب وليس العكس. لذلك ما زلت متفائلا جدا، مهما طالت وتعقدت الحالة الراهنة. أما المجتمعات "الشمالية" الغربية فأنا قلق، لأن علامات تدهور الديمقراطية، من الولايات المتحدة التابعة لترامب إلى فرنسا لماكرون، عديدة ومتقاربة.

عبد النور تومي: ما رأيك في عملية "تطبيع" بعض الدول العربية مع إسرائيل؟ وقد ربط العديد من المحللين هذا "التطبيع" بإجهاض الثورات العربية من قبل القوى المناهضة للتغيير في المنطقة.

البروفيسور فرانسوا بيرغا: على الساحة الدولية، يمكن أن يكون للتفاوض والتوافق الواقعيين بين وجهتي النظر المتعارضتين مزايا بالتأكيد إذا استحقا اسميهما، وبالتالي إذا جمعا المواقف حقاً في وقت لا يمكن التوفيق بينه وبين مختلف المحاورين. ولكن لم تكن هناك مصالحة حقيقية في هذه الحالة المتعلقة بتطبيع العديد من الدول العربية مع إسرائيل، الأمر الذي كان يمكن أن يفيد وضع الفلسطينيين. وبالنظر إلى الغياب التام للتنازلات من الجانب الإسرائيلي، يمكن القول إنه لم يكن هناك في الواقع سوى توافق تام من جانب واحد مع

قانون أقوى تلازم بين الولايات المتحدة والإسرائيليين.

ولذلك فإن هذه الاتفاقات لا تُرسي الأسس لأي سلام دائم. وهي تؤجل إنشاءها، وهي، عموماً، تقلل من إمكانية إنشائها بدرجة كبيرة. قد تبدو عملية التطبيع الآن انتصاراً للمعسكر الصهيوني، لكنني لا أعتقد أن هذا هو الحال. وهو انتصار قصير الأجل جدا، وبالتالي انتصارا "مضللا". إن الأنظمة التي تنتظر موافقة ترامب والحكومة الأمريكية على أن تكون من ضمن المطبعين مع إسرائيل جميعها لديها شيء مشترك: أن تكون لها قاعدة ديمقراطية هشة للغاية وأن ترضخ لضغوط اقتصادية قوية بشكل خاص (في حالة السودان) أو ضغوط دبلوماسية (في حالة المغرب). يُظهر التاريخ المعاصر أن جميع الجهات العربية والإسلامية التي اعتقدت، في العراق أو في أي مكان آخر، أن عليها تقديم تنازلات كبيرة وغير طبيعية للغرب، كان عليها أن تدفع الثمن في مرحلة ما.

عبد النور تومي: تشعر فرنسا بالقلق إزاء صعود تركيا في المنطقة؟ هل يمكن تفسير التوترات الحالية بين البلدين باستخدام تاريخ العلاقات بين باريس وأنقرة؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: كانت هذه التوترات موجودة دائماً، في الواقع ظهرت تركيا، مهما كان اللون السياسي لنخبها الحاكمة، نظراً لماضيها العثماني كمنافس أو حتى كمنافس رئيسي لفرنسا التي كانت سابقاً "إمبراطورية" في شرق البحر الأبيض المتوسط. هذه العلاقات التي لم تكن جيدة حقاً، حتى في عهد الرئيس جيسكار ديستان والجنرالات الأتراك - الذين يُطلق عليهم "العلمانيون" - ثم أصبحت العلاقة بين البلدين متوترة بشكل واضح مع وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة في تركيا.

بالنسبة لفرنسا ترى أن انتصار حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي جاء نتيجة لترسيخ الديمقراطية في هذا البلد، يعد أقل تأثيراً في المنظور الفرنسي من احتمالية انتصار أي من تيارات "الإسلام السياسي" الأخرى التي ترفضها فرنسا بشكل مهووس خلال انتفاضات "الربيع العربي". ربما أدت إدارة الأزمة السورية إلى تقريب الدبلوماسيين الأتراك والفرنسيين بشكل عابر. إن بعض الأدوار المشبوهة التي قامت بها فرنسا خلال محاولة الانقلاب في آب/أغسطس 2016 أدى إلى زيادة الفجوة بين البلدين، ثم أدى اختيار فرنسا تسليح الفصائل الكردية المناهضة للدولة التركية إلى أزمة ثقة عميقة بينهما. ■

شؤون الشرق الأوسط

مجلة سياسة دولية

نموذج طلب اشتراك بمجلة شؤون الشرق الأوسط

الاسم/اللقب :.....

رقم الهوية :.....

اسم الشركة :.....

العنوان :.....

المدينة/المنطقة :.....

رقم الهاتف :.....

GSM :.....

البريد الإلكتروني :.....

تاريخ التعبئة :.....

نوع الاشتراك : 80 ليرة تركية للاشتراك السنوي مع القيمة المضافة ☐

- المجلة تصدر كل شهرين بحيث تكون مجمل عدد المجلات 6 مجلات سنويا
- البحوثات والدراسات التحليلية سترسل للمشتركين مع أعداد المجلة من دون أي قيمة مضافة

اسم الحساب البنكي : ORTADOĞU ARAŞTIRMALARI DERNEĞİ İKTİSADİ İŞLETMESİ

الشعبة/المركز : Ziraat Bankası Mustafa Kemal

رقم التحويل (الأيبان IBAN) : TR 5001 2022 8886 2486 0100 0500

بعد ملئ الإستبيان ودفع المبلغ المطلوب للاشتراك في الحساب البنكي يرجى إرسال نسخة طلب الاشتراك للبريد الإلكتروني الخاص بمركز أورسام: **abonelik@orsam.org.tr**

يرجى إبراز الإسم واللقب في خانة التوضيح عند دفع المبلغ

ORSAM Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

Mustafa Kemal Mah. 2128. Sk. No: 3 Çankaya / Ankara

+90 (850) 888 15 20 www.orsam.org.tr /orsamorgtr

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr